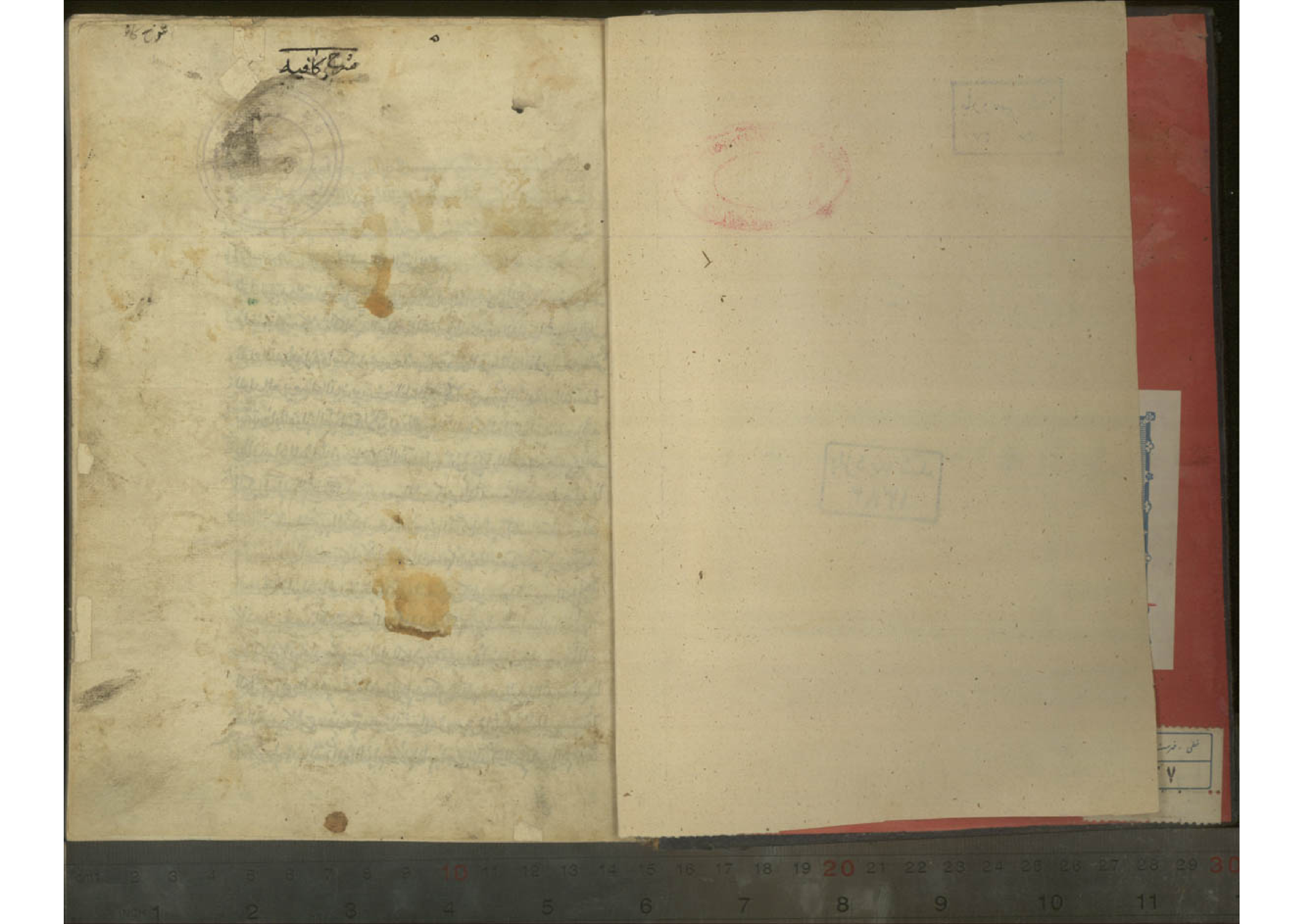

شرح کافیه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه اما بعد فهذه فوائد
وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب
تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير
للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف و
سميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفع الله
بها سائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم
الوكيل اعلم ان الشيخ ره لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها
هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف ره نعم
حتى يصدر بها على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه
اقطع لجواز انه اتى بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام
لانه يبحث في هذا الكتاب احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة
على الكلام لان افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال
الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما
في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال
شعر جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس

لا جمع

لا جمع كتمرة وتمر بدليل قوله تع اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث يقع الا على الثلث
فصاعدا والكلم الطيب باول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا
منافات بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية نحو هذا الجنس
واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة
على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يق اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما
يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا
واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس مقولة
من قبيل الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل
له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة وكذلك في المحذوف
لا لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان والكلمات الله تع داخلة
فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال
ان في المحذوف ... [illegible]
الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة
الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد به الوحدة والمطابقة
غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص الشيء
بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل فيخرج عنه وضع
الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بدون ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان
يق المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وتفهيم مقاصدهم

فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد لشيء فهو اما مفعل اسم
مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم المفعول
كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه
فيخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص
اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فخرجت
بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما
يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع
بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف
تكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب
عن الاشكالين بانه ليس ههنا بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء
مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة
وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيها وان كان
عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في
الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ما لا يدل جزء
لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع لمعنى المتصف بالافراد
والتركيب قبل الوضع وليس كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد
الوضع

الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه
صفة للفظ ومعناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه لفظ ولا يبعد من بيان نكتة
في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا او كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع
على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان يساعده رسم
الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه
صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان
وهذا القدر كاف لصحة الحالية وبقيد الافراد خرج المركبات مطلقا سواء كانت
كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها
مما يدل جزء لفظه على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب
باعراب واحد ونحو مثل عبد الله علما داخل فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على
الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب ومما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله
علما خارج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد فلو لم يخرجه بذكر الوضع لكان
انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم
منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر
الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل
كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة
اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة

اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت
موضوعة للمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها
اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام
كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل
على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء
تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها
الحرف لكن والى فانهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة
اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان
الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اخويه اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان
عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها
اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة
الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة
ايضا عنها مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة
الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه
الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه الحصر الكلمة في الاقسام الثلاثة
حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف

كلمة

كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى
في نفسها لكنه مقترن باحد ازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير
مقترن باحد ازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن
اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن
الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد
بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى الحد وهو في
ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت
مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي الاصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه
فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم
اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد
نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله
يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل
ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها
تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب
فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل

بحث الكلام

في التعريف مثل زيد قائم ابوه او قام ابوه او زيد ابوه قائم فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودير مقلوب زيد فيما مع ان المسند اليه فيهما مهمل الليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيدا فانما مجموعه كلام بخلاف ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعلها اخص من الجملة فيه به نحو نصيد في الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او وصفا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة ينتهي الى ستة ثلاثة منها من جنس واحد فعل وفعل وحرف وحرف اسم واسم وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في الاسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف فالمسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب

الفعل

الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في ايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الرجل فانه يدل بنفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا واله لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنا مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معناهما كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية

وبالنظر اليه في نفسه صح

ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية فلا تصلح
ان يكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر
النسبة بينه وبين غيره وتلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لكونها آلات
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا
عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه او كينونته في نفس
الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا
الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة
عن الكلمة وهو هذا الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى
في نفس الكلمة وان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن يحتمل
عبارة صاحب المفصل ظاهرة في الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعله مسبوقيتها
المعنى
بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اختار المص هناك برجوعه الى
المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا باسماء
اللازمة الاضافة مثل ذو وتحت وفوق وقدام وخلف المعنى الى لان معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها
اجمالا او تبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه
الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد انفسها لا

في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار
معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد ازمنة الثلثة في الفهم
عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد ازمنة الثلثة اي غير مقترن
مع احد ازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة
للمعنى فبالصفة الاولى اخرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم
الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه الاسماء الافعال لان جميعها اما
منقول عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد وبله فانه قد يستعمل
مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن
قوقاة فانه مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن
الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة
على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه
زمانين من
على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على معينين من الازمنة الثلاثة
فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على واحد معين
الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من
الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة
معرفة به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها دون التبعيضية
على ان ما ذكره بعض منها وهو جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في
غيره وهي اما شاملة لجميع الافراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير

شاملة كالكاتب بالفعل له ومن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال
دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عم ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه
لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب
اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها اذ زيدت عليها همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى
انها الهمزة المفتوحة وحدها اذ زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية
يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا تدل على معنى المستقل والفعل يدل عليه
تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف
لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص
الخمس المذكورة ههنا ومنها حصول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لان اثر
الجر في المجرور لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف
الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي
ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل الى الاسم واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية
فينبغي ان لا تخالف الاصل بان تختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او
تزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم
وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تع تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه
هو بالرفع عطفا على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في

الاول

بالاسم صح

الاول او الجزء في الاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد اليه وكذا في الاضافة والمراد به كون
الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل ممتنع لان يكون ابدا مسندا فقط
فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا لتقييد
حرف الجر لا يذكر لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص
والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا
اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا ابنا فعل المصدر اي يوم نفع الصا
تا الاضافة تقييد بحرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر
لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا
وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما
ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا الثاني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما
عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب
اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في قام زيد وهؤلاء
في قولك زيد قائم وهؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با
تا زيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في
غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب
مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي مبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة
بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف فبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل هؤلاء لكونه
مشابها المبني الاصل كما سيجيء في بابه ان شاء الله اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول

من قولك اعرب فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في
المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب
وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق
بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل ولهذا اخذ
التركيب في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذا يقال لم نعرب الكلمة وهي معربة
انما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لان الغرض من علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع
لغة العرب لم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كان مستغنيا
عن النحو ولا فائدة لها معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة
المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامه
كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه توجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف
آخره ليعرف انه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على
نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه
احكامه كما فعله المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه
من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل
حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان تتبدل صفة بصفة
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا

اختلافها

في العمل

اختلافها في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وان ضارب زيدا وان ضرب
زيدا فان العامل في هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر
المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز او يختلف لفظ آخره او
تقدير آخره او على المصدر رتبة اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا
كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في جاءني فتى ورأيت فتى
ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وبفتي قلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا
والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشير هنا اليه
لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة
بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال
في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة
فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركبت بعض الاسماء
المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب
بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب
والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل الحكم في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما
كثيرة لم يذكرها هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم
لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر
المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحيث
يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي فلو ابقيت على عمومها

خرجا بالسببية المفهومية من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب
والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب
على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل
من حيث انه ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على
فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه
اراد هذا المعنى حيث قال الحد اي تمام الحد لا انه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق
بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد من الفهم
غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره يعني اختلف اخره اعرابه الا
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء
وتعاوروه واذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة و
البدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب
متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتنافيها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع
بعينها الاختلاف في اخر الاسم المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني
ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في
اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم للدلالة على المسمى والاعراب على صفته ولا شك
ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون علامتها ايضا متاخرا عن الدال
عليه وهو ايضا متى اعربها او صحح فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او
من عرب معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد

ليدل لا باختلاف فتم

ماخوذ

سمي

سمي به لانه يزيل التباس بعض المعاني وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع
ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق
على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات
البنائية فالبنا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية
اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ و
الخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا
حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالمفعول كاسم ان وخبر كان وغيرهما والجر حركة
كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة
بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية
وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل
لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل
لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني
المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية
في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية
في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة
في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا وهو
غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما
ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل

من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة
ثانيهما واذا كان الاعراب فيهما بالحركة فالاصل ان يكون بالحركة الثلاثة في احوال
الثلاث والاعراب فيهما بالحركات الثلث والاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة
رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله
رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية
فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل طلبة ورايت
طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به
عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر او
للفرع على ونظيره الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره
مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا
والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكر نحو جاءني احمد ورايت احمد
ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها
فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات
الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واويه وفوك وهو
اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال فهو لفيف مقرون بالواو لان
اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء
الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن
لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاء اخيك ورايت اخيك
ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع

واذا لم يصرح

واذا لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها ان كانت مكبرة وموحدة
ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي
ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها ان كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها
كسائر الاسماء المضافة اليها وانما لم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط
اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم اذا جعلوا
للمثنى والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد وشبه
ومنافرة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في
مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في
كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اخرها حين الاعراب
سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها
من العرب اعادة الحرف المحذوف وقد عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا
وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الا
مضمر وانما قيده بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معنى مثنى فلفظه باعتبار
يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الامرين
فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف تسقط بالتقاء
الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كلاهما ومررت بكلاهما فلذلك قيد

وانه

كون اعرابه بالحروف تكونه مضافا الى المضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان
هذه الالفاظ كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى
التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجى
جمع المذكر السالم والمراد به ما سمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل
فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا او جمع بالواو والنون وما الحق
وهو الو جمع ذو واولا عن لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها التسع وهى ثلثون
الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق
عشرين على ثلاثين لانه على ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلاثين على التسعة لانه
ثلاث مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقى وايضا هذه الالفاظ تدل على
معان معينة ولا تعيين فى الجمع بالواو رفعا والياء جرا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحرف لانهما فرعان للواحد وفى اخرهما حرف يصلح
للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون
اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة
ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة
للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع
الالتباس ولو خص المثنى بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع
فى التثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع لانه الضمير
المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر

على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية
وكسروه فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب الجر فى وقوع كل منهما فضلة فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب بالحركة والحرف
وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى الذى
اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اسنادا بدا به اولا ثم بين ان
اللفظى فيما عداه فقال التقدير اى تقدير الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر
الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب الذى فى اخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفا بالتقاء الساكنين كعصا
بالتنوين فان الف المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها
او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم فى حالة لفظى غير مرضى
مطلقا اى فى الاحوال الثلثة معنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من
الاسم المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على
تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر وفى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب
فى لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره
فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى فى اخره ياء مكسور ما قبلها سواء
كان محذوفا بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوف كالقاضى رفعا

دبرا اى فى حالتى الجر والرفع لا فى النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون
الفتحة ونحو مسلمى عطف على قوله كقاضى يعنى تقديرى الاعراب للاستثقال قد
يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى بخلاف تقدير
الاعراب المتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى
انما هو فى حالة الرفع دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلمون سقوط
النون فى الاضافة فاجتمع الواو والياء فهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغم الياء فى
الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب حال الرفع
تقديريا بخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان
الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب الاعراب بالحروف تقديريا فى احوال الثلث
فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب
المتلفظ به فيما عداه يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر فى
تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفة يعرف
المنصرف على قياس الاعراب اللفظى والتقديرى ثم عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال
غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان تؤثران باستجماعهما واستجماع شرائطهما
فيما سيجىء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع
تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها
تاثيرهما وهى اى علل التسع مجموع ما فى هذين البيتين من امور التسعة
لا كل واحد من العلل التسع حتى يقال لا يصح هذا الحكم على العلل التسع بكل واحد



من هذه

وتانيث صح

من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب و
فى عطف العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن لا لشىء اخر والنون
زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال
اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها
او مبتدأ خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم زيادة التوجيه زيادة الالف
مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف
فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون
اشتراكهما فى وصف الزيادة وبتقدم الالف عليها فى هذا الوصف فهم زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى صفة
الركوب وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان
ذكر العلل بصورة النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول
تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحدة او القول بانها تسع
تقريب الى الصواب لان فى عددها اختلافا فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم
انها اثنان وقال بعضهم انها احد عشر لكن القول بانها تسعة وقال بعضهم
لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب
ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة
مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثال للمعرفة بعد طلحة
اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال
للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال

لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب عليه من حيث اشتماله
على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان
لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان تحصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث انه
له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره بالفاعل واخريهما اشتقاقه الى
المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن
وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع للتذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية لان الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان
اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا
عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
بنوع فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا والوزن له الاصل ويجوز اى لا يمنع سواء كان ضرورة
او غير ضرورة صرفه اى جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله
منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما او
الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا
الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية
قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه
عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلامة اما الاول فكقوله اصبت على مصائب
لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره
هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن

حتراز
ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز
عن الزحاف ليس بضرورة فكيف يشتمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحاف
اذا امكن الاحتراز عنه ضرورة عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
ففي قوله سلام على خير الانام وسيدي حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم
عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بالفتح لا يخل بالوزن ولكنه
يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اى
ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا
حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا
مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه
علتان
وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع
مكررتان فامن كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى
صيغة منتهى الجموع فانه قد تكون فيه الجمعية حقيقة كما كالب واساود واناعيم او
حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفاء المقصورة والممدودة
اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا ينفك عنها
اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما الكلمة بمنزلة تانيث
اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع
فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا

التانيث مع

لم يبق قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا وجد
اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغة الاصلية اى عن صورته التي يقتضي الاصل
والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة
للمشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من
خروجه عن صيغة الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط
فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة لاعجاز مثل يد ودم
فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في
صيغة اخرى اى مغايرة للاولى فلا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير
داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه مغيرات
القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها خرجت عن الصيغ الاصلية
فان الظاهر ان مثل افوس وانيب من الجموع الشاذة ليست خرجت عما هو القياس
فيهما اعني اقوسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على افوس وانيب
على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخرج
افوس وانيب عنهما فقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء
بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا
تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه بحيث حصل بتعريف هذا التمييز
لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر وعثر غير منصرف
ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر

ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا بالعدل فيما عدا عمر من هذه
هذه الامثلة فجعلوها غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل
اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع
الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل
غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسم العدل
الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار
اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا
قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث
والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا
يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جائني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو
ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف فيما
وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث
اخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صادقة
في ثلث ومثلث لاعتبارها فيها وضعا الى واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل
معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل
باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها
فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى عن الاخر وقال بعضهم هو معدول
عما ذكر معه من اى عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف

والبناء او اضافة اخرى الى مثلها نحو حينئذ وقيل ويا نعم بن عدي وليس في اخر شيء
من ذلك فتعين ان يكون معدولا من احد الاخرين وجمع جمع جمعا مؤنث اجمع
وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كان صفة ان يجمع على فعل كحمراء
على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات
فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق
العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر
الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كاينب وافوس فانه لم يعتبر
اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما
اولا على اينب وافوس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم
من مخالفتها الشذوذ في اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين
الثاني والمعدول او تقديرا اي خروجا يكون الداعي الى تقديره فرضية منع الصرف
لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر
الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن
فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف وقد قيل فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل
عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام للعدل ولذا عن قاطمة وادابيا بها كل ما هو على
فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل
في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنث مثل حضار وظفار ودباد فانها
مبنيات وليس فيها من الاسباب العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء غير

فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها تحميلا له معربا غير منصرف
ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية
والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا لو ذكر باب قطام ههنا لبس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل
لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه
والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها
غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت
هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد يعرضه الوصفية كما في المثال
المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات دل على ان معناها
مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال
لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببيته منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته
لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببيته منع الصرف
ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرضه
الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه
فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية
الاصلية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه

لاقرينة كان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله للحية التي
بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصف
وعدم معرفة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع
وامتنع من الصرف لعدم معرفة الغلبة اسود وادهم حيث صار اسمين للحية الاول
للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد
الحديد الخالية من اللهجة فان هذه الالفاظ وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية
لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية لبقائها بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها
في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها الوزن الفعل والوصف في الاصل والحال
وضعف منع افعى اسم للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي
وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة وله
للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال وجه ضعف
الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني
الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف والتانيث اللفظي
الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا اشتراط له شرطها اي شرط التانيث بالتاء في
سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن الصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف و
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء
في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانهما في التانيث اللفظي بالتاء شرط

تانيث مع

لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه
بقوله وشرط تحتم تانيثه اي شرط وجوب تانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة
زيادة على الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط
من حروف الثلاثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تانيث التانيث
المعنوي احد امور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تانيثه وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان
لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تانيث التانيث المعنوي
اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر
على الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تانيثه وهو الزيادة على ثلثة واما سقر فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تانيثه وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تانيثه وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر
فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث
قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معنا الجنسي اذا سمي به رجل
منصرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه و
وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي
اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر لكن الحرف الرابع
مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة لا يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة
بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه

فعقرب اذا سمّي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي والمعرفة اي التعريف لأن سبب
منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تأثيرها في منع الصرف
ان تكون علمية اي تكون هذا النوع في جنس التعريف على ان يكون باء المصدرية او
منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت
مشروطة بالعلمية لأن تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من
احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
كما سيجئ ان شاء الله تعالى فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما
جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لأن فرعية
التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية للعجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
ولتأثيره في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم
في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجمية حقيقة كابراهيم او حكما بان
تنقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم
اسم جنس بمعنى الجيد سمّي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه
كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم
فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمّي بمثل اللجام لا يمتنع
صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او
زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعاد من الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا
تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا
اختيار للمصنف لأن العجمة سبب ضعيف لأنه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون

الاوسط

الاوسط واما التأنيث فان له علامة متعددة تظهر في بعض التصرفات فله نوع
قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة فيماه جور
مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوي
سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوي
سبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع
صرفها لوجود الشرط الثاني فيهما اما في شتر فتحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة
وانما خص التصريح بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف
نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء شرط الثاني والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عم ممتنعة
عن الصرف الا اربعة محمد عم وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لأن سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال
من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل
فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه
مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع
التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور
مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها والمعتبر للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير
الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما جمع ايامن جمع ايمن على ايامنين و
صواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت بذلك ليكون صيغته

مصونة عن قبول التغيير فتؤثر بعينها منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف او الحمل
بها تاء التأنيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواده جمع فوادهة وانما
اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة
فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيكون خلل في قوة جمعيته
فتوير ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه منصرف ايضا ليس جمعا لا في الحال ولا في المال
وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء
فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما
ما يكون بها فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كما مثل له
بعد الفقرة فان و مصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة
وامثالها انما هو على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فينصرف لفوات شرط تاثير الجمعية و
هو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان
حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا
جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هو شرط الجمعية فينبغي
ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع
غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع لانه كان
في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها
جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة
في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي
انثى الضبعان قلنا علميته غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم
لانه

الجمعية
لانه علم الجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار
الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا
يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير
معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال
مقدر تقديره انك تفصيت عن الاشكال الوارد على القاعدة الجمع بحضاجر
بجعله اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في المال فاجاب بانه قد
اختلف في صرفه وصرفه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فقد
يرد الاشكال على قاعدة كما قلت فقد قيل في التفصي انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال
ولا في الاصل لكنه حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية
كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فانه وان لم يكن من قبيل الجمع
حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او
حكمية فبناء على هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة
وهو الحمل على الموازنة وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه
القاعدة انه جمع سروالة وكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة
على سراويل وانما صرف اي سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا فالاصل في الاسماء
الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لنحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار

كل جمع منقوص على وزن فواعل يائيا كان او واويا كالجوادي والدواعي رفعا وجرا
في حالتي الجر والرفع كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عند دخال
التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما
في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان
الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه
فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر
الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك
جاءني جوار بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل
ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم
يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان
قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى ان الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة
منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه
تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوف وقيل او عن حركتها هذا
التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في
حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه
اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتح
فاوضع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه
اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في

جوادي جمع

حالتي

حالتي كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا بد
النجم وبعري علمين شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيتوقع بها في منع الصرف
وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في
المضاف اليه ما يضادها اعني منع الصرف ولا اسنادا لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل
العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن
ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيه منع الصرف الذي
هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من
المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر
وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات او
الاعلام المشتملة على الاسناد لم يذكر بناءها اصلا قلت لك احتاج الى اخراجها مثل
بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك اسم صاحب هذا البلدة جعلا
اسما واحدا من غير ان يقصد فيهما نسبة اضافية واسنادية او غيرهما الالف
والنون المعدودة من اسباب منع الصرف بتسميتهما مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد
وبتسميتهما مضارعتين لمضارعتهما لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث
عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما
للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان
كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على
ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس لعينه لكاحمر وضارب ومضروب

فالاول يسمى اسماً والثانى صفة فالمراد باسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل
للاسم والصفة فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقاً للزوم زيادتهما
اولتمتنع التانيث فتحقق مشابهتهما بالفى التانيث كعمران او كانتا فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان
كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى
مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل
شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى
التانيث على حالها ومن ثم اى ومن اجل ان المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فانه منصرف
او غير منصرف فليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة بالله تعالى لا يطلق على غيره
تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى
مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا اختلاف فى منع صرفه لوجود
الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا اختلاف فى
صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
من الندم بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه
ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل و
هذا القدر لا يكفى فى سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى اللغة
العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من كثرة على صيغة فعل الماضى
المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علماً الفرس وكذلك بذر للماء وعثر موضع
وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسماً الصبغ معروف وهو العندم و

الفعل مع

شلم علما

شلم علماً للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح فى ذلك الاختصاص
وشل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علماً للشخص فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون فى اوله اى اول وزن الفعل او اول ما
كان على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته
اى مثل زيادة حرف او حرف زائد فى اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن الفعل او ما
كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن
اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياساً وباعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله
لم يرد عليه اربع اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياساً ولا
فان مجئ التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله منع من
الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اى من اجل اشتراط عدم قبول
التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود زيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل
لقبوله التاء يجىء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم
غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة فى منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية بسبب
اخر واحترز بذلك عما يجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف
فى منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به
نحو هذا زيد ورايت زيداً اخر فانه يراد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر
حين تبين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة

الا اما اى السبب الذى هى اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى
والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة
مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا
تجامع غيرها مما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما
فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان
لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل
المعتبرة فى منع الصرف فلا يكون اى لا يوجد معهما شئ من الامر الذى بين مجموع
هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف
الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب اصلا
هى شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى
هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته
فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه
من العدل ووزن الفعل هذا و قد يتخيل على قوله وهما متضادان انه اصمت بكسر الميم
علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت فقياسه
ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق
لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التى يتحقق فيها العدل تحقيقا
كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل ايضا قد عرفت مما تقدم ان مجرد وجود سبب
محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار
خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا تقتضيه لوجود سببين فى اصمت وما

العدل وهما العلمية والتانيث المعنوى ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر
عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو
ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك
فى انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية
ظاهرا غير خفى فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف
عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه وصيرورته افعل اسما وان كان معه من
فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا
للصفة الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية
بعد التنكير فانه ما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعلها غير المنصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل او الالف والنون
المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على
اعتبارها انه فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان
الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم
للحية السوداء والارقم للحية التى فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية
فلا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير
قد زالت عنه بالكلية بواسطة العلمية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان
الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة

فلم يبق منه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما
اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزم ان يعتبر في حال العلمية
ايضا فيمتنع مثل حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما من
اعتباره في باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا
الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم
على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم
للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا
اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وادهم فان قلت التضاد
هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية لو اعتبر
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير
احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف
باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير
مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان
الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان تقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية
ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم
من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة

الاسمية

الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع
اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالا
صالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته
للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى
حاله وسقط التنوين لا تباعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين اذا كانتا
باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما
كان منصرفا وبناء ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة وان كانت العلمية شرطا لسبب
آخر انتفيا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك
علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير
المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل
ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال
سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان
التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية
اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم
عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا
او تقديرا فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث مثلا عن احوال الفا
اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل
وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل

ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو عليه
الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد
ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل
ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة
لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات و
والمجرورات فيخرج التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه في العمل
وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم
الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم
واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى
ضميره شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه
المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت فقد يجب تقديمه اذا كان
المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديمه نوعه وليس نوع
الخبر مما يجب تقدمه بخلاف ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا
على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او
على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما
لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما
هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا
فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في
قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال

نوع صح

لما اسند

لما اسند اليه شبهه الفعل والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
ان يلي الفعل المسند اليه بان يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه
كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت
لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي
تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير
وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب
غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير فهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر
جزى ربه عني عدي بن حاتم ٭ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا
لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانا لا نسلم ان الضمير يرجع الى
العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى في الفاعل المتقدم ذكره
صريحا او في ضمن الامثلة ايضا والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اى الامر
الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يسمى لفظا يطلق على ما وضع بازائه شيء انه قرينة عليه فلا يرد
ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى
او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت
او مستكنا كزيد ضرب غلامه لا يشترط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتفي
بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما
صورة في التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد

عمرًا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء
الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا
فلئلا يفوت الاتصال الا انفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من نحو
ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
آخر والمفهوم من نحو ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان
يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما
قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على
الفاعل مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في
عمرو اذ الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم
يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها الى الموصوف وانما قلنا الظاهر
ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد الا زيد عمرا فيفيد انحصار
كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة
وقوع المفعول بعد معنى الا فلان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب
المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي
الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا
زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي
معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا
متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تا

اي تاخير

اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلئلا يفوت
الاتصال الا انفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان
الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد
اي فيما كان جوابا عن سؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان
يقول زيد بحذف قام او قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون
الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها
والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو
قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه
ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء
للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويخضع
عن مقاومة الخصم لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير
القياس كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من
يسال بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل آماله
كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع لقرينة دالة على تعيينه

وجوبًا اي حذفًا واجبًا في مثل وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف
الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرًا وكان
حشوًا بخلاف المفسر الذي فسر الابهام الذي من حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد فتقديره لا بد وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد منهما فاعل فعل محذوف وجوبًا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني
وانما وجب عدمه لان مفسره قائم مقامه مستغنى عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعًا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان
اي الفعل والفاعل معًا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابًا لمن قال اقام زيد اي
نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة
السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك
وانما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقًا
للسؤال اي في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري
في غير الفعل ايضًا نحو زيد معطي ومكرم عمروًا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل
لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في الاكثر من فعلين اقتصارًا
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرًا اي ظاهرًا واقعًا بعدهما اي بعد
الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه
قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان نحو
الاسم ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل
فيخرج بالمقصود تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا

بالفعل

بحث تنازع الفعلين

بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا
يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا
يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي
الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه
لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع
ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان
معًا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع
لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد
وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا
له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدًا وقد يكون
تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء
مثل ضرب واهان زيد عمروًا وليس هذا قسمًا ثالثًا من التنازع بل هو اجتماع قسمين
اولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم الظاهر والاخر مفعولية ذلك
الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا
هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني
قد يكون تنازع الفعلين واقعًا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين

في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما اورد
مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال
للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا او اكرمني واكرمت
زيدا او ضربني واكرمت زيدا او اكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه
فيختار النحاة البصريين اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة
الكوفيين الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه والاحتراز عن اضمار
قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه المذهب المختار
والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل
في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر
الواقع بعد الفعلين او على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع
الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا
يجوز حذف الفاعل الا اذا استد بشيء مسنده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل
بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني في التنازع
مع اقتضاء فعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور
او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول واذا اقتضى
الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمت الزيدان
ولا يلزم ح محذوف وقبل ذكره عند تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما

وضموره

في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمت زيدا هو وذو
التي غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل
الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن اظهرت اي المفعول
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو
مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا
جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه فلا يجد فيه
ح لا حذف الفاعل ولا اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني لو اقتضاه على مذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم
ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة
كما تقول ضربني واكرمته زيدا الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار من
الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل
الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو
اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة
الا اذا لاحظ المفعول الثاني اسما دالا على الاتصاف بما في الاطلاق من غير ملاحظة
افراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع فيه ولما استدل الكوفيون

اعمال ثاني

على اولوية الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم
اطلب قليل من المال الخبيث فالواقد توجه الفعلان اعنى كفاني ولم اطلب الى اسم واحد
وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ
القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختار
اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين فقال وقول امرئ
القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
توجه كل من الكفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة
وانتفا كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله
المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا
فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب المجد والعز كما يدل
عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني
اطلب المجد الاصل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او
شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتداء
لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي
فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا الفعل متعلق به
واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه
اي شرط مفعول ما لم يسم في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله
فعلا ان يغير صيغة الفعل الى فعل اي الى الماضي المجهول او يفعل اي المضارع المجهول

يتناول

مفعول ما لم يسم

يتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهولة
المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من باب علمت لانه مسند الى المفعول
الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا
ومسندا اليه معا مع كون كل واحد من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لكون
احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا يقع المفعول الثالث من مفاعيل
باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان
النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب
للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك كالمفعول الثاني والثالث من
باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه
لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام
مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوع
موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا
كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل
فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة
ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد يخصصه
اذ لا فائدة فيه من غير تقييد لدلالة الفعل عليه في ذاته جاد وتجرده شبيه بالفاعل اقيم مقام
الفاعل مثلها فعنى زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي

جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب
اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول او الى جار ومجرور مقام الفاعل
من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطٍ اي آخذ نحو اعطي
زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه
فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ ومنه
يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم
الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العوامل المعنوية فالمبتدا هو
الاسم لفظا او تقديرا ليشمل نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
كاسمي ان وكان وكان المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك
درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج عن هذا القسم لانهما
لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن وجا
مجريها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا وان والالف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعند
سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا
وعليه قول الشاعر خبير نحن عند الناس منكم فخبير مبتدا ونحن فاعل ولو جعل خبرا
عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي وهو غير جائز لضعف
عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنها نحو قوله اقائم انت عن الهنى يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان
الزيدان لان اقائمان رافع للضمير العائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الاسم لم يجب

تثنية

مبحث المبتدا والخبر

تثنية مثل زيد قائم مثال القسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد
حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم
زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون
فانها ح جاز فيها الامران اي كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر
وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائم مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز
فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في
مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من
المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا واحترز به
عن قسم الثاني من المبتدا ولك ان تقول المراد بالمسند به المسند الى المبتدا او يجعل البا بمعنى الى
والضمير المجرور في به راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا
يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العوامل في المبتدا والخبر هو الابتدا
اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند شيء اليه فعند الابتدا عامل
في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتدا عامل
في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الاخر
على هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا

عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظاً لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها
والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدا لفظاً جاز نحو
في داره زيد مع كون الضمير عائداً الى زيد المتاخر لفظاً لتقدمه رتبة لان اصله التقديم
وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في ضمن الخبر الذي اصله
التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر رتبة ولفظاً وهو غير جائز وقد يكون المبتدا
نكرة وان كان الاصل فيه ان تكون معرفة لان المعرفة معنى معين والمطلوب الاهم الاكثر
الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق
بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها
فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول
للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة وجعل مبتدا وخير خبره
ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار
فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قيل اي من الامرين المعلومين كون احدهما في
الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل ارجل مبتداء وفي
الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت فافادت عموم
الافراد وشمولها وتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر
واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم
شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يخصص به الفاعل المشبه به اذ يستعمل في موضع ما
اهر ذا ناب الا شر وما يخصص به الفاعل قبل ذكره هو مصحح كونه محكوماً عليه
بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه انما هو بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام

فاذا قلت

فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان الهر للكلب بالنباح
المعتاد وقد يكون خيراً كما اذا كان مجيء حبيب منتظر وقد يكون شراً كما اذا كان مجيء
عدو والهر له بنباح عن مجيء ما يتشائم به فيكون شراً لا خيراً فعلى الاول يصح القصر
بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فيقيد وصف
حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي
قد ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه
اذا قيل في الدار علم انما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة
التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله
سلمت سلاماً فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه
قال سلام اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض
المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من
التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى
هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم
لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المفرد فيما سبق مختصاً بالمفرد
لكونه قسماً من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع
جملة ايضاً فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه
ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة
بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدا من
عائد يربطها به وذلك العائد اما مضمر كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام

نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر في نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
نفس المبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير المنصوب قرينة نحو البر
الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر
والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان او
جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر
اى مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانها اذا قدر فيه الفعل يصير جملة خلافا لما اذا
قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه
الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في
المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب تقديمه لعارض كما اشار اليه بقوله
واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدا
مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك و
ابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه
معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدا
والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما
مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره
نحو قولك غلام رجل صالح خير منك لوجوب تقديمه [illegible] مثل افضل من افضل منك
دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما

في قولك

في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصور الثلاث
الاول فلما ذكرناه واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل
مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل
اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان
وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا
به او بالفاعل على هذا التقدير او ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا
على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس
بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب
له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فان زيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم
الفاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصورة ومعنى على التقديرين ليس بجملة صورة
احترز به عن نحو زيد اين ابوه او لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتضمنه
في جملة او كان الخبر تقديمه مصححا له اى للمبتدا من حيث انه مبتدا متقدم مصحح
وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص للمبتدا تقديمه كما عرفت
فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر
ضمير التابع له يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل
كائن في جانب المبتدا راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم اضمار قبل الذكر لفظا
ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير

لتعلق الخبر وهو الثمرة لان الخبر محمول على الثمرة والثمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل
او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اى
فى تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة
لخفائها او فى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ
فى جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين
فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين
بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز وفى هذه الصورة ترك العطف
اولى وجوز بعض النحاة فى صورة التعدد وجوب العطف ولا يبعد ان يكون مراد المصنف
بتعدد الخبر ما يكون بغير العاطف لان التعدد بالعطف لا اختصاص به لا فى الخبر ولا
فى المبتدأ ولا فى غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا
اورد فى المثال الخبر المتعدد بغير عاطف فلو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او الحكم به فلا يرد عليه
نحو وما بكم من نعمة فمن الله فتشبه المبتدأ الشرط فى سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء
فيصح دخول الفاء فى الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما
اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد
لم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط
ان يكون صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط لان الشرط لا يكون الا

فعلا

فعلا وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما
وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى يأتينى هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى فى الدار
هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم ولما مثال الموصوف باسم الموصول المذكور
بقوله نعم قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتينى هذا مثال للاسم
الموصوف بفعل او كل رجل فى الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم ولما مثال الاسم
المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقوله كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخولها عليه
لان صحة دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ للشرط والخبر للجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة
لانهما يخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار دون الانشاء فالمنع انما باتفاق
بين النحاة فلا يقال ليت او لعل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا
مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما بينهما الاتفاق انما هو من بين الحروف
المشبهة بالفعل ووجه التخصيص الاهتمام ببيان الخلاف الواقع فيهما والحق بعضهم بهما هو
سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنده
لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار
فلن يقبل توهم فان قيل فقد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان المكسورة بهما هو سيبويه فما عنده بقوله وذكره ولم يعتد
بقول من سواه فلم يذكره مع ان القول بالحاق كلاهما لا يساعده القران وكلام الفصحا فانه يدل على عدم منع ان
المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى
واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازًا اي حذفًا جائزًا لا واجبًا وقد يجب حذفه اذا قطع
النعت للرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة قطع
لقصد المدح او الذم او غيرهما لانه لو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضًا عند من قال في نعم
الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازًا مثل المبتدأ المحذوف
في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصار الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شخص بالاشارة
والحكم عليه بالهلال لينتبه اليه الناظرون ويرونه كما يراه وانما اتى بالقسم جريًا على عادة المستهلين
غالبًا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازًا اي حذفًا جائزًا لقيام قرينة من
قبل قائمة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازًا في قولك خرجت فاذا السبع وان تقديره على المذهب
الصحيح كما نص عليه صاحب الكتاب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان والخبر المحذوف
غير ساد مسده اي ففي وقت خروج السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبًا اي حذفًا واجبًا
فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما
ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع
الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة
والتزام ما هو قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عامًا واما اذا كان الخبر خاصًا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا
الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الذي
بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي رافعة للاسم الذي بعدها وثانيها
كل مبتدأ كان مصدرًا او صورة اي منسوبًا الى الفاعل او المفعول به او كليهما وبعده حال
او كان اسم تفضيل مضافًا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلًا وضربي زيدًا قائمًا اذا كان زيد

مفعولًا به

مفعولًا به ومثل ضربي زيدًا قائمًا او قاعدين وان ضرب زيدًا قائمًا واكثر شربي السويق ملتوتًا
واخطب ما يكون الامير قائمًا فمذهب البصريين ان تقديره ضربي زيدًا حاصل اذا كان
فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل
في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم
مقام الخبر فيكون الحال قائمًا مقام الخبر فالاول ضعيف اما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة
والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدًا يلابسه قائمًا اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدًا
يلابسني قائمًا اذا كان حالًا عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي
ضربي زيدًا يلابس قائمًا فيجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائمًا زيد
اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال مع قيام الحال مقامه كما تقول والشك
مهتديًا فعلى هذا يكون فيه مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي
زيدًا قائمًا حاصل فيجعل قائمًا من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدًا ضربه قائمًا وذهب بعضهم الى ان هذا المثال
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدًا الا قائمًا وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى
المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل
رجل مقرون مع ضيعته فهذا واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون
واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسمًا به وخبره القسم وذلك مثل
مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقائك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك مبتدأ
قسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام

على المفتوح لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر انّ واخواتها اي اشباهها
من الحروف الخمسة الباقية وهي انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء
على المذهب الاصح لانها لمّا شابهت الفعل المتعدي عملت رفعا ونصبا مثاله هو اي خبر انّ
واخواتها المسند اي الشيء الذي بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل
لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج
جميعا عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما بحيث يؤثّر ان فيهما
لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا انّ زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا
من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه انّ بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه
فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه
استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم
المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل انّ زيدا يقوم مثل انّ
زيدا قائم فان المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر
المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا
ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا
يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء
موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب
الا ترى انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال انّ اين زيدا وانّ من اباك
الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على
الاسم وحدها في تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لانّ هذه الحروف فرع على الفعل في العمل

فلابد

فلابدّ ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع
والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلمّا اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما
على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اي ليس
امره كامر خبر المبتدأ في التقديم الا اذا كان ظرفا فحكمه اذ ذاك حكمه في جواز التقديم اذا
كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى انّ الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو انّ من
البيان لسحرا وانّ من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لم يتوسع في غيره
خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل
لا لنفي الرجل نفسه هو المسند اي الشيء الذي هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر انّ وكان وغيرها
بعد دخولها اي بعد دخول لا يخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر انّ
فلابد نحو لا رجل يضرب ابوه ونحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن مثال المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال الحذف في الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز
ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيتعين ان في الدار خبر بعد خبره لا ظرف ظريف فبقي لاحتمال لان الظرف قد يقع
لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بتوقف انتفاء كل غلام رجل ولم يكون مثالا
لنوع خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل
لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا
يظهرونه في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انه لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا
تقديرا يتقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر
وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا
المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها هو

مثل ح

لا النسخ

المسند اليه هذا اسنا هل للمبتداء ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير
اسميهما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه فيما زيد ابوه قايم ما زيد قايما
ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه
يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل
ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما
وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس في لا دون ما
شاذ اى قليل النقصان مشابهة لا لليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه لنفي مطلق
بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح اى براح لك ولا يجوز ان يكون لا لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس
لا يجب فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند او
المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا
بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات
شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعولية وقد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات و
المراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة
والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا او مسلمات واباك ومسلمين ومسلمين
فمنه اى من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او
اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصلح اطلاق صيغة

المفعول

المفعول عليها ثم

لا براح

الدخول لا ابوه فيما زيد ابوه قايم مثل ما زيد قايما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة
لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة ومنتهاه على المجرورات
لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم
المفعولية وقد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف و
الياء نحو رايت زيدا او مسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه
اى من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي
به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او
مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصلح اطلاق
صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال
المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله
فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه
لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم
جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى
والمفعول المطلق من اقسام اللفظ فيدخل فيه المصادر كلها لانه مذكور صفة
للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه
نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه
معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا
حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثابتة للفعل

وليس المراد به ان الفعل كاين بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل
المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبًا في
قولك ضربته تاديبًا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس
هيهنا مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذا خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي
فان الكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور
واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح
وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فهو مفعول فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق
واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به
لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملة عليه بهذا الاعتبار بل
هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد
انطبق الحد على المحدود جامعا مانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد
ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل
على بعض انواعه والعدد ان دل على عدد مثل جلست جلوسا للتاكيد
وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات
الا اذا قصد به النوع او التعدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد

نحو جلست

نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون للمفعول
المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت
جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له
عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت
نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جواز القول لك
لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم نحو اسم
تفضيل باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا
على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا
ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب
الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع
الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت
شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال
العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فان
عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسا
يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها

ومصدريته ٢

اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد
اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفى
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على
اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على
اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون
منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان
خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع
المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه
فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما
فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا
وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع
مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر
ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا او الى ما يشبه به فعله
او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد
معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى
من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع
اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد
بمضمون الجملة مصدر المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب
منه وبتفصيله لاثره بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق

فاما منا

فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة
مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء
ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء
اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من المواضع
التى ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امرا
اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع فى التشبيه علاجا اى
حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد
زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن
نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان بمعناه اى بمعنى
المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى
صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن
نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت
صوت حمار اى تصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت نصوتا
فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وذلك
مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب
الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ
الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرءة مات ولدها ومنها اى من تلك
المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل
لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم

اعترافا اى اعترفت اعترافا اعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم
لان مضمونه الاعتراف ولا يحتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا
ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير
المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا
مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها يحتمل
الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا
لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث
هو محتملة الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد
اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد
لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد
لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولابد فى تتميم هذه القاعدة من قيد
الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر
كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد
تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك
ولا ابرح من مكانى اقامة متكثرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه
ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف
المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون بحذف

المفعول به

الزوايد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد
بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى
باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم
يذكره اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه
تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على
زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع على زيد بل متلبس به
فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل وقع
عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول
ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا انه وقع عليه بلا
واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم
المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما
ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما
يتضمن معنى الاستفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا
اذا لم يكن مانعا من التقدم كوقوعه فى حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك

وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازاً
نحو زيداً لمن قال من اضرب اي اضرب زيداً فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي
السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية
ووجوباً في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في
باب الاغراء والمنصوب على المدح والذم او الترحم نحو اخاك اخاك اي الزم
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربع
سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس
عليه امثلة اخرى نحو امرءاً ونفسه اي اترك امرءاً ونفسه وانتهوا خيراً لكم
اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد واهلاً وسهلاً اي
اتيت اهلاً اي مكاناً مأهولاً معموراً لا خراباً واهلاً لا اجانب ووطئت سهلاً
من البلاد لا حزناً والموضع الثاني من تلك المواضع وهو المطلوب اقباله اي
توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلاً عليك بوجهه حقيقة مثل
يا زيد او حكماً مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولاً منزلة
من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب
اقباله بخلاف المندوب لان المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع
لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد نداؤه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى
ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد ومنه تحكم فان المندوب
ايضاً كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكماً على وجه التفجع فاذا قلت
يا محمداه فكانك تناديه وتقول تعال فانا مشتاق اليك فلا اولى ادخاله

المنادى

المنادى صح

تحت المناد

تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر في كلام سيبويه ايضاً
انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي
يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظاً او تقديراً
تفصيل للطلب اي طلباً لفظياً بان يكون اثر الطلب لفظية نحو يا زيد او
تقديراً بان يكون اثره مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي
نيابة لفظاً بان يكون النائب ملفوظاً او تقديراً بان يكون النائب مقدراً
كما في المثالين المذكورين او المنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر
مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيداً فحذف الفعل
حذفاً لازماً لكثرة استعمالها ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند
المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها
اسماء الافعال على هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول
به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى
احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند
المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند
ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى
قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب و
للطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما
يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع به المنادى في غير صورة

النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى
الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا
شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء
او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موضع الكاف الاسمية المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان
يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا
ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى
مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنى على الضم اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما
معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على
على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام يدخله وقت الاستغاثة
به وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله
بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف
المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم
ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث
له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد
كسرة اللام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث فان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا
لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان

علة بناءه كانت مشابهة الحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل قد يخفض المنادى
بلامى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى ولام التهديد
نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد
وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة
كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه
ويستريح من الخصومة وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر
فيقضى منه العجب ويخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه اخر ذكره
المصنف فى الايضاح وهو ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى ليس الماء
ولا الدواهى وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى ولا يخفى عليك
ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها
فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اى يبنى المنادى
على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها
ولا لام فيه حينئذ لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن
الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواهما اى
بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام
او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة
النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد
المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون

مفردًا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردًا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردًا لكونه مضافًا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو
ما لا يكون مفردًا لكونه شبيه مضاف مثل يا طالعًا جبلا والقسم الثالث
وهو ما يكون مفردًا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين
اي لرجل غير معين وهذا اوفق لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبًا
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردًا ولا معرفة مثل يا حسنًا
وجهه ظريفًا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل
من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معًا فلا حاجة الى ايراد له على انفراده
مع ان المثال الثاني محتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعًا جبلا من هذه العبارة اعم
من ان يراد بها معينًا وغير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة
كلها امثال لما سوى المستغاث ايضًا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حده وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكمًا انما قيد المنادى بكونه مبنيًا
لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به
لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرا لا وعمرو وهذا
المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها ولو لم يكن مفردة
لا حقيقة ولا حكمًا كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب
وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافًا معنًى
ولا لفظًا ولا شبه مضاف او حكمًا بان يكون مضافًا لفظًا او مشبهًا
بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل

فيهما

فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في
جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن
وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم
يجره فيما هو جار فيه مطلقًا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا
الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان
التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابًا وبناء نحو يا زيد زيد وقد
يجوز اعرابه رفعًا ونصبًا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد
بالمعنوي والصفة مطلقًا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع
دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر
او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعًا
للفظه وينصب على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعًا لمحله
وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد
ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام
بشر وبشرًا في العطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه والخليل ابن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف
في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء

جعلت تلك الحال الزاما بافضاد ث رفعًا فابو عمرو بن العلاء النحوى القاري
المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه حرف
النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلًا فله حكم التبعية وتابع المبنى
تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن
اى كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس
العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه والا مثل النجم والصعق فكابي عمرو اى ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار
النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة
اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة باضافة الحقيقة تنصب لا
اذا وقعت منادى تنصب فتنصبها اذا وقعت تابع اولى لان حرف النداء
لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل
اباعبدالله في عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه
المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم
المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذ
ولا قبل كالتوطيه لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة
ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه
مطلقا اى حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال

اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه

اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضافا معنى للمضاف او نكرتين فالبدل
مثل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا
صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا
ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى
فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى
عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبنى على الضم الموصوف بابن
عن التاء او ملحوق بها اعنى ابنه بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما
هو المتبادر الى الفهم فيخرج منه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى
كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرف
من قاعدة وبناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
لهذه الصفة والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركة
لكونه مفعولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداءه قيل مثلا يا
الرجل يتوسطه اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف
باللام تحرزا عن اجتماع الى التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتو
هذا او يا اى هذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعنى العرب رفع
مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى
الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالزم رفعه ليكون حركة الاعرابية موافقة
لحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا
بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكره هنا

ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل
اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف
ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى المعرب وجواز الوجهين انما
يكون في توابع المنادى المبني وقالوا ابنا على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء
مع اللام وهو اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما
لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها في
الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر
اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال لخاصة واما مثل النجم للصعق
وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس
وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة
للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعل
جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة
الوصل عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة
حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا
لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا وذلك اي وجاز لك في
مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة وفي
الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب
فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب
على انه مضاف الى عدي المذكور ويتم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف

والمضاف اليه

والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف
بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي لجاز الفتح مكان النصب
على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا النصب الثاني كما في يا زيد
بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام
البيت يا تيم تيم عدي لا اباكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد
عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا بالتيم لا تتركوا عمر ان يهجوني
فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مني جنايته اياهم والمنادى المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا
غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو فتاي
مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في
النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ
من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين
حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف
والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب
عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف
او القلب فلا يقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام
بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء
المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول

يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا ان
العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كما نبه بالتضعيف
الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال نداءهما
كلامهم كما اشار بقوله يا ابت ويا امت معا اي قالوا يا ابت ويا امت
ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على
وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا
ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة دون الياء
فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه
غير جائز وقالوا يا ابن عم ويا ابن ام خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم
اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون بنت ام وبنت
عم على وجوه الاربعة مثل باب غلامي فقالوا يا ابن امي ويا عمي بفتح الياء وسكونها
ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال
الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا
ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل
التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى
جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية داعية اليه فان دعت اليه
ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة
شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في اخر اي اخر
المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة نحوية مقتضية الى الحذف المستلزم

للتخفيف

وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بدلا من الياء جمعا بين العوضين

للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى مطلقا
بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه
اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا
في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي
ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ
لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى
ولا من الثاني لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ وامتنع الترخيم فيهما
بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر
النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص
المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر
المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه
من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى
ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهارا
للتفجع فلا يناسب الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية
بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجوديين وهو ان
يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسب التخفيف
بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على
ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب
بلا علة موجبة وهو ثلثة واما اسماء متلبسا بتاء التانيث وان لم

يكن علماً ولا زائداً على الثلثة لأن وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى
مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي
ولم يبال بابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على الحرفين لان بقاءه كذلك
ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضاً كان ناقصاً عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى
برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا
ما شذ من نحو يا اصح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة
استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كيفيته
بسببه فقال فان كان في اخره اي اخر المنادى زيادتان كانتا في حكم
الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معاً واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة
فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما
الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب
سيبويه لا افعالا لاجمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب
عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان
الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف
منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فيشتمل مثل مرعو
مدعو فان الحرف الاخر منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو
او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد به المدة الزائدة لتبادرها
الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه
الا الحرف الاخير وهو الراء والحال ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر

من اربعة

من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه
عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد من قوله زيادتان
في حكم الواحدة لأن نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لأن بقاء
الكلمة منه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين
اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكانما زيدتا معاً حذفتا معاً واما
في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
لئلا يرد مثل الشاصلت على الاسد ويلبث على النقد وان كان مركباً وعلم
من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافاً ولا جملة مثل بعلبك وخمسة
عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر
يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بعد
الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف
حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو
يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم الثابت
الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان
عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في حارث يا حار بكسر الراء على ما كان
قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد الضمة وفي يا كروان يا كرو
متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل
اسماً برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه
حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه مقصود

وبائمي لانه لما جعل ثمو واسما بواسطه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت
الواو ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو وياكرا لانه لما جعل كرو واسما بوسطة
ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة الندا يعني
يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة الميت الذي يبكي
عليه احد ويعدد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء
ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا
او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه
النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه
عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل
لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه وا
المندوب بوا مختص ابه المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما
وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبنا حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع
المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل
حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة بضم واذا كان مضافا
او مشبها بنصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام
المنادى لوجود انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة
الالف في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس

اى التباس

اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مدة
مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت
واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة
غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بعد المدات
في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسمي المندوب المتفجع عليه عدما الا
الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته
والمتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذا ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب وخاصة
انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق
الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل
لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجيء به
لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيء بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص او التوضيح ولهذا اجاز مثل يا امير المؤمنيناه فلم يجز مثل وا زيد الطويلاه
خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد
لا غيره بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكي يونس ان
رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح في
لغتهم ويحذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان

نكرة قبل النداء سواء كان تعريفه بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا
لأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن
الى انه منادى ولا الاشارة اى ولا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في لا[illegible]
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام
والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف
النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف
منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض
عن هذا اى يا يوسف ولفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل
اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل
فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف
الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال
محسنا احسن الى واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وقد شذ
حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء
من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امراة امرء القيس حين كرهته وفي افتد
مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق مختفيه وقال
افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي
اطرق كرا اى يا كروان ففيه شذوذ لان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق
كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو

اكرم منك

بحث الاشتغال

اكرم منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخف انت ايضا وقد يحذف المنادى
لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف التنبيه ويا حرف
النداء اى الا يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل على
قراءة الا اسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة
للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه
بالنصب الثالثة من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول
به فيها ما اى مفعول اضمر اى قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير
الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على
شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن
الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده
فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يراد به ان يليه الفعل
او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده
نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه
اى عن العمل في ذلك الاسم بضميره اى بالعمل في ضميره او في متعلقه اى
متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل وشبهه
مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه
بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط هو دفع ذلك
الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل وشبهه
بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللازم لنصبه اى لنصبه

احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفارغ عن العمل فيه بمجرد
ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس
مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ابقى مانع
عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت
اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل
المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل
بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها
تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف فان مررت تعديته
بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق
وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه بنصب زيد
في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب
لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت

الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر
بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان
ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست
عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الاولى
فيه الرفع والنصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار
المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ
لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة
خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما
متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب
فبقي لم يرجح النصب فيه قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد
ضربته او عند وجود وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة
المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على
ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه
طلبيا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته والعطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهو اقوى لانها لا تقع
بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير
الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير
الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو
النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل

اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجات وكونه من اقوى
القرائن للرفع مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان
اذا المفاجات لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف
من ان اذا المفاجات يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف
جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو
خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان فان ليس ولم ولما ولن
من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها
في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمروا وان زيدا ضربته
الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف
الاستفهام لانه يختار الرفع في الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل
همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه
النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفى فيه بتقدير
الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا عبد الله
تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازات في المكان نحو حيث زيدا
تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل
الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع
اى ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر

والنهي

اسم صح

والنهي النصب في الاسم اذ هي اى هذه المواضع مواقع الفعل اى مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا ولا
فلا وكذا يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اى التباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذا الحال
بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم
المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته
للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير
النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا
يحتملهما معا مثل قوله تعـ انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار
بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا
للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله
تعـ بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق
لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية
للعباد ويستوي الامران اى الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اى عنده او في داره ونحو ذلك
ولا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اى يستوي الامران فيما اذا
عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة
اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل

فالوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف
على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي
فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصول
عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب
اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هيهنا ان ولو فان اما وان
كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار
النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا
ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل
لفظا او تقديرا ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال
لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة
التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على
شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه
انه اسم بعده فعل مشتغل بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او
مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب
فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل
يلابس او ذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب
به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب

ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فلا انحصار
فيما ذكرته مفقود وان كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد في المثال المذكور
واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير فكيف مما اختار النصب وكذا اى مثل ازيد ذهب به
قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اى في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء
في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان صحايف
اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية
فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر
مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كاين
في صحايف اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء
مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر
المبتدا تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه
بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فظاهر ان قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان
القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة
الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء

على غير المختار فاشار المصنف الى ما تخلو الآية عنها فقال ونحو الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة
بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني
مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط
وخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط كالدالة
على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع
تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية
جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف
المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود
والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل
زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط
فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى
الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي يكون داخلة تحت الضابطة
فالمختار فيها النصب فاختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع
فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع
الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير
وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة
تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول

اى اسم



اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذف ذلك المعمول تحذيرا
فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له وانما بعد اي تحذيرا فيما بعد ذلك
المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على المحذر او ذكر
المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه
قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر في تقدير الكلام او معمول
بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول
اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وهذان
مثالان للاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك
وبعد نفسك من حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب
عن نفسك وعلى التقدير بين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من
تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها
والطريق الطريق مثال للثاني نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير
اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر
فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى
على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق
ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني
مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد
ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك
والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا

المفعول فيه

تحذيرًا واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول
في قسمي النوع الاول لعا المفعول الاسد كما كنت تقول اياك والاسد من ان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير
من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الا
اياك الاسد لامتناع تقدير من فيه لشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير
العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان
شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرًا المفعول فيه هو ما فعل فيه
فعل اي حدث مذكور نصًّا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك
او مطابقة اذا كان العامل مصدرًا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان
والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء كان ذكر الفعل
الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة
يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقي مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان
شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول
فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال
فيه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه
وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله
مذكور الا الزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة
الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول

فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرورتها وما يقدر فيه في وهو منصوب
بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا
على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف
الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضًا مفعولا
فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير
في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهمًا كان الزمان
او محدودًا يقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي
على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرًا وافطرت اليوم وظروف
المكان ان كان المكان مبهمًا قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن
مبهمًا بل يكون محدودًا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان
المبهم لاختلافهما ذاتًا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم
من المكان بالجهات الستة وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت و
ما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض
فيكون مبهمًا لما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجارية
نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما
نحو دون وسوى لابهامها اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه
حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر

وكذا احمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكا[نك]
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الستة لا لابهامه وكذا احمل عليه ما بعد [دخلت]
وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح
اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن
الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة [استعماله]
وهذا المحل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناها يطلب
المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول
به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه
فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا
في الدار لك ان تقول ضربته في البلد ونقل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول
دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها
التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه
على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو [دخلت]
في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله
بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم
الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شر[يطة]
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعو[ل به]

المفعول

المفعول له

المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به
سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي مذكور اي ملفوظ
حقيقة او حكما فلا يخرج منه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في
جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب
فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لا[جله]
مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو
مذكور معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي
هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد
بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله
فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعد
عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود
انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل
في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عند[ه]
اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذ[كورين]
ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب
وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدل
في حقيقة الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد
راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج من حقيقتها وشرط نصبه
شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام

في قولك جئتك للسّمن ولا كرامك الزائد عنه مفعول له على ما يدل
عليه حته وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص
اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من
او البا او في مع انها مرادفة واخل المفعول له كقوله تعم خاشعا متصدعا
من خشية وقوله تعم فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام
ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة من حذفها
عن اللفظ وابقائها في النية وكان ابقائها في اللفظ والنية فلا حاجة في
ابقائها في النية الى الشرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ
ولهذا قال وانما يجوز حذفها لما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل
الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا
عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي المحذوف عامله
عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا
له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته
تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار
او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول
له اعني الجبن ونحو شهدت عن الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان
زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب

واحترز

واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي
بذلك امس وانما اشترط هذه الشرايط لانه بهذه الشرايط يشبه المصدر فيتعلق
بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شي منها المفعول
معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا اليه في صدور الفعل
عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله
اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه
وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض
النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو
عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعم لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
وفي بعض الحواشي ان هذا الراي ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من
قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير
الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزومه ظرفيته لا يقام مقام
الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما
لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو المذكور
بعد الواو واحترز عن المذكور بعد غيرها كالفاء لمصاحبة معمول فعل الذي
متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل
لا فادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة
او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا
اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى او معنويا نحو ما لك وزيدا

اي ما تصنع والمراد بالمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل
في زمان واحد نحو سرت وزيدًا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها
لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب
جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو
التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف
التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على
الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها
لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا
لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان
نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وبالنصب على المفعولية وان لم يجز
العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع
لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى
اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف
حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي فلا حاجة مع جواز وجه اقوى وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه
سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان
العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان
اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية

الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بما لك فمعنى ما شانك وزيدا
ما تصنع وزيدا او معنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو
ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما
يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو
الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل
او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا نحو زيد
العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل وصفة المفعول فانها تدل
على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا
الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين
لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا
لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء
كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه و
والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال
عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت
الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن
المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه حال

الحال

اخيه ميتًا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام
ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلًا او مفعولًا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال
عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى
ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر
المضاف اليه جزء فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار
ضميره المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين
بصيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او بني على صيغة المضارع المجهول
من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال
من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
الا انما وقع حالا من المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ
حقيقة فان فاعليه تاء المتكلم ومفعوليه زيد انما هي باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد
في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعليه الضمير المستكن في الظرف
انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعو
زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه
المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما
عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعو
لفظا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلا

المعتبر

المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال
اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان
الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة
المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام
من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما
كان فيه كالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا
مقيما ولعله في البلد قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون
نكرة لكونها خبرا في الحقيقة عن ذي الحال وحق الخبر ان تكون نكرة لان
النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها
والتعريف زائد على الغرض فان تكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى
فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في
جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك اي مواد وقوع
الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل
من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها
يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او وقعت
في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا انتقاض النفي
نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل

وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال
واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها
معرفة فقوله غالبا قيد للاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها
معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في
بعض المواد تنافي الترتيب وتحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل
قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون
نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت
للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد
بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة
ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال
اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير
ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه
ما عساه لم يكن شربه منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها
في بعض واخر المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل
فعلته جهدك متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها
نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي
تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده ويجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية
وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها
معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة

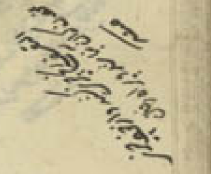
وان

وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة
وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن
فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركا بينها و
بين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة
بتقديمها لا لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب
مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا
للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو فيما عدا على العامل
المعنوي فقد عرفت فيما قبل العوامل المعنوية وان ما هو مقدر بالفعل او اسم
الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور وخارج عنه داخل في الفعل
او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا بخلاف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا
فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش
بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخر المبتدأ
عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما
في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها
للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي
لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا
في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني
غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال

الظرف م

واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي مم

المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر وان كان مجرورا بالاضافة
لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جائني مجردا عن الثياب ضاربه زيد وذلك
لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا
يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر
البصرية ممنوعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف
ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس ولعل الفرق بين الحرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل
كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت
راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس
مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف
والتاء للمبالغة كالتاء في علامة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية
والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا
او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من
الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان
الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا هو ما
فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة ومرتبة منهما مع كونهما
جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى تأويل
البسر بالمتبسر والرطب بالمترطب من ثمر النخل اذا صار ما عليه بسرا او رطبا



اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا
عند محققيهم وتقدم بسرا على اطيب اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا
تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن
معتبرة فيه لا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم
اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت برأي بالمشار اليه بهذا من
حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن
في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى بأسا
بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل
في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون
المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحال البسرية ولانه يصح حيث وقع مع
الاسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال
جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون
الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال
واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان تحكم بها على شيء
ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها
واذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو
والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا
او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية

اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معًا لقوة الاسمية فى الاستقلال
فناسب ان يكون الرابطة فيه فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط فى اول
الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيًا وادم بين الماء والطين وهذا اى الربط
بالواو وحدها او بها او بها مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة واما
المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا بد حل
بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط فى اول الامر نحو كلمته
فوه الى فى فلا بد من الواو على الصحيح فى المضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى
يكون الفعل فيها مضارعًا مثبتًا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته
لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاء زيد يسرع وما سواهما
اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت
من الجمل المشتملة على المضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى بالواو والضمير
معًا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاء زيد وما يتكلم غلامه
او جاء زيد ما يتكلم غلامه او جاء زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت
نحو جاء زيد وقد خرج غلامه او جاء زيد قد خرج غلامه او جاء
زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاء زيد وما خرج غلامه او جاء
زيد ما خرج غلامه او جاء زيد وما خرج عمرو ولا بد فى الماضى المثبت لا

المنفى من دخول لفظ قد المقربة زمان الماضى الى الحال لفظًا على الماضى المثبت
الواقع حالًا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذى الحال
او وقوعه عليه بحيث الان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان
مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه الى زمان
مقارنته وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة
ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى اللفظ نحو جاء زيد قد ركب غلامه
او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت
وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد
فسيبويه باول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله
جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفى لاستمرار النفى بلا قاطع فيشمل
زمان الحال ويجوز حذف العامل فى الحال لقيام قرينة حالية كقولك
للمسافر اى الشاخص فى السفر او المتهيئ له راشدًا مهديًا اى سر راشدًا مهديًا
بقرينة حال المخاطب وقوله مهديًا اما صفة لراشدا او حال بعد حال
او مقالية كقولك راكبًا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال
ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى
بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وهى
اى الحال المؤكدة مطلقا هى التى لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودًا
غالبًا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد

التمييز

ابوك عطوفاً فانّ العطوفة لا تنفك عن الأب في غالب الامر اى حقّه
بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من
الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك وصرت
على يقين او اثبتها لك عطوفاً وقال صاحب المفتاح احقّ التقديرات
ان يقدّر تحقّق عطوفاً وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون
اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عمّا يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله
تعالى ارسلناك للناس رسولاً فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عمّا اذا
كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله
تع قائماً بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولابدّ ههنا من قيد
وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا كان
عاملها مذكوراً فكيف يكون حذفه واجباً نحو الله شاهد قائماً بالقسط التمييز
ما اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فانّ المبدل في حكم التنحية
فهو ليس برفع الابهام عن الشيء بل هو ترك مبهم ويراد معين المستقر اى الثابت
الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فانّ المستقر وان كان بحسب اللغة
هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت
عيناً جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عيناً لكنه غير مستقر بحسب الوضع
بل نشاء في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف
المبهمات نحو هذا الرجل فانّ هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله في
جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلى ولا في واحد واحد من

جزئياته

٥٩

جزئياته بل الابهام انما نشاء من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا
يقع به الاحتراز عن عطف البيان مثل قولك ابو حفص عمر فانّ كل واحد من ابى حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لمّا كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع
في ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات او من وصف واحترز به عن النعت
والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق
ذلك انّ الواضع لما وضع الرطل مثلا للنصف من فلا شك انّ الموضوع له معنى معين
متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما او الا
من حيث صفته فانه لا يعلم منه بحسب انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام الو
الثابت فيه بحسب الوضع يتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى واذا اريد رفع
ابهامه الذاتى قيل زيتاً فزيتاً يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم
التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتاً والمقدرة نحو طاب زيد نفساً فانه في قوة قولنا
طاب شيء منسوب الى زيد ونفساً يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه
فالاول اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
عن مفرد ونعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقداراً صفة لمفرد وهو
ما يقدّر به الشيء اى يعرف به قدره ويبين غالباً اى في غالب المواد و
اكثرها اى رفع الابهام مطلقاً يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد

اى سواء كان المفرد مقداراً او غيره

وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقادير انما يتحقق في ضمن عدد
نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد
واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو
منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو
على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة
مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس
غيره وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره
التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او
النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها ولهذا
لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على
حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل اضافته مع التنوين و
نوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية
فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الاسم اذا تم بالفاعل وصار به كلاما
تاما فيشابه التمييز الذي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما
ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام
قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام
الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز

عنه

عنه فلا يقال عندي راقود خلا منفرد اي التمييز ان كان الاسم التام مثنى او
مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما تتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب
بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى
ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع فتبل وفي
تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع
اي يجوز التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير
الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او
بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنونه او نون التثنية
فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار
الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا
لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا
سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او
الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاول
فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير
المميز نحو عشرو زيد وعشرو رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى
المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى

وانما قال الشارح ما فوق النوع الواحد
دون الصنف الى لفظ الجمع ولفظ الجمع
لا يشمل المثنى فلذا اراد الشارح هذه العبارة
حتى يشمل المثنى ايضا منه

رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف
من غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة لكون الباب اقرب الى الاطراد
وعن غير مقدار يعطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد
مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى غير المبين بعدد ولا وزن ولا ذراع
ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين
فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا
لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في
المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اى القسم الثاني من التمييز
ههنا رفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان
يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا
عليها تنبيها على ان مقابله ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول
انما هو لمجرد النسبة لا غير في جملة اى نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ اى ماء او
اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل
ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال
للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما شبه
الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في

التمييز

التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه
قال طاب زيد نفسا وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على
نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير
فهو بحسب الحقيقة اربعة من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة
امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو
متعلق بالمنتصب والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض
غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او
ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا ونوكده لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به وابا
وابوة ودارا وعلما اورد هذه المسألة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله لله
دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورد
صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كالضمير في ربه رجلا
ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على
ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل
اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من
الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن
التفرس ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن فضلة المنتصب عنه اسما لا صفة بعد
جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز
ان يكون ذلك التمييز تارة له اى المنتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام
عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب

القرائن والاحوال مثل ابا في قولك طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة
عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه
باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار
ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد
ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليس نصا في
المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو
الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما
جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه
وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سواء
كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد
ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد اباء اذا اردت اباه واجداده والرفع
كل من التقديرين اذا قصدت وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصدت تثنيته
اورد مثنى واذا قصد جمعه اورد مجموعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق
على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا
قصد تثنيه او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يأتي مفردا
لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيه وجمعه نحو طاب زيد
علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو

الجنس

الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعه
نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من
كل من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك
المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او مأولة بها
نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي
لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي الموصوف والمذكور اولى
بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده
بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة
اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان
يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له
ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع وفي التذكير
والتانيث لكونها حاملة لضميرها واحتملت اي الصفة المذكورة الحال
ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه
فارس او حال كونه لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز
من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه
بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من
الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال
عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل
مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا تقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي

اصحّ المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او
الشبه الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل بنفسه نحو طاب زيد اباً اى
طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازماً نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت
عيونها او اذا جعلته متعدياً نحو امتلاء الاناء ماء اى ملاءه الماء والفاعل
لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في
قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة
الى جعله متعدياً لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات
الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره رفع الابهام عنه لا جرم تمييزه بقوله
ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك
طاب زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو
التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الطيب اليه
حقيقة والى التجارة مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهي ان التمييز بالنسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا
المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافاً للمازني
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل و
المصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا النحو
قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها : وما كاد نفساً بالفراق تطيب
نائب الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود

ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفساً تمييزاً عن نسبة تطيب اليها مقدماً عليه
واما على تقدير تذكير الضمير وضمير كاد للحبيب ونفساً تمييز عن نسبة كاد
اليه اى وما كاد الحبيب نفساً تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل
البيت على تقدير تأنيث ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع
الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف تام
غير قادح في التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح
النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه غير محتاج الى التعريف كما في
تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان
لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذي اخرج واحترز به
عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو جاءني احد
الا زيدا او اجزاء مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد
لفظاً اى ملفوظاً نحو جاءني القوم الا زيداً او تقديراً اى مقدراً نحو
ما جاءني الا زيد اى ما جاءني احد الا زيد بالا وغير والصفة واخواتها
واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني لكن زيد جاء والمستثنى
المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز
به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في المتعدد
قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيداً
مشيراً بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حماراً وهو

المستثنى

اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يعطى
له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها كان مخرجا او غير مخرج ولهذا
لم يعرفه على حدة ودفعا للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا
بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة
داخلا فى المستثنى لئلا يذهل عنه فى كلام موجب ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام
نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس
واجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب
تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج عنه نحو قرأت الا يوم كذا
فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا
لا فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا او عدا الا ان يقال
الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا
لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا عند البصرية الفعل المتقدم
او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا
اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول
او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غيره نحو جاءنى الا زيدا
القوم وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او
منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما
فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز فانهم

قبائل

قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى الحجازية
فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو
لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر
بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما
ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا فههنا يجوزون
البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين
فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله
فمن رحمه الله تعالى هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون
منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوبا ايضا وجوبا اذا كان
بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا زيدا او
بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل
لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى
جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا
التضمين او الحذف والايصال فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها فى
صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى المصدر
الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير
جاءنى القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعض منهم زيدا وهما
فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما اشبه بالا التى هى
الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما انما هو فى اكثر الاستعمال

لأنهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر فالـ
السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا
اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما
مصدرية مختصة بالافعال نحو جائني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا
تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى
وقت خلوهم اى خلو بعضهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم
عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جائوا خاليا بعضهم
او بعضهم من زيد ومجاوزا بعضهم او بعضهم عمرا وقد روى عن الاخفش انه
اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ام
لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الكتب وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو
جائني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا
وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر
ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى الفاعل من الفعل
المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على
الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ
ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى
في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد
الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا
عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا

وغيرهما

وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب
وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى
منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير
واو على انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير الموجب ذكر فيه المستثنى
منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما على المستثنى منه لان حكمهما
قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا
قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية
والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما
بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير المختار وانما
اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب
التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير
واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العوامل من الرفع
والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم
المفرغ لانه فرغ العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك
المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واستقيم
ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا
زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم
المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك
فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد

بالمستثنى منه بعض معيّن يدخل فيه المستثنى قطعاً مثل قرأت الا يوم كذا اى
وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا
بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على
تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على
تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط
في غير الموجب ايضاً استقامة المعنى وايضاً لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد
تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلاً فيجوز هذا التخصيص في نحو ما مات الا زيد بان يخصص
المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين
هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على
العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يغلب ويكثر واما اشتراكها في تعلق الفعل
بها ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك
قرأت الا يوم كذا او ضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على بعض معين
من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام
في الثاني ايضاً قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم
اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ما ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضاً مما يستقيم
فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم
استقامة المعنى ومن ثمه اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم

المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالماً اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون
المعنى ثبت زيد دائماً على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال
الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يناقض
ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن
ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة
الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ادراج جميع
المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال في المثال في
ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة
في علو المجتمعين على ضربك فاذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي
لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى لا على لفظه عملاً
بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع
محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار
الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئاً الا شيء
لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئاً لا منصوب على لفظه وقوله
لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء
المستثنى قيل انما وصف به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى
انه لو جعل المستثنى منه شيئاً اعم من ان يوجد عليه صفة غير الشيئية اولا
وخص المستثنى بما لا يوجد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر
البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اصلاً اتفاقاً في

بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد
النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد
بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير
جائز وفي الصورتين الاخيرتين يتعين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد
فيها الا عمرو بالنصب لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا
فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه
هذا العمل وكذا في قوله زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على المستثنى منه لا بد
من تقدير ما كما ليعمل فيه وما ولا لا يقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل
الا بتكرير العامل او حكما اذ النفي يبطل على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه الى البدل
فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده
اى بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اى
ما ولا عملا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل
على اللفظ حمل على المحل فغير مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا
المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه
بالابتداء فلم اعتبر واحمل على محل البعيد لا القريب قلت لانه محل القريب انما
هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل
العمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا
لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر فيها لنقض معنى النفي في عملها

لبقاء

لبقاء الامر العامل هي لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن
ثمه اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد
الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما
زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا
مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين وفتحها ومنها مع القصر
وسوى بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر
لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب على انها فعل متعد
فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا
حاشا زيد اى برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى في الاستثناء دون
الصفة اذ هو صح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما
سبق وكان لما يجري به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير في الاصل
صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان
تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام
العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل
وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على
كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا
تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا
لا مقدرا كما انه يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان يصح استثناء
يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الا

من مستثنى منه متعدد فلا يقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من
ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون شيئا يدخل فيه
نحو جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد
او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يراد
به الجماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير
محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال او ما
يعرف منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان
يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما
بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة
الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر
لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في
صدد هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا
لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا
يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحد ولا رجلا الا واحدا
ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة
نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله والا الذي فيها على عدد
محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية
صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم

دخول

دخول الله في الهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر
عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه فسد المعنى لو كان فيهما
الهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة
مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته لعدم الجواز ان يكون فيهما
الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل
على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد
الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير
جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع
الا صفة مع صحة الاستثناء فالمجوزة قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون
الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك
الا الفرقدان فان الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا
الفرقدين بالنصب لانه في كلام موجب المستثنى فيه واجب النصب وحمل الصفة ذلك
على الشذوذ وقال في البيت شذوذان احدهما وصف كل دون المضاف
اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول
فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب
سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت
جاءني القوم سوى زيد وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو
مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق

سوى العدوان دنّاهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه
عن الظرفية ايضًا نصبوه استنكارًا لرفعه فيقولون جاءنى سواءك
وفى الدار سواءك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه
على الظرفية قوله نعم لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها
وستعرفها فى قسم الفعل انشاء الله هو المسند بعد دخولها
اى دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعًا بعد دخولها على اسمها وخبرها
ولا شك ان ذلك يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع
بعد اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله
فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه
قائم بان يقال تصدق على يضرب وقائم فى هذين المثالين
المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال فى جواب هذا
النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيهما وورود عليه
كما سبقت الاشارة اليه فى خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائمًا
وامره اى امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتداء فى اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما سبق فى بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على اسمها
حال كونه معرفة حقيقة او حكمًا كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها
وخبرها فى الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او فى احدهما لفظيًا نحو كان المنطلق زيدًا وكان هذا زيد بخلاف

المبتداء

المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد فيه
من قرينة واقعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعًا
ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله
اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها الا انه لا يحذف من هذه
الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة الاستعمال فى مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرًا فخيرًا وان شرًا فشرًا ويجوز فى مثلها اى فى مثل
هذه الصورة وهى ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب
الاول ورفع الثانى وهو اقويها اى ان كان عمله خيرًا فجزائه خيرٌ ونصبهما
نحو ان خيرًا فخيرًا على معنى ان كان عمله خيرًا فكان جزائه خيرًا ورفعهما نحو ان خير فخير
اى ان كان فى عمله خير فجزائه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرًا اى ان
كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرًا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة
الحذف وكثرته وفى مثل اما انت منطلقًا انطلقت اى لان كنت منطلقًا انطلقت
فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسًا ثم حذفت كلمة كان اختصارًا
فانقلب الضمير المتصل منفصلًا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضًا
منها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقًا انطلقت
وهذا على تقدير فتح ان واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقًا انطلقت
فعل به ما عمل فى الاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص
على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها فى قسم الحرف انشاء الله
هو المسند اليه بعد دخولها اى دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدًا

خبر كان واخواتها

وجب الحذف اى حذف
عامله يعنى كان صح

اسم ان واخواتها

منفوبلا لنفي جنس

قائم ولما عرفت من معنى التعدية والتحول فيما سبق اندفع انتقاض هذا
التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس
اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا الكثير منه
فلا يصح جعله مطرحا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه
اقل مما عداها فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من
المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن الكثير منها فاعطى
للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب
بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني تضمنه على الفتح واما ما هو مرفوع
فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خارج بمثل ابوه
في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القيد كاف في حد اسمها مطلقا
لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة
لا اي تقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه
بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او
منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل
لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف
فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال
لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين
فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بان كان
مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشابها به اي يليها نكرة

غير

غير مضاف ولا مشبها المترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان
كان مفردا معرفة او مفصولا لاختلف غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على
ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في
الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء
المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا
مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والجمع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن
هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب
به ليكون البناء على حركة او حرف استحقهما النكرة في الاصل قبل البناء ولا
المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها
مائلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد
دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه
وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء
كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا
غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل
ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب
في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع الا
لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل
والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مع لا بعينه اما في المعرفة ليكون كا

اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص

عما فى النكرة من معنى نفى الآحاد واما فى النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له
من مثل قول السائل أفى الدار رجل أم امرأة وهذا التعليل جار فى المعرفة ايضا
ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب
عن دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة
لان ابا حسن كنية على رضى الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب
غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن
لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل
بين الحق والباطل لاشتهاره رضى الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل
لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير
وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كرر فيه لا على سبيل العطف وكان
كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
فانها بحسب التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله
على ان كل منهما لنفى الجنس ولا قوة عطفا على حول عطف مفردا على مفرد وخبرهما
محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول ولا قوة الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية
مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على
لفظه لمشابهته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان

هذه

يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ونصب الثانى نحو لا حول
ولا قوة اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا
زائدة والثانى معطوف على محل اسم لا الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد
على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل
منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله
لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاز بالرفع فيهما مطابقة للسؤال
ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس
على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو لا حول ولا قوة
الا بالله على ان يكون لا لنفى الجنس وضعف وجه رفع الاول بانه يجوز ان
يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط الغاء عملها
التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها فى الاعراب
وهذا على التوجيه الاول متعين بعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا
قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا او مرفوعا وعلى التوجيه
الثانى يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة
كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا
اى تاثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة
الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس اما
الاستفهام حقيقة فيقول الا رجل فى الدار مستفهما واما العرض مثل
الا نزول عندى ولم يذكر سيبويه ان حال الا فى العرض كحالها قبل

دفع

ضعف ٢

الالغاء بمعنى الابطال ٢

الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف وردّ ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ
لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب
الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا مرجح واما قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا فهي عند الخليل ليست لا التي دخل عليها حرف الاستفهام
ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني
رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا
نعت اسمها المعرب احترازا من نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت
اي لا الثاني وما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير
مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة
مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على
الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت
حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه
مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان
باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس
مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع ان تتبع متبوعاتها
في الاعراب دون البناء رفعا على محله البعيد ونصبا حملا على لفظه او على محله
القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا والا اي وان لم يكن النعت

كذلك

كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا على المحل البعيد او نصبا حملا
على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف
على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان
المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في
المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ
اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا
جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل
لظنه الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي بلا دخل فيه لا كثيرا
نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر لا اب وابنا
مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص
عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمه حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا
له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري
على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو
غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له
فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرا لها وقد جاء على ذلك
مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في
حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
لاجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك
التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين

ما تضاف اليه له اى للمضاف في اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف
يعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان المثل لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيها له
بمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة
لمشاركته اى لمشاركة هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه
اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص لا الوجه اذ بين الاختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره
ومن ثمة اى لاجل ان جواز هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى في الدار لعدم الاختصاص فان
الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شىء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص
غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا
ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اى مثل
هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بها على تقدير الاضافة
وهو نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من
غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا
لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان لا
نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين بل لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف
لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فذهب

سيبويه

سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى
واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المعرب بفساده
لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف
الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز
ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا
احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا
المشبهتين بليس في النفى والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما
اى دخول ما ولا وهى اى خبر به خبر ما ولا لهما وكذا اسميه اسمها لهما لغة
حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما
وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهم لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم
اسما لهما بل هما مسند وخبر على ما كانا قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم
واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد
مع لا في استعمالهم وهى زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او
انتقض النفى بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل
العمل اى عمل ما كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان
ما عامل ضعيف على التشبيه بليس فلما فصل بينهما وبين معمولها لم يعمل واما اذا
انتقض النفى فلان عملها لمعنى النفى فلما انتقض النفى بطل العمل واما اذا تقدم الخبر
فلتغيير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اى على خبرها بموجب

المجرورات

بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد
مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعدا فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير
لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفى المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل الجر
الحرف الاواخر التى هى محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف
اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا
وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل
لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل
على علامة اتم منه وتما شبه به فيدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى
بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا فى تعريفه والمضاف
اليه وهو ههنا عنى ما هو المصطلح المشهور بينهم وقد هذب المص فى ذلك
مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا
كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجملة التى يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها فى حكم المصادر نسب اليه شئ اسما كان نحو غلام زيد او
فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك
الحرف كما فى مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث
العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت
يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالجر المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو
اريد لانجر فالتقدير اى تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو

كان

كان فعلا لا بد ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عنه تنوينه
او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل تمام ما هو فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به
الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام
الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم
حيث لم يسموا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل
المضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظ من كلام المص فى المتن والتصريح فى
شرحه لها ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير
حرف الجر لكنه لم يبين فيها لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شئ منه ومن
سائر مستنباته وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب
زيد بتقدير اللام لتقويته للعمل فيها اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى
فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جاءنى
زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه
لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الحسن فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا يفيد
الا تخفيفا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون
مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف فى اللفظ
وهى اى الاضافة بتقدير الحرف معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد
معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون

المعنى اعم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اى فاعلها ومفعولها
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن لم يكن مضافة
الى معمولها بل الى غيره كضارب مصر وكريم البلد وحسن زيد عن نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في
مضاف اليه سوى جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا له فاضافة الغلام اليه
بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى
غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين
للمضاف ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث واسد
او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة
بيانية واضافة فضة الى الخاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم
انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيها وبهذا
الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل احد وهو اى كون هذه الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم

وردها

وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا
الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت
الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما
الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى فيها ان يجعل قسما على حدة
نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال
للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى
ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى امر معين تستلزم معلومية
المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال
جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب
الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل
الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على
اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل
فان اضافتهما لا يفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما
في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من
الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل لمن جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله

في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيمتنع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك قيل لا نم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صادفت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل فيه بل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما

قياسا

قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع فاما ما جاء في الحديث من قوله عم بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني من ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن

احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها

يجوز د

الوجه فلو افادت تعريفا لم يجئ الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني
لكون المعرفة اذاً صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمّ وهو مجموع امور ثلثة
وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم
جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور
دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلذا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا
زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم
التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه
لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب
التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه
خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول التعريف انما
هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب
المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخير اللام المتقدمة حسا على
الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حينئذ به بعض
البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على نفي
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب

مصادرة

مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاسناد لا لا بد اذ لا نص فيه على الجر
فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا
يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجئ رب سخلتها
بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي
خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي الجمع والواحد و
الهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها
اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافة بادنى ملابسة
عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديث النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على
صيغة المعلوم المذكر اي تسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة
المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف
الا بعد المعرفة بحركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك
فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف
لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان لجواز رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل
الاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وهذا الاشتراك مفقود
بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما
جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما مر وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه
وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف

لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل **حملا** اي المحمول لتشبيه
على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني خاف وبيانه انهم
اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت
مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى التخفيف فقالوا ضاربك
وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف
في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل يحذف تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يظهر
ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك
كما يقال ضارب زيدا ثم يضاف ويقال الضارب زيد ولم يقل ضاربك
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل
من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاتصال في الاضافة ولم يحمل الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف المائة الهجان وعبدها
وقوله والضاربي الرجل والضاربك حملا على نظيريهما عن الاجوبة عن استدلال
الفراء على جواز الضارب زيد عن النص على موافقة بعض الشارحين ولك ان

تحمل

تحمل كل واحدة منهما اشارة الى المسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد
نعني قوله وضعف المائة الهجان وعبدها انه ضعف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف
اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في
المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على
التقدير الاول واحتجاج كل من الصور في الاخيرتين الى المسئلة ظاهر ويتضمن الرد
على الفراء في الاستدلال بهما **ولا يضاف الموصوف الى صفته** مع بقاء المعنى المفاد
بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم
احدهما مقام الاخر **و** لهذا المعنى بعينه **لا** يضاف **صفة الى موصوفها** فلا يقال مسجد
الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد لان الصفة يجب ان يكون
متاخرة عن الموصوف خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف
موصوف الى صفته **مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة
الحمقاء** فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع
صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة البقلة
وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب **متاول** فمسجد
الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون
الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما

عطف صح

وثانيهما ان تكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطوياً عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيفيد مع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس
صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى فيقدر الجمعة مأولاً بصلوة الساعة
الاولى ويقدر الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يمشى فى جانب
الغربى فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو
جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه
الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى **و** يرد على القاعدة الثانية وهو قوله
ولا الصفة الى موصوفها **مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب** فان اصلهما قطيفة جرد وثياب
اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب بانه **متأول** بانهم حذفوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد والتخصيص لكونه
صالحاً لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحاً لان يكون فضة وغيرها
اضافوه الى جنسه الذى يختص به كما اضافوا خاتماً الى فضة فليس اضافته اليها من حيث
انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب **ولا يضاف اسم مماثل** اى مشابه **للمضاف اليه فى العموم والخصوص** الى ذلك المضاف اليه
سواء كانا مترادفين **كليث واسد** فى الاعيان والجثث **وحبس ومنع** فى المعانى والاحداث
او غير مترادفين بل متساويين فى الصدق كالانسان والناطق **لعدم الفائدة** فى ذكر المضاف
اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثاً بدون ذكر الاسد الا
واضافة الليث اليه لغو لا فائدة فيه **بخلاف** اضافة العام الى الخاص فى مثل **كل الدراهم
وعين الشئ فانه** اى المضاف فيهما **يختص** اى يصير خاصاً بسبب اضافته الى المضاف

هو جزؤ الاضافة بيانية والمكان الذى اعتبر فيه الجانب صح

اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعتبر العين عن الشئ
اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء **و** يرد على قولهم لا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص **قولهم سعيد كرز** فان سعيد او كرز اسمان
لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه **متأول** بحمل احدهما
على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جائنى سعيد كرز قلت جائنى مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح
من الاسم غالباً **واذا اضيف الاسم الصحيح** وهو فى عرف النحاة ما ليس فى اخره حرف علة
او الملحق به وهو ما فى اخره واو او ياء قبلهما ساكنة وانما كان ملحقاً بالصحيح لان
حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لما اوضحه خفة السكون ثقل الحركة
ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون فى الوقوع بعد استعمال حرف
اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعنى فى الابتداء كذا بعد السكون **الى
ياء المتكلم كسر اخره** للتناسب مثل ثوبى ودارى فى الصحيح وظبيى ودلوى
فى الملحق به **والياء مفتوحة او ساكنة** وقد اختلف فى ان ايهما الاصل والصحيح ان الفتح
اذ الاصل فى الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكماً والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان اخره اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **الفا تثبت** اى الالف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى **وهذيل** وهى قبيلة من العرب
تقلبها اى الالف حال كونها **لغير التثنية ياء** لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم فى الياء
مثل عصىّ ورحىّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماى لالتباس المرفوع بغيره بسبب

القلب وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي وان كان في اخره واو قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء الضمة قبلها تغييرها بالحركة المناسبة لها فيقال مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح للخفة واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اب واخ منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعلهما نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك قول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي ولما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباء نا فدا لكم وتقول اي امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في

قلبت واوه ياء

لدا اختلف ذو فيما وقد فرق

المشهور

المشهور ما يخالف الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربع ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم في مرة بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمال الائمة وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو وعند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة هذا حماء وحماءك ورايت حماء وحماءك ومررت بحماء وحماءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس كان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم الخاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول عن

اخت

اهنا العرف ما يليها غير الوجه

التوابع

الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد توابع
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حده بخروج نحو
انّ هاتان وضرب وضرب لعدم كونهما من افراد المحدود وقوله **كل ثان** اي متأخر بحسب الوضع
مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التوابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس
باعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما **من جهة واحدة**
شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه
واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية
هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه
لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر مبتداء وخبر كان واخواتها
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا المبتدا وثاني
مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في
المبتداء والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن
هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي
مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث
انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا
اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة
واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم
من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد مثل جاءني هؤلاء الرجال
ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم اعلم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف

اى بجنس اعراب نشأ منه


انما يكون

انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد
مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق
الحد على كل افراد المحدود فيكون مانعا والظاهر اختصاص المحدود بها لعدم ذكر
غيرها فيكون جامعا فيحصل الحد جامع ومانع ويكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه

باب النعت

النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله **تدل على معنى في متبوعه**
اي تدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه **مطلقا** اي دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترز به عن سائر التوابع فلا يرد عليه
البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا
التأكيد في مثل قولك جاء القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان
دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هو لخصوص موادها
فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه
او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في
اي مادة كانت **وفائدته** اي فائدة النعت غالبا **تخصيص** في النكرة كرجل
عالم **وتوضيح** في المعرفة كزيد الظريف **وقد تكون لمجرد الثناء** من غير قصد تخصيص
وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم **او لمجرد الذم** نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة يفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة
ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط في النعت حتى غيروا ولو المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمص رده بقوله

ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره فى صحة وقوعه
نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على
المعنى الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذى مال فان
التميمى يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة بنى تميم وذو مال يدل على ان
ذاتا ما صاحب مال او خصوصا فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض
المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا
يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل
فى الرجولية فان اى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية
يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان
يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على
ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة
فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخرى التى لا يدل على هذا
المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة
وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه
فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى
المواضع الاخرى التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان تقع صفة وتوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى
فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة
بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءنى

رجل

رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير
الراجع الى تلك النكرة الرابط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير لا
يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد
عالم ويوصف بحال الموصوف اى بحال قائم به نحو مررت برجل حسن اى
الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية
تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام
معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف
فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا و
التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة
تستوى فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى مفعول نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل
ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة والثانى
اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه فى الخمسة الاول وهى الرفع والنصب والجر و
التعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب اثنان وفى البواقى من تلك الامور العشرة وهى
ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لشبهه به يعنى ينظر الى فاعله
فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا
بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث وان كان فاعله
مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا منفصلا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد
غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد
غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة

جاديته مثل بقوم جاديته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او يعمر داره او قائم
او قائمة في الدار وجاد يته مثل يقوم ويقوم في الدار وجاديته فان قلت اذا نظرت حق
النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لانه علم
كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية
والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحدة المؤنث ولذلك
قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة
وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في
هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة الباقي عن هذه
التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه
بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين
ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم
التبعية **ومن ثم** اى من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل **حسن قام رجل
قاعد غلمانه** كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه **وضعف** قام رجل **قاعدون غلمانه** لانه بمنزلة
يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر بهما ضعيف
ويجوز من غير حسن ولا ضعيف **قعود غلمانه** فان كان القعود ايضا جمعا كقاعدين
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل

لا يكسر فلم يكن نحو يقعد غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر
الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتدأ **والمضمر لا يوصف** لان ضميري المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف
للتوضيح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب **ولا يوصف به** لانه ليس في
المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على معنى قائم بالذات لانه يدل على الذات لا على
قيام معنى بها او كانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ
الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله **والموصوف
اخص او مساو** اى الموصوف للمعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلوميه من
الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في
التعريف او مساويا لها لانها لو لم يكن اكمل منها فلا اقل منه ان يكون ادون منها
والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء
الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة **ومن ثم** اى من اجل ان الموصوف
اخص او مساو **لم يوصف ذو اللام الا بمثله** اى ذو اللام الاخر او الموصول فانه ايضا
مماثل الذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جائني الرجل الفاضل
والرجل الذي كان عندك امس **او بالمضاف الى مماثله** اى مماثل المعرف باللام
بلا واسطة نحو جائني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جائني الرجل صاحب لجام
الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو

وقع اخص نعتاً لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب
وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسماء الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا
الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدها
للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا
اريد دفعه لا يقصد بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف
اليه لانه كالاستعانة من المستعين والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام
لتعينه فى نفسه وحمل الموصوف عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا
الذى كرم اى الكريم ومن ثم اى من اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام
لرفع الابهام بيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم
لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به
ان المشار اليه انسان بل رجل

باب العطف

العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود
اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله
بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى لا يكون هو مقصوداً
بتلك النسبة بكون متبوعه ايضا مقصوداً بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع
لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام وكان نسبة
المجئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود
بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها
وقوله مع متبوعه احتراز عنه لان المقصود دون متبوعه فبه يخرج بقوله مع متبوعه
المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين

من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصوداً بالنسبة
ان لا يذكره لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصوداً بالنسبة ان لا يكون كالفرع
عن المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
الستة مقصودان بالنسبة معاً بهذا المعنى ولما تم الحد بان ذكره جمعاً ومنعاً اراد
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف
بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد
يتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها
حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له
بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفاً على الصفة المتقدمة تابعة لها
ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان
يكون العطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست
معطوفاً فلم يبق مانعاً وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتاكيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص فى شرح المفصل
فى مباحث الاستثناء ان قوله تع ولها منذرون فى قوله وما اهلكنا
من قرية الا ولها منذرون صفة القرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط الى
اخره لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال فى امالى الكافية ان

مثل جائني زيد العالم والعاقل تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العطف وليس بعطف على التحقيق وانما هو باقٍ على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلوجود العطف كالجار فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لا لانها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك وهي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها اذ تكابر بعيد من غير ضرورة داعية اليه **واذا عطف على الضمير المرفوع** لا المنصوب والمجرور **المتصل** بارزا كان او مستترا لا المنفصل **اكد بمنفصل** اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء من منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل للمرفوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا فهو باطل واذا كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل **مثل ضربت انا وزيد** وزيد ضرب هو وغلامه **الا ان يقع فصل** بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه **فيجوز تركه** اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف **نحو ضربت اليوم وزيد**

وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح **واذا عطف على المجرور اعيد الخافض** حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استغناء المرفوع له مدة لذلك ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل **نحو مررت بك وبزيد** والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في حرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاستعمال فان قيل كيف جاز تاكيد

المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم ولا ابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير
شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت
بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار
ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار
قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم
تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما
الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف
عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما
بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل
المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل
ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه **والمعطوف في
حكم المعطوف عليه** فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا
من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة
له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا
يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث
فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام

فانما

فانّ ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير لقصد عدم
التعيين اى رب شاة وسخلة لها وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه
في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف
عليه فلذا اوجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر
الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا
معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان
زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف **ومن ثم** اى من اجل ان المعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع **لم يجز** في تركيب **ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع** في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على
قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع
في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا
مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا
مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم
الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء في هذا
التركيب **فاء السببية** اى فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها
السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها

لها او محمول على النكارة القصد
كرب رجلا على السند وذا رب
شاة وسخلة مع

السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فاكتفى بالربط في
الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية
للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر
فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب **واذا عطف**
اي اوقع العطف بناء **على** وجود **عاملين** بان عطف اسمان على معمولي
بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف
ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان
يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما
قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او لا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في
امتناعه **مختلفين** اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك
لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني
تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل
نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه **لم يجز** عند الجمهور بحسب
الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوم مقام العاملين مختلفين **خلافا**
للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة
ولا باول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بعينها

وغيرها

وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة
تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب المجيبة في كلامهم واقتصر الجواز على
السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع **خلافا لسيبويه** فانه
لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله
يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة **التاكيد تابع يقرر**
امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده
في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت ويحقق ان المنسوب
او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما للدفع
ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولدفع ظن السامع
به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان تريد
بالقتل الضرب الشديد فيجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة معنى
الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى
بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب
اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره
معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه **او في الشمول** اي التاكيد ما يقرر امر
المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده

التأكيد

عنه صح

دفعاً لظن السامع تجوزاً لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه
كثيراً ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد النسبة الى
بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلهما وثلثهم واربعتهم
ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فيقول
• اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع
اما العطف والبدل فظاهر خروجهما به واما الصفة فان وضعها على الدلالة
على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وتحققه لكن
لا فى النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص فى شرحه **وهو** اى التاكيد
لفظى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ **ومعنوى** اى منسوب الى
المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى **فاللفظى** منه **تكرير اللفظ الاول** اى
تكرير اللفظ الاول ومعادة حقيقة **نحو جاءنى زيد زيد** او حكماً نحو ضربت انت
وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفاً للاول لفظاً اذ الضرورة
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا **ويجرى** اى التكرير مطلقا
لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى **فى الالفاظ كلها** اسماء او افعالا
او حروفا او جملا او مركبا تقييديا او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى
التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود
من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوى **و**
التاكيد **المعنوى** يختص **بالفاظ محصورة** اى محدودة معدودة

قوله فكم تكرير اللفظ اه فعلى هذا ... واجمع واكتع ... اللفظى ... الاول ... للقرون بخلاف اجمع واخواته

وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث فى حال الافراد
مثل حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع وابصع بالمهملة من بصع
العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول
العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعانى
ومعناها التاكيد بالتامل الصادق **فالاولان** اى النفس والعين **يعمان**
اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث **باختلاف صيغتهما**
افراداً وتثنية وجمعاً **و** اختلاف **ضميرهما** العائد الى المتبوع المؤكد **بقول**
نفسه فى المذكر الواحد **نفسها** فى المؤنث الواحد **انفسهما** بايراد صيغة
الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
انفسهم فى جمع المذكر العاقل **انفسهن** فى جمع المؤنث العاقل وغير العاقل
من المذكر **والثانى** لما سمى النفس والعين اولين تغليباً كالقمرين سمى الثالث
ثانياً **للمثنى** خاصة **كلاهما** للمذكر **وكلتاهما** للمؤنث **والباقى** بعد الثلاثة
المذكورة **لغير المثنى** مفرداً كان او جمعاً **باختلاف الضمير** العائد الى المتبوع
المؤكد **فى كله** نحو قرأت الكتاب كله **وكلها** نحو قرأت الصحيفة كلها **وكلهم** نحو
اشتريت العبيد كلهم **وكلهن** نحو طلعت النساء كلهن **و** باختلاف **الصيغ** فى
الكلمات **البواقى وهى** اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول **اجمع** فى
المذكر الواحد **وجمعاء** فى المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة **واجمعون**
فى جمع المذكر **وجمع** فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء

... الاصل ... الصفات ... التاكيد ... انفسهما ... زيد وعمرو ...

ابتعون بتع وابضع بصعا البصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان
او جمعا اذ الكلية والاجماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي
ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم يصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان
تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء
العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول
بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم
المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين
اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين
مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل
هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد
اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد
اكرمني نفسه لالتبس النفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس
في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد
الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو
ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد الضمير
المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك قائم
لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين
بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم او اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل اذ

كلا

كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها
كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور
لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على
المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواه عليه اي على اجمع لو اجتمعت
معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ما ذكر من شانه التبعية بدون
الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة
ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع
مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا
للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك
وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت و
التاكيد والعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود
به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب
اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم
بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل
هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل
من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد
بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا
ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه

البدل

قوله اي دون المتبوع اه فعلى هذا دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع وكونه مقصودا فتامل

الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيسند الى زيد فانه تابع مقصود بنسبته
ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او
النفي ويمكن ان يكون بنسبة الى شيء نفيا ونسبة الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطئة
للثاني وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه
و بدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم
فضة و بدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا من اشتمال احد المبدلين
على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس
نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه و بدل الغلط اى بدل مسبب عن
الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة
فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد
مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك في زيد واخوك وان اختلفا
مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي
بين البدل الكل من الكل وبين العطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل
وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول
فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال
الا في بدل الغلط وقال بعض المحققين في جوابه انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا
بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني
اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا

فالثاني

فالثاني عطف بيان وان عكس فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا
والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اى بدل
البعض جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اى بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا
باعتبار وصفه لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى
صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اى بكون تلك الملابسة بغير
كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيتخلف بينهما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل
ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة
بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يوجد
لمثاله نحو رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان
البرج عبارة عن تمام الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا
ولم يسم البدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل لقبيل العدم وقوعه في
كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد
اى يكون بان تقصد انت اليه اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما
بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اى البدل
والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام

قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة لم يبال الغرض في الاسناد

نعت

ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان
البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى البدل النكرة من المعرفة واجب
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فانه وصفه بصفة يكون
كالجابر لما فيه من نقص النكارة بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين
نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو
اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل
الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص
من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف البدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول ايضا
نحو اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتني على وضربتني
الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن

عطف البيان

الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بحرف والتاكيد ولا يلزم
من ذلك ان يكون اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما اتضاح
لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم
بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه
وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي
بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق
الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم

بالله

بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر
وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق
صدق فجعل النقبا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبا عجفا
فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث
الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل
عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل
فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب
زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلنا
بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه
وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع
حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله منتظره لان زهاق روحه لان الانسان
ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد سبق بينهما
والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام
الذي اضيف اليه الصفة المعرف باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن
ما هو ان يراد به اعم من هذا البيان اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا
كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين
مرفوعا حملا على اللفظ او منصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام
زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد المبني اي الاسم
المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم

المبني

المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى **ما ناسب**
اى اسم ناسب **مبنى الاصل** وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد
بالمناسبة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل
هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة
الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة
او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع
موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابه للحروف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن
قراه بالفتح **او وقع غير مركب** مع غيره على وجه يتحقق عامله فعلى هذا المضاف
من المركب الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف
اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم
المشابهة للمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا
او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر
المشابهة والتركيب فى تعريفى المبنى والمعرب تقديما وتاخيرا اشارة الى تقدم ما مفهومه
وجودى لشرفه **والقابه** اى القاب المبنى من حيث حركات آخره وسكونها عند
البصريين **ضم وفتح وكسر** للحركات الثلاث **ووقف** للسكون واما الكوفيون
فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية
لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها
لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث قال

بالضم

بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الواو فى رجل مفتوحة
والجيم مضمومة **وحكمه** اى وحكم المبنى واثره المترتب على بنائه **ان لا يختلف آخره**
اى آخر المبنى لكن لا مطلقا **بل لاختلاف العوامل** اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف
العوامل نحو من الرجل ومن ابنه ومن زيد **وهى** اى المبنى والثابت باعتبار الجنس
المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال
والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره بحث الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات **وبعض الظروف** وانما قال بعض الظروف
لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية
ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب ولكل ما كان
مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على حركة
فان اصل البناء السكون والاخرى علة الحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقى
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه **او مخاطب** من حيث
انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب
به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به فيخرج بهذا القيد لفظ المتكلم
والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا **او غائب تقدم**
ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس
تقدم ذكر الغائب شرطا فيها **لفظا او معنى او حكما** اراد بالتقدم اللفظى ان يكون
المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب
غلامه زيد والتقدم المعنوى ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث

اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعـ هو اقرب للتقوى فان مرجع
الضمير هو عدل الذى مفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او
من سياق الكلام كقوله تعـ ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر
الميراث دل على ان ثمّ موروثا فكانه تقدم ذكره معنىً واما التقدم الحكمى فانما جا
فى ضمير الشان والقصة لانه انما يجئ به من غير ان يتقدم ذكره بقصد تعظيم
القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها فى النفس ثم يفسرها فيكون ذلك المعنى
ابلغ من ذكره اولا مفسرا كانه فى حكم الغائب الحديث المتقدم المعهود بينك وبين
مخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اى الضمير بالنظر
الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى
كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت
الا منطلقا عند الحجازيين او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار
الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل ومنفصل لما تقدم
من الانفصال والثالث اى الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع منه من الاتصال
الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعـ فذلك اى المضمر خمسة
انواع المرفوع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل النوع
الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى
وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهيين او كليهما الى ضربن صيغة جمع

الغايبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضربن صيغة الجمع الغايبة المجهول الماضى وانما
بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل فى
التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل
انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير
فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق دالة على احوال من الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان
القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك
ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل
بغير الفعل نحو انى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع
اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن
وفى اياى اختلاف كثير والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق الدالة على التكلم والخطاب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامى
مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك الى
غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون الضماير كل من المتكلم والمخاطب
والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين فقط لانه على سته معا كضربت وضربنا
وضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة للمتكلم
المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وا على

الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك
بينهما والتاء حرف تانيث ويفيد الانواع الخمسة جاريه هذا المجرى اثنان للمتكلم
لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار الكلمة اثني عشرة كلمة لثمانية
عشرة معنى فاذا كان لكل واحد من الانواع الخمسة اثني عشرة كلمة لثمانية عشر
معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين وبينوا التلك الامور علل الاوضاع ومناسبات
لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان
ستين لانهما فصلتا والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل نحو زوا في باب الضماير
التي وضعها للاختصار واستتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة
المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر واذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو زيد ضرب والواحدة المونث الغايبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر
نحو هند ذهبت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع
الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم سواء كان
مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب و
للواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا
مسندين الى الظاهرين نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا
سواء كان اسم فاعل او اسم مفعول او صفة المشبهة او افعل التفضيل وسواء
كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو اقام الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان

والزيدون

والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو
في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان يا في النصب والجر والضماير لا يتغير عن حالها
الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل
في الاسم الفاعل والضمير فاعله والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كان الضماير
لا يتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون والالف في
تضربان لا يتغير فيها اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا
بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء
الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر
امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير
على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال
بفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل
اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا
والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف وضعهم
بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى
ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة الكاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير
عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه
هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل
المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو

[illegible]

فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو
زيد ولا لاحاجة عليه واذا دفع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل
عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي كما هو الظاهر ليكون
اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم العامل وما ضربك الا انا مثال
الفصل لغرض وهو التخصيص هيهنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وانت قائما مثال لكون العامل حرفا
وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الفعل
بها وانما يتضح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل
لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن
ورد عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختاره بالتمثيل
صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه
لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا
عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد
المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر
احترازا عما اذا كان الاعرف متأخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم
في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكي

عن سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بما هو متصل وهو الكاف وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار
الاعتداد بالفصل بما ينفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه
ضميران ليس احدهما مرفوعا بجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الفصل باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان
لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني
على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح
في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على
التقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او
اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو الضمير المخاطب ولكن
ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ
ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول
والضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن
واجب الاتصال فلا اقل من ان جاز الاتصال لكن الانفصال المختار لان زعما

الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير
المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر بقوله لولا انت الى
آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو
لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق
بما سبق ان تقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها
على انه ليس بضروري وكذا الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد
عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرها
فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا
المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في
هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف
في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى ان الكاف
ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما
في المعنى فهنا ايضا الاخفش يتصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة
المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني
وكذا نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون
الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني ليبقى آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسر يضربني لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل

الحق

الحق بعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن
وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها
تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا
على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم
مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب
للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها
اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة
الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد
العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما
وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل
فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا
وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا في الحاقه
بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال ما دخل
من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل للاستغناء بهما
عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده

حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل

لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ

اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده

خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى

يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت الق

وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ وما بعده خبره بدون

الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتأكيد التقدم لا

تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع ضمير

من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فقيد ذلك

فيه بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان

اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان

مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك

الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور

والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بيان للواقع ليس داخلا

فى بيان الفاعل فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه

التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بعده فعلى هذا الوليحمل التقدم

على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ

راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب يتقدم

الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية

بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا

واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا

بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستناد الضمير كان والا بارزا

مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم

مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باعتبار الانسيا منسيا حال كونه منصوبا

ضعيف اى جائز مع ضعيف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه

عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد

بلا دليل عليه لان الجزء كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما

يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بتبعيته لازم

ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين

وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما

وجب وان المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم

يجب وان المفتوحة المخففة عاملة فى اللفظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل

من المكسورة فهى احق بالعمل فاذا لم يجد بعدها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها

فى ضمير الشان لئلا يلزم المكسورة عليها عملا مع انها احق به ولم يجوزوا

اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف

النون وحكموا بحذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة

اسماء الاشارة

اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء

وضع لكل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح

ولاغضا لان الاشاره عند اطلاقه حقيقه في الاشارة الحسيه فلا يرد ضمير
الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنيه لا حسيه ومثل
ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسيه محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها
بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونه للمذكر الواحد والعامل في الحال
معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا
اى ذان وذين حال كونهما المثنى المذكر وقدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى
هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقيه فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف
عليه معطوف كل واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع احوال
الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث
الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل
هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقبلها اصلان وللقول بانهما
قدمنا على سايرها الفرعيتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء
هاء بغير وصل الياء بها وذهي وتهي بوصل الياء بها ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع
وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنه وتوهم
بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة
والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان
لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب
اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولا
مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ولحقها

اسما

حرف التنبيه

اسماء الاشارة يعني يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار
اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقه منها وانما هو حرف جيء به
للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسب الاسناديه كقولك ها
زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع
ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حرف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة
واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة فرجعت الى
خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المؤنث بل تنتهي
الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة
والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا
وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك
البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن
واولائك بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده
الزمخشري والمازني والمالكي وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطا ويقال ذا
للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا

استعمال

يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة كل من هذه الكلمات الثلث مقاما
الاخرى منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحال الى غيره فقال يقال وتلك وتانك
وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اى هذه
الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك
اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين
واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه
للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنّا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا
مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في
المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة

الموصول

ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا او لا
يصبح جزءا تاما ان كان ثم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج
في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا الاجزاء مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما او اوليا
الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي
عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها
اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها المعنى الاصطلاحي لكان

هذا

هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية
ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول
بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا معه هذه الجملة مشتملة على عائد اليه
فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر
العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة
في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينه اعم بحسب المفهوم من ان
يكون خبرية او غير خبرية وان لا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون
ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون
ضميرا للموصول عينها بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية
او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير له لا غير ضمير له اى للموصول
وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصول لشبيه اللام الحرفية
جعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي
اى الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان
للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى
على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث لانه في جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر
واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة
او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر
واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء
وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو

عرفت ما عرفته وجاء في ما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن اتفق معنا فمن يعقل
ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار
في الدار اي اضرب الذي في الدار وأية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار
وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاصها بهم فانها موصولة بلغتهم بمعنى الذي
او التي قال الشاعر شعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها
وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف
واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعايد المفعول اي
العايد الذي لا يتم للموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذ لم يمنع مانع لانه
فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر
له اي لمن يشاء اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره
اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد
بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها
حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى
هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعمال
الذي او التي او الالف واللام فان الباء السببية صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها
لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الاسمية
وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية
يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته

اي المخبر عنه

اوله
فان الماء ماء ابي وجدي



اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته خبرا
فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر
الجملة الثانية وجعلته في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد
بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي
واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد
وكذا اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم
الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول
ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل او اسم المفعول من المبني للمفعول ويشترط
ان لا يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس
وحبذا وليس وعسى لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس
زيد منطلقا ويشترط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يسبقا من اسم الفاعل
والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر عن زيد في جملة
سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان
تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عايد الموصول
مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا
تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشأن بان يكون
ضمير الشأن مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتأخير المخبر عنه خبرا الموصوف
تقديمه على الجملة وكذا امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون
الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا

عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن عمرو عنها
فقلت الذي ضربته زيد العاقل وكذا لا امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز
في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي من دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي
ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار
الثوب و كذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي
هو معرفة في موضعه بالحالية و كذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي
لامتناع نقضه والذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير و
كذلك يمتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان تقول الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت
الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول
بلا عائد وكل واحد منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم
واما نافية نحو ما ضرب زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته و استفهامية
نحو ما عندك وما فعلت و شرطية نحو ما تصنع اصنع و موصوفة اما بمفرد نحو
مررت بما معجب لك اي بشيء يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس و تامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف
عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي و صفة نحو اضربه ضربا ما اي
ضربا اي ضرب كان و من كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من
غلامك ومن ضربك و شرطية نحو من تضرب اضرب و موصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى
بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فكر

لا في التامة

الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر وأية للمؤنث
كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم
لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعو فله
الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي لا يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي
لا يقع صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان
معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لانه فيه كل احد نقلت عن الاستفهامية
الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا باسناد كما في الاعراب
غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما
اعربت لانها التزم فيها اضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلابد من حيث كونها مضافة الى الجملة
واذ وادا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما يبنى موصولة
عند حذف صدر صلتها التأكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة
ويبنى على الضم لشبهها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف
من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبناءه مثل يا ايها
الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في ضمن المنادى ان كل ما يقع
منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا
وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناها ما الذي على ان يكون
ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته اي صنعته فما مبتدأ و
ذا مع صلته خبره او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف

الرجل من

اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما
جملة اسمية والوجه الاخران معناها اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا
بكمالها اي شيء والثاني ان معناها اي شيء وذا زائدة والقائلان مؤداهما واحد فان
معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون
ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل
محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية
ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ
محذوف ولم يعتبروه لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان
اي اسم بمعنى الامر او الماضي الذي هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة
لمبني الاصل نحو افتراق بمعنى انفجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تفجرت وتوجعت عبر
عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحاضر مثل
رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز و
بكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم
الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واسماء لها
ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ
الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد
مثلا موضوعة لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم
للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ
العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال

المصنف

المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون
هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن
بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى
انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد
فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بان المراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته وما
في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات منه الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار
بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على قبيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم على ذلك
دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا
وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول
عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة
في الفاعل قال الشارح الرضي والذي ادى ان يكون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل
شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك
الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة
في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه
وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج نحو فساق
وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان
وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث و
غلاب كذلك مبني في لغة اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنة ومعرب

في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اى الا في فعال علماً للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علماً للكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من طرائق مختلفة

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واهاً للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه وصه وحكمه حكم الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتاً ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى كقول المتندم او المتعجب وي ووح لا يقصد بها ان يحكم عليه بشيء او به او على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يقصد من نفسه ما يشابه صوت كما اذا قلت غاق قاصداً لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك ومع لا يقصد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما الزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا نخ لاناخة البعير ومع ايضاً لا يقصد ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنية لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضاً مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما كانت عليه من غير نقلها على سبيل الحكايات فهي بهذه الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها

مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اى اصدر على لسان الانسان تشبيهاً لصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلاً اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلاً لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول لما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضاً كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اى صوت به انسان تشبيهاً بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذا القسمان مع تعلقهما بالغير متعلقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اى الكلمات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكماً اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلها كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلاً لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكماً لئلا يخرج مثل سيبويه فان جزء الاخير صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في الحكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتأبط شراً لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر من الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه لم يخرج هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة التركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم

الاصوات

المركبات

ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر هيئة التركيبية
التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي يكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة
عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا يدل على النسبة اصلا كما ان هيئة تركيب
احد شطري جعفر مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق على الحد وطردا وعكسا
فان يتضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف او غيره **بنيا** اي الجزآن الاول لوقوع آخره
في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه **كخمسة عشر** فان اصله
خمسة وعشر حذفت الواو وركب الخمسة مع العشر **ومثل حادي عشر واخواتها**
يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل واحد من خمسة
عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد
جزئيه العدد الزائد على العشر او صيغة الفاعل المشتق منه وقيل فيه نظر لان الثاني
لا يتضمن الحرف لانه لا يراد بحادي وعشر حادي وعشر بل المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من
اسماء العدد واحد من المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا معنى له باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فلما احد واهذه الصيغة من المفردات الدالة على ما ذكرنا
اذا ارادوا ان ياخذ واحد امثال ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة
فاعل لا تنسج حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوها
مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط
وقوعه بعد العشر فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد
عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا

القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه **الا اثني عشر واثنتي
عشر** فانه لا يبني فيهما الجزآن بل يبني الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف
لسقوط النون **والا** اي وان لم يتضمن الثاني حرفا **اعرب الثاني** مع منع صرفه ان لم يكن
قبل التركيب مبنيا **كبعلبك وبني الاول** للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح
لانه اخف **في الافصح** اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح
اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف
الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ
غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني
فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى
به بل بعضه ولا تعينه بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا
بها ذلك البعض المعين ولذلك لم ينقل بعض الكنايات كما قال بعض المحققين ويتعذر
تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض
المعين فقال الكنايات **كم** وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرفي او لكونها
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها **وكذا** وبناؤها لان الكاف في الاصل اسم
الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا
على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون **للعدد** والكناية عنه وجاء كذا الكناية عن
العدد ابهم نحو خرجت يوم كذا الكناية عن يوم السبت او غيره **وكيت وذيت
للحديث** اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة

الكنايات

موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يحصل له
منهما تبع البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما
بني لان كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما
الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون
ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
في الخط فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكر المص معها **وكم الاستفهامية**
المتضمنة معنى الاستفهام **مميزها** الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه **منصوب**
على التمييز **مفرد** لانها لما كانت للعدد دد وسط وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما **وكم الخبرية**
مميزها مجرور بالاضافة **مفرد** تارة **ومجموع** اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال
كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاز مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاز
مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في
التصريح بالكثرة جعل جمع مميزه كانها نائب عن معنى التصريح بها **وتدخل من فيهما** اي
في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها
قال الشارح الرضي هذا اي في الخبرية كثير نحو كم من ملك وذلك لو افتقد جر التمييز لانفصاله
عن كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه
كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة استفهامية وخبرية **ولهما** اي لكم استفهامية كانت او خبرية **صدر**
الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول

الامر

وكم من قرية

الامر انه اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا بدلالة على الانشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام
فيجب التنبيه عليه من اول الامر **وكلاهما** ولو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الا
ستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا من هذين النوعين وهما كم الاستفهامية
والخبرية اي كل واحد منهما **يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا** ثم بين كل واحد منهما
بقوله **فكلما** اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون **بعده فعل او شبه**
فعل لفظا او تقديرا **غير مشتغل عنه بضميره** او متعلق ضميره فهو من حيث كان
كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله الا يكون
بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لا حد
المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به
وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلاما
ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في القاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت
ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان
لم يجعل من قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل
في قاعدة الرفع **وكلما قبله** اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية قد وقع قبله
حرف جر نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت **او مضاف** نحو غلام كم رجلا ضربت
وعبيد كم رجل اشتريت **فمجرور** بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف

عليهما مع ان لهما صدر الكلام لأن تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله ويجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسماً كان او حرفاً مع مجروره ككلمة واحدة مستحقة للصدور **والا** اي وان لم يكن بعده لا لفظاً ولا تقديراً فعل او شبهه غير مشتغل عنه ولا قبل حرف جر او مضاف كان مجرداً عن العوامل اللفظية **فمرفوع** اي فهو مرفوع **مبتدأ ان لم يكن ظرفاً** نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً واما عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة **وخبر ان كان ظرفاً** نحو كم يوماً سفرك فكم ههنا منصوب المحل او لا داخل تحت القاعدة النصب باعتبار الاعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانياً لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ **وكذا** اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة **اسماء الاستفهام والشرط** بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي وانى واني ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيه الوجوه الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت وبما مررت وغلام ما ومن ضربته وما صنعت ولا يتأتى فيهما الرفع لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى وانى وايان وكيف

وانى

وانى واذا ان لم يجر مجاورة نحو من ابني فلان فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسماً مرفوعاً نحو اذا يقوم زيد واذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء قال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلاً مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ او خبراً نحو متى عهدك بفلان اي متى كان عهدك به واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربع كلها فانه يقع في محل الرفع بالخبرية لنقلها على تقديم انتصابها على الظرفية نحو اي وقت يعجبك اي اي وقت كان يعجبك فاي وقت على تقدير انتصابها بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت واتهم قائم **وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة** يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه **ثلاثة اوجه** هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر اوجه الثلاثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوباً معمولاً على حسب الحكمة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصور من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا اعني قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريراً وتمامه قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف

بمعنى انها الكثيرة الخدمة صارت كلك اى هذا خلقتها نسبها الى سوء الخلقة وانما
عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كادها الخدمة منها مستنكفا منها
تخدمنى على كره منى واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشى فهى ابلغ
فى الذم من خدمة الاناس والعشار جمع عشراء وهى التى اتى على حملها عشرة اشهر و
اختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففى حلبها زيادة مشقة وفى
ذكر عمته وخالته اشارة الى دناءة طرفيه ابيه وامه فالاستفهامية على تقدير النصب على
سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على
تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى
واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع
عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية او كانت
خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها
تسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها
نصبتهما واذا خفضت خفضتهما وذلك واضح *وقد يحذف* مميز كم استفهامية
كانت او خبرية *فى مثل كم مالك وكم ضربت* اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على الحذف فى
فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية
دراهم او دنانير او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار
مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء وما لك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم
بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى عدد ضربك اى كم
مرة او مرة ضربت او الخبر بانك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم فى هذا المثال اما

منصوب

منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع
ظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل
ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم
منصوبا على المفعول به *الظروف* اى الظروف المعدودة من المبنيات للعجز عن
تعدادها بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا *منها* اى من تلك الظروف
ما اى ظرف *قطع عن الاضافة* بحذف المضاف اليه من اللفظ دون النية فانه
عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو جئت بعدا كان خير امن قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف
صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى الاضافة وشبهها بالحروف
فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان *كقبل وبعد* وما اشبههما من
الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا
يقاس عليهما ما بمعناهما ويجوز فى هذه الظروف على قلة عن تعويض التنوين عن
المضاف اليه فيعرب قال حسان لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا
فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها فقال بعضهم بل انما
اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما قال الشارح الرضى ولا
هو الحق *واجرى مجراها* اى يجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة *لا غير وليس*
غير فحذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بها
لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف المضاف اليه منه الا بعد لا وليس نحو

الظروف

افعل هذا الا غير وجاءني زيد ليس الا لكثرة استعمالها غير بعدهما **و** كان اجري مجرى
الظروف **حسب** لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة **ومنها** اي
من الظروف المبنية **حيث** للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان **ولا يضاف الا الى**
الجملة اسمية كانت او فعلية **في الاكثر** اي في اكثر استعمالاته وقد جاء اما ترى حيث
سهيل طالعا بجر حيثه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل
طالعا اخره نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة
الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في
الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف
اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد تعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة
الى الجملة والاشهر بقائه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد **ومنها** اي من الظروف
المبنية **اذا** زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث **وهي** اذا كانت زمانية
للمستقبل اي للزمان المستقبل وان دخلت على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها
ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل يختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به في
اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت
الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثرت في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام
الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا **وفيه** اي في اذا **معنى**
الشرط وهو ترتب مضمون الجملة على الاخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا علة
اخرى لبنائها **فلذلك** اي لكون معنى الشرط فيها **اختير** اي صعب هنا اذا **بعدها**

الفعل

الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسمية على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في
الشرط مثل ان ولو **وقد يكون** اي اذا **للمفاجاة** مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأت
الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به **فيلزم**
المبتداء بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتداء غلبة
وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على
شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي اذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر
والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة
ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن
الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل
المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه عنده
زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا
زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم يبق اذا
ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع
او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو ابنك اذا احمر البسر اي وقت احمرار
البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد
سبقت اليه اشارة **ومنها** اي من الظروف المبنية **اذ** الكائنة **للماضي** وبناؤها لما
مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم **ويقع بعدها الجملتان** الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها
على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام

زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص ومنها اني واين
فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام او الشرط وبناؤهما لتضمنهما
حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء
اني بمعنى كيف ولاني القتال بمعنى متى القتال ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان
يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا تقول ايان نوم قيام
زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء
كسرهما ايضا ومنها كيف الكائن للحال اي حال الشيء وصفته فالمراد بالحال الصفة التي
لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند
البصريين نحو كيفما تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان
بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا
ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بضمهما لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة
بمعنى اول المدة اي اول زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم
الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ
المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ
اليومان اللذان صاحبنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فانه لا يلاحظ
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكون في حكم المفرد المعرفة حقيقة

كالمثال

كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته يوم لقيتني فيه لحصول المقصود من كونه معرفة
وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اول
وقت ما من الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع
مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي زمان الذي يقصد بيانه حال كونه
ملتبسا بالعدد اي بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يبقى منه شيء نحو ما رايته
مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد
يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
او ان اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب
او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره
لعله فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليها
فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي
وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما معرفتان لكونهما في تاويل
الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما
يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد
عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير
جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان مجردان لا ظرفان فلا يصح عدهما من
الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في
تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون

ولَدَنْ بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدُنِ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
ولَدَ بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال
وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق بينه
يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غايبا عنه ولا يقال
المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو
المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة سماعا
تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون
غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة
وهذا اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضموم وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة
والمخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي
المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع
الازمنة الماضية عموما ازلية فقط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها الاخت المخففة وقيل حملا على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد
وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع
الشيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه
مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد ويبطل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة اي الكلمة اي المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابه البناء من المضاف اليه
ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي

يومئذ

المعرفة والنكرة

يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب ولا يجب
اكتساب المضاف المبني البناء منه وكذا اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على
الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل ضربني
مثل ما قام زيد وضربني مثل ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة
الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما
لانهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء بعينه ملتبس
اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء معتبرا
بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار
ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة فقوله بعينه يخرج به النكرة وهو اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء
واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم
الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعل الة الملاحظة افراده ووضع
لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد مخصوصا بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحدا
بخصوصه دون القدر المشترك الا فتعقل ذلك المشترك الة للوضع لا انه الموضوع
له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والباقي الاعلام الشخصية كما اذا تصور
ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما
اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معهودية

ومعلوميته لفظ الأسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة
بخلاف ما اذا وضع لفظ الأسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته
ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لأن اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصولات عن غير صلة
وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة
معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا
المفهوم كان هذا وضعا عاما لأن التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك
الأفراد والموضوع له خاص لأنه خصوصية كل واحد من تلك الأفراد لا المفهوم المشترك
بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ واللمح في ليس
امبر امصيام في امسفر بدل عن اللام ولا بعدها داخلة فيه قسما آخر من المعارف او عرف
بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره
المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف
الى احدها اي احد امور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحته
بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الأربع الأول فان المنادى
لا يضاف اليه فيل كان عليه ان يقول والمضاف في المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة
ليضاف مثل غلام ابيك والجواب ان المضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو

مستثنى

مستثنى من هذا الحكم معنى اي باضافة معنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق
حذف فيه المضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الأمور باضافة لفظية فانها لا تفيد
تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف
باللام والنداء مستغن عن التعريف حقق العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان
او لقبا او كنية لأنه ان صدر بالأب او الأم او الابن او البنت فهو كنية والا فان
قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء معين شخصا او جنسا
واحترز به عن النكرات والأعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال
فيه داخلة في التعريف لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب
لفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له
ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول
غير ذلك الشيء باستعمال فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد
اي متناولا بوضع واحد لئلا يخرج الأعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع
المعارف في الأعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون
فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب
من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعده وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا
قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالأعرفية الا كون
المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب
انه دون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف

لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت
المضاف ولهذا اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه وقد صنعه
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة
من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج
المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها هي
ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة
فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به
اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ
الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها
اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل
عن معدود مفرد منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت
مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين
وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان
في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع
له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين
ومن ومنين حيث لا يفهم منها الواحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء
العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها



كثلث

كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين
بالتركيب اضافيا كان كثلاث مائة وثلاثة آلاف او مزجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكره ومؤنثه
ومفرده ومركبه ومعطوفه واحد اثنان في المفرد المذكر والتثنية واحدة اثنتان
وثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلاثة الى عشرة
بالتاء لجماعة المذكر باعتبار تانيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال وثلاث
الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة وعشر امرأة
ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت العشر احد عشر
اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة
في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغيّر الواحد الى الاحد والواحدة
الى الاحدى للتخفيف وتقول ثلاثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلاثة عشر
رجلا ثلاث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث ابقاء للجزء الاول فيهما على حاله قبل
التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما
هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من
جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فهو لبطء التذكير في ثلاثة
عشر والتاء في ثنتا بدل من لام الكلمة ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث
فلم يتمحض للتانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان
واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب
تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وعدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميز

الشين عند التركيب في المؤنث اى عشرة حذرا عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب
في احدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة
والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح ونقول
عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية
القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى في المذكر والمؤنث
من غير فرق وهي عقود ثمانية ونقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر
احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة
ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن
استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه ولذلك لم يدرجهما في
قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اى عطف تلك
العقود على الزايد عليها كائنا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه
من غير تغيير ونقول اثنان وعشرون واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث
ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين ونقول فيما زاد على تسع وتسعين مائة والف في الواحد
مائتان والفان في التثنية منهما اى في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم نقول
فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزايد عليهما او
عطفهما على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء
الاعداد من غير تغيير فنقول مائة وواحد او واحد ومائة واثنان او اثنتان
ومائة وثلثة رجال او ثلاث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة

ومائة

ومائة وواحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون
رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون
امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة
والالف وجمعهما ويجوز ان يعكس العطف في الكل فنقول واحد ومائة الى اخرها كذلك
والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر ويجوز
اسكانها اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها
اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني
القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعى زيادة استثقاله
فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة لكن
الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان
حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد
والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى
مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط معا اما كونه مخفوضا
لانه لما كثر استعماله اثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف بسقط التنوين والنون واما
كونه مجموعا فلتطابق المعدود والعدد الا في ثلث مائة الى تسع مائة استثنى من قوله
مجموعا لانهم لم يجمعوا المائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع
فيقال مئات ومئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون
والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم
فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء

يعربها تعرب الجمع يعربها هو في صورة الجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاجروا
على النون مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب
مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون اذ هي في صورة نون
الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصير
ثلثة اسما كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير
المعدود لم يمتنع امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما
جوزوا ثلث مائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بما تم
واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاختير افراده ليكون الفضلة قليلا و مميز
مائة والف و مميز تثنيتهما و مميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما
قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات
رجل كما يقال ثلث آلاف رجل بخلاف التثنية فانها يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان
يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة
والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد
الدال على القلة رعاية للتعادل وان كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه
مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا
واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير
والتانيث فان قلت شئت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر
في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد و واحدة ولا اثنان

واثنتان

واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه
كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره
معهما بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد لو
كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فانه من صيغة رجل
يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغنا
عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا
كان مميزه مثنى يغني عنه لكنه لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية
في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يشترط الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو
التثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يلزم واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز
اي بجواهر حروفه المصوغة بهيئة الخاصة القابلة لحوق علامة الافراد اعني التنوين
او علامة الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر
الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني عن ذكر الاثنين على حدة فا
لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك
الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد
والتصريح به الذي يحصل بذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما
افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد وعلى حدة وتقول في المفرد
من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب باعتبار تصييره اي
تصيير ذلك المفرد عددا ناقصا اذ زيد عليه بواحد الثاني في المذكر وتقول الثاني

معقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى
ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما الابتداء من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد
حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا الاعتبار وهكذا الى
العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما
تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة او فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل وتقول
في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني
في المذكر اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار
معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا تدلان على المرتبة فابدل منهما الاول
والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية
عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير ام لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير
والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من
المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث
عشر وانما ذكر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر
رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمه
اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتاهما
فلاختلاف اضافتيهما قيل في الاول اي المفرد من المتعدد القول باعتبار تصييره
ثالث اثنين بالاضافة الى المنقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم
ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد المتعدد

باعتبار

مبحث المذكر والمؤنث

باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خامس خمسة بالاضافة الى العدد المساوي عدده او يكون
فوقها اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة
ولا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في
اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد
من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال
خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا
المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب
الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء
التركيب الموجب للبناء ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب
المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث فذكر
المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما اي اسم
فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة سواء كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة
وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء
في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ
كدار ونار ونعل وقدم واذن وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم
متلبس بخلاف المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامة التانيث
اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء
وقد جعل بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس كذلك بل هي الجزء
ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي

ما اى اسم بازائه اى فى مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة فى مقابلتها رجل وناقة فى مقابلة جمل و
اللفظى بخلافه اى متلبس بخلاف المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب
الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى فى معناه
كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظى تقديرا فان تاء التانيث
مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للفظى الحكمى كعقرب بقلة وقوعه
واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا
فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ابدا اثباتا لتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان
مسندا الى الظاهر غير الحقيقى فانه حينئذ لك الخيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت
فى ظاهر غير الحقيقى فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت الشمس
طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا
واستغنائه عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه اشعار بتانيثه
وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله
وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولم يستثن من هذه القاعدة صورة الفصل انتهى كلامه
الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء للاحكام جميع الاقسام فى صورة الفصل
انتهى لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فنقول ضرب القاضى امرأة وضربت القاضى امرأة
وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقى منقولا علما يغلب فى
اسما المذكور كزينب اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل انتهى يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زينب
لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال
جاءت او جاءوا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا تقول جاءت

الزيدون

الزيدون ولا الزيدون جاءت وطلعت سواء كان واحده مؤنثا نحو قوله نعم اذا جاءك المؤمنات
او مذكرا نحو جاءت الرجال الحكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى انت بالخيار ان شئت الحقت التاء وان
شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين جمع جموع التكسير
غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما كان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون
جاؤا ولا يقال الزيدون جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقترن بالتاء
الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو
لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها
فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر
غير السالم العاقلين فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل
الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة
له واما فى جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فبرى عنه
فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية موافقا للشرح الرضى ان النون موضوعة
لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها للنساء للحمل على جمع غير
العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجرين مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق
اخره اى آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع
لحوقها آلة لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو
التى بظهور المراد استغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها او مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع
ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة

لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين
وفتحة النون لئلا يبطل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله
على الحرف او النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه
اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة
دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين
على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من
جنسه اي من جنس مفرده باعتبار نحو للتخصيص جنس الموضوع له بوضع واحد
المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى
عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم
المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان
ويراد بها الطهر والحيض بل يراد طهران او حيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس
فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين وكذا ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين
هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب
بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم تناولهما فيتجانسان
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس
بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج
الى ادعاء تسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة
وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم تناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة

في صحة

في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي
بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف يختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار
صح تثنية الاعلام المشتركة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول
بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم
يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم خلافا
للاسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية
قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض
المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان
حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو
ما في اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس
من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي
والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي حروفه ما فيه اربعة احرف فصاعدا
من الرباعي والثلاثي المزيد قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
بخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لم يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم
يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول
الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة
احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى

بالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او
حكما تخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته
اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر
لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك من قرء
اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة
للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها حمرا بالفين احدهما للمد
في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة قلبت واوا نحو حمراوان لان الهمزة حرف يقبل من جنس الالف فينبغي ان
لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا
قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن [illegible]
قلبها ياء نحو حمرايان ولا اعرف قلبها واوا والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث
بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء
اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان
احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او
ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين
كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية
فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللائق
من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء رداان بالهمزة او رداوان بالواو
ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقال المضمر والا فوجهان بغير [illegible]

العهد

العهد ليكون عبارة عن اثبات وردها الى الاصل اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب
كما وجدنا فيها اثرا مما حكم باستشهاده غيرها وفي شرح الرضي من انه قد يقلب
المبدل له من اصل ياء او هذا اتم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وقد يحذف
نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام
التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
[illegible] وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف في اخر المثنى كشجرتان
وثمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على
القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد
اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدون نظيرتها نزلتا منزلة مفرد وتاء التانيث
لا تقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية و
الية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة
اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث
اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى
في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جماعة احاد مقصودة اي
يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفرده
الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد لكون تلك الحروف متلبسة
بتغيير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة

او بقوله دلّ او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من
الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمعا السلامة لأنّ الواو والنون في آخر الاسم
من تمامه وكذا الألف والتاء فتعرب الكلمة بهذه الزيادات الصيغة اخرى
وقوله ما دلّ على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الأجناس كتمر ونخل فانّها
وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر
وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة فبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت
اسماء الأجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا
قصد بها الأفراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذا بقوله بحروف
مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما كان الفارق بينه وبين واحده التاء
ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الأصحّ بل الأوّل اسم جنس والثاني اسم جمع
كالجماعة وقد علمت انّهما خارجان عن حدّ الجموع والفرق بينهما انّ اسم الجنس يقع
على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم جمع فان مثل الكلم لا يقع على الكلمة
والكلمتين وهو جنس فلذا التبس بحسب الاستعمال لا بالوضع على انّه لا ضير في التزام
كون الكلمة اسم جمع ايضا وانّما قال على الأصحّ وهو قول سيبويه لأنّ الأخفش
قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وراكب جمع وقال
الفرّاء وكذا الأسماء الأجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جمع او جمع لا واحد
له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه
متحدان بالصورة جمع لصدق الحدّ عليه فانّ التغيير المأخوذ فيه اعمّ من ان يكون
بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا

ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسّر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكّر وتارة
يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكّر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع
او ياء مكسور ما قبلها اي في حالتي النصب والجرّ ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل
منع الخلو مفتوحة لتعادل خفّة الفتحة ثقل الواو والضمّة ليدل ذلك اللحوق
او اللاحق لفظا ومع اللحوق على انّ معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه واكثر منه
من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل
عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل امّا ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما
يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة
كالقاضي او مقدّرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فانّ
اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفّة
فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب والجرّ مثل قاضين فانّ اصله
قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت الياء لالتقاء
الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي يراد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما
كان عليه مفتوحا ولم يغيّر ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع
ومصطفين في حالتي النصب والجرّ فانّ اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه
اي شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكّر يعني شرط صحّة جمعيته ان كان ذلك
الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكّر علم اي فكونه مذكّرا علما

يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا
الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة فيخرج عنه طلحة فانه
بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان
الممدودة تقلب واوا فتنمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة
قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة
من الصفات غير علم كاسمي الفاعل والمفعول فذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه
مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء
اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل
يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه و
بين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل
لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا
غير مستو في تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث
على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال منه سكرانون للفرق بينه و
بين فعلان فعلانة كندمانة ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين
المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وهو الاصل في العلامة وعدمها والشرط الرابع ان

لا يكون

ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث
مثل جريح وصبور ويقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون
ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم
المذكر مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث
ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما في التثنية وقد
شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع
ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او
صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من
الشذوذ فمنها سنين وامثاله وابقى على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد
تفصيل ذلك فليرجع اليه والمؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق اخره
مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي ولذلك
المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة
جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو
قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس ولا عطف على قوله ان كان صفة اي
وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل
طلحات وزينبات في طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بجيد بل
لان الاسماء بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا

بعضها ح

لا يطّرد فيها الجمع بالألف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لحقا
هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغيّر أي جمع تغيّر بناء واحده
من حيث نفسه وأموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغيّر
بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة وأيضاً المتبادر من تغيّره تغيّر يكون لحصول
الجمعية فلا ينتقض أيضاً بمثل مصطفون فإن تغيّر الواحد فيه طرأ بعد حصول الجمعية
وأما التغيّر المذكور في تعريف الجمع مطلقاً فهو أعم من أن يكون من حيث ذات الواحد أو
من حيث الأمور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الإبهامية المفيدة للعموم في قوله تغيّر
ما سواء كان التغيّر حقيقياً كرجال وأفراس أو اعتبارياً كالفلك كما مرّ جمع القلة و
هو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما أفعل أي جمع يكون على وزن أفعل كأفلس
جمع فلس وأفعال أي جمع يكون على وزن أفعال كأفراس جمع فرس وعلى هذا القياس
في البواقي وأفعلة كأرغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكراً كان
كمسلمين أو مؤنثاً كمسلمات وفي شرح الضحاح أن الظاهر أنهما أي جمعي السلامة لمطلق الجمع
من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الأوزان و
الجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على فوق العشرة إلى ما لا نهاية له وقد يستعار أحدهما
للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود أقراء المصدر اسم
الحدث يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر
كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق
الفعل منه تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده مثل جلست جلوساً وجلسة و
جلسة فخرج القادرية والعالمية ورجلاه ورجاله مما لم يشتق الفعل منه ولا

يكون

يكون مصدراً وإن كان الأخبار أن مفعولاً مطلقاً وهو أي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي أي يسمع
وينتهي عدده إلى اثنين وثلثين كما بيّن في كتب التصريف وفي غيره أي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي
المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي أي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على أفعل
فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل أخرج
إخراجاً واستخرج استخراجاً إلى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل أي المصدر بالقطع
عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضياً نحو أعجبني ضرب زيد عمراً أمس وحال كونه غيره أي
ماض مستقبلاً كان أو حالاً نحو أعجبني إكرام عمرو خالداً غداً أو الآن وذلك العمل لمناسبة
الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلذا لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول و
إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بأن لا يكون مفعولاً
مطلقاً فإنه إذا كان مفعولاً مطلقاً فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله أي معمول المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع أن وشيء مما في حيز أن لا يتقدم عليها فلا يقال أعجبني عمراً
ضرب زيد ولا يضمر أي معموله فيه أو يكون الظرف مفعوله ما لم يبهم فاعله فإنه لو أضمر
فيه لأضمر في المثنى والمجموع قياساً على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظراً
إلى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة إلى الفاعل وكذا
في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فإن له
في نفسه تثنية وجمعاً لا شبهة أن الأضمار فيه يلزم الاستتار فإنما إذا كان بارزاً
لم يكن مضمراً فيه بل مضمراً مطلقاً فلا حاجة إلى اعتبار قيد الاستتار على حدة فلم يجز مثل
ضربي زيداً الحاصل معه ولا يلزم ذكر الفاعل أي فاعل المصدر لا مظهراً ولا مضمراً نحو أعجبني ضرب زيداً
لأن النسبة إلى الفاعل إنما هي مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف

الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان
اعماله مستوفيا اولى لانه اقوى مشابهته للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله
الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واعماله
اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع
الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل على المصدر المقدر به
ولكن جوز ذلك على قلة بين شئ وبين المقدر به مثل لم يات فى القران شئ من المصادر
المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء
فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل من غير اعتبار ابدال من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز
ان يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل ملفوظا
نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا قياسا نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا
وانما يكون لا منه اى من الفعل وهو ما كان تحذف فعله لانه انما يحذف سقيا له وشكرا له
حمدا له فوجهان اى يجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل
على المصدر المصدرية وعمله للبدلية فعن قوله وجهان اى يجوز فيه وجهان وانما فصل
بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام
عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم
تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث
موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما
قام به الفعل لكان اولى لان ما يجعل امرا يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى

الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة
قال المصنف فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج الصفة المشبهة لان وضعها
على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه
ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل
الفعل معنى كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع
لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن
قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا
اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه
ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة
ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم
ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفى الترجمة الشريفية فما معناه اى صيغة اسم الفاعل من
الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثى
لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اى صيغة اسم
الفاعل من نحو الثلاثى على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا

مجردًا او مزيدًا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومًا او لا ومع كسر ما قبل
الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل فهو مدخل
فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف
المضارعة المفتوحة ولو اقتصر متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في
آخر المضارع ايضًا مذكورًا فكما يكون الكل من قسم الميم مثالًا يكون الكل من قسم الكسر ايضًا
مثالًا ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازمًا يكون هو ايضًا لازمًا و
يعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديًا الى مفعول واحد يكون هو ايضًا متعديًا الى
مفعول واحد وان كان متعديًا الى اثنين يكون هو ايضًا متعديًا الى اثنين وكان فعله
يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه والمفعول فيه
سائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي عمل اسم
الفاعل حال كونه متلبسًا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الا
ستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم
ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرًا الآن او غدًا والمراد بالحال والاستقبال
اعم من ان يكون تحقيقًا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط ههنا وان كان ماضيًا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل
العامل معنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود
الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ
او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندًا الى صاحبه

نحو زيد ضارب ابوه وقد جاء الضارب ابوه وقد جاءني رجل ضارب ابوه وقد جاء زيد راكبًا
فرسًا او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية
ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دخلا بها [شبهه]
بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل
للتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر
مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات
شرط العمل الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافًا للكسائي فانه ذهب الى عدم
وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبًا على المفعولية وعلى تقدير اضافته فيشتمل الاضافة معنوية لانها عنده مثل
اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل
مقدر اي انتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهمًا امس فدرهمًا
منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهمًا اي اعطاه
درهمًا فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة مررت بالضارب
ابوه زيدًا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدًا الآن او غدًا لانه فعل بالحقيقة
عدل من صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي
من اسم الفاعل بتغيير صيغة الاسم الى اخرى هي صيغة تخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في
الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم و
حذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمل هذا على تقدير

فتقول مع

ان يكون صيغ المبالغة جارية عن عمل اسم الفاعل واما اذا كان داخلا فيه فيعني هذه العبارة
ان صيغة اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد
ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى
المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه
للمبالغة وكذا المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي اسم الفاعل اذا كان مفردا في
العمل وشرطه لعدم تطرق خلل الى الصيغة المفردة من حيث انها بالحاق علامتي التثنية والجمع
نقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان
والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى
والمجموع مع العمل في معموله لم ينصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها
واجب مع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين
لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما مع التنكير مثل قوله تع لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل
لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق اي صيغة ثبوتية مشتقة
لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فخرج به موضوع لذات ما وقع
عليها الفرق باستدادا وافامنه مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل
شامل لجميع الامور الثلثة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم
الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل
المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل او اسم المفعول موضوع
لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير

الثلاثي

الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح
الراء وامره اي شأنه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين
والاعتماد على صاحبه والهمزة وما كأمر اسم الفاعل اي مثل شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام
يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول لم يبن على نصبه
نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل
لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى
الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند
الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال
رحيم الا من رحم بضمها اي صار الرحم طبيعة له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما
بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة
المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو
جزء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا
على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على الحال من
المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخفي
مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها للمشابهة اياه فيما ذكر

كحسن وصعب وشديد وقليل على فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراط مضيها واما اشتراط الاعتماد فتعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا
يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها
قسما قسما وبيان حكم كل قسم سمي كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه عن ان تكون
الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس
باللام او مجرد عنها اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين
في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة
مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية
عشر ستة حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة
من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعليته للصفة والنصب على التشبيه اي
تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا
في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون
تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى
التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه
الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب
ثلاثة اي ثلاثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذا اي مثل هذا التركيب في امثلة ثلاثة حسن الوجه بالوجوه
المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة

الحسن

لمفعول
الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه با
او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر
من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام فهذه لصفة
ذات لام الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الحسن وجه ايضا هذه الوجوه وانما قدم الصفة
الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي
والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان
قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان
قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل
الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة
اما بحذف التنوين او النون كحسن وجه بالاضافة او بحذف الضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او
معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افاد
التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة
وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر
والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة

لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على احد نوعي
التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما استكن في الصفة والذي لاجل هذا بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي جرى فيها الاقسام الثلاثة
المذكورة وهو خمسة عشر منها ما كان فيه ضمير واحد منها اما في الصفة وهو سبعة
اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه
بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن
وجهه برفعهما فيهما اقسام والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير
زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه
والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتمالهما على الضمير المحتاج اليه غير احسن لا
على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها فهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه
وحسن وجه والحسن وجه برفعهما قبيح لعدم الربط بالموصوف لفظا ولما كان في
الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده و عدمه
فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل
لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي الصفة كالفعل في ان الفعل لا يثنى ولا
يجمع بتثنية فاعل الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه
والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل بنصبه او بجره ففيها ضمير الموصوف ليكون
فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنة وجه
وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنا وجها ويجمع

تلك

ايضا

ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنو وجها واسم الفاعل
والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي
ايضا الى مفعول ثان لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد واذا بني اسم المفعول
منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك
اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر تفريعا ان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله رفعا ونصبا
وجرا ونصبا فان اليهما تقول زيد قائم الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد
ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل
له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام
الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا مثل الصفة المشبهة
تقول زيد مضروب الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من
فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل
اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله
بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي موصوف
متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات فقوله لموصوف يخرج
اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم
التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل قد يخلو عنه
خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة استعمالهما وقد يستعملان

ومضروب الاب

على الاصل وشرطه ان يبنى اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن
بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه
متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها
يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه
الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول
او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو
المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر حتى
لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما التبس اذ لم يعلم ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل
انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بنائه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على
ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى
موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من الثلاثي المجرد
ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان
يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحو
مثل هو اشد منه استخراجا امثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثالا للون وعمى مثالا
للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه يصح
على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة
والحمق لكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب ان المراد بالحمق ما يبدو
من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط

على عنقه

على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد
ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح فقال يا اخي انت انا فمن انا فقيل شابه من حمق ابن هبنقة
فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون
اجهل وابلد من يكون اثاره جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول به ذلك
عاقل والشارح الرضي عد الاحمق من قبيل الابلد حيث قال لا ينبغي ان يقال من الالوان و العيوب
الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وفيه
اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما
قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس
في مواضع قليلة نحو اعذر والوم لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى
هذا القياس اشغل واظهر واعرف ويستعمل اسم التفضيل اي على احد ثلاثة اوجه وهي
بالاضافة او بمن او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لانه وضع
لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من
والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى المعين
بتعيين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت
عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل
التفضيل الا للعهد فيجب اي يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد
افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد
الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم
حصى وانما العزة للكاثر فمن فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم

بالأكثر معنى ولا يجوز خلوه عن الكل اي لعدم الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل
عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يكون في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه
من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على
ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء
على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره وفي
ذكر المفضل يشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا
فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من
استعماله بهذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس
اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته
لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي
ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده و
يضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما
يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا
افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا
فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف فان
تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي

يقصد

يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى
او مجموعا او التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند
او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه من الذي ليس فيه الا الافراد
والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس
والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن
لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما
من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا
غير اي لا غير مفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادوات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاسم
بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين اسم
فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية لقرينة الاستثناء
وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في
اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا
او مضمرا الا ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاضمر له فعل دال عليه الفعل الناصب له قال الله تعالى
هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل فيها اي فيها بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل مثل زيد احسن منك

اليوم راكبًا والتمر بسرًا يخلو عن الفعل ايضًا هو رطبًا ذهبًا وانما لم يعمل الواقع بالفاعلية
لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل
بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل نوعًا هو اسم التفضيل لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضًا الا اذا كان
اسم التفضيل صفة اي وصفًا سببيًا هو في اللفظ لشيء معتمدًا عليه بان يقع نعتًا له
او خبرًا له او حالًا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك
المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولًا على نفسه اي
نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي ذلك الاول فيكون باعتبار
الاول مفضلًا وباعتبار الثاني مفضلًا عليه منفيًا خبر بعد خبر لكان او حالًا من
اسمها او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلًا منفيًا مثل ما رايت رجلًا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد فرجل هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب
مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين
زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتًا لشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل له معنى يعتمد
ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط
رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
او لم يكن مثل زيد ضارب عمروًا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركًا مفضلًا
من وجه مفضلًا من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلًا
احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ معه
المعتبر تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى

علما

على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه
ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي لا يستقيم فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيًا اذ عند كونه منفيًا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيًا بمعنى
الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكن اكثر افعل من المواد الاخر بمعنى فعل
وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلًا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا
استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى القيد الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل
عين رجل زايدًا على كحل عين زيد فيبقى اصل الكحل حسن عين رجل مقيسًا الى زيد اما بان يساويه
او بان يكون دونه والمساواة ينافيها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد
الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن
قبل تسلط النفي عليه مجردًا عن الزيادة عرفًا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن
وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسًا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه الى الباب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلًا حسنًا في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة وان
والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة معنى الزيادة
ايضًا لان الزايد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد بها عرفًا نفي المساوي ويكون
في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضًا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي
جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلًا افضل ابوه من
زيد جائزًا الا ما في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال
المذكور متحدان بالذات والاصل في الاسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين

بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالتقوى زال بالكلية ولم يبق له قوة
ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل
عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنى التفضيل فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالجزئية والكحل بالابتداء فصلوا
بين الحسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية
وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه
الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية
ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء والعامل في المبتدا والخبر
اذ العامل بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل بالكحل بالفاعلية
فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه معموله من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في
عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن
في معناه تعقيد كما لا يخفى ولكن الوفاء بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل
في عينه هواي الكحل في عين زيد لا يخرج عن ذلك الى تعقيد مع انهما ليسا من
قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المعنى والكلام فيها اي المسألة
الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اذا
ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن عن يعبر عنها تعبيرا اخصر منه
وعلى تركيب غير تركيبه ويتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به
في اثبات هذه المسألة وطبق المعنى بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما
رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة عين مقام منه في عين زيد

وهو

وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين
في البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود
وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله
من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون
من قبيل تفضيل الشيء على نفسه او بعضه والكحل الخ فان قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا
احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين مقدما عليه
استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا كعين زيد في كونها
احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه
ان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جازت هذه
الصورة وان لم يكن فيها افضل ظاهر او رفعت فاعل بالابتداء
لانها فرع الاولى من التفضيلية مع حروفها مقدرة فيها البتة
كما ذكر مثل ولا اي منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي
قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك
صدر البيت ليكون مبتدئا بما هو مبتدا المماثلة وترك موصوف
احسن في المثال وان كان المماثلة الكاملة في ذكره او هو في
مقابلة قوله وادى اي هو منكور لانه كان في مقام بيان الاختصار
في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه ؏ مررت على وادي

السباع ولا ادرى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب
اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ادرى
واديا اقل به ركب منهم فى وادى السباع وقدم وادى السباع
واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص
بركب الابل والتائية من التأنى اى كالتحية من حين او حين وهو
المكث والثانى وساريا من السرى وهو السير فى الليل فقوله لا
ادرى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا
مفعوله وكوادى السباع حال منه قدم عليه وعلى الثانى واديا
مفعوله الاول وكوادى السباع مفعوله الثانى وعلى التقديرين
حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد عن الكاف والواو فى ولا ادرى
اما اعتراضية او حالية داخل صفة واديا والجار فى به متعلق
باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه
صفة له وتائية خبر عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على
المصدرية اى اتيان تائية واخوفا عطف اقل وهو بمعنى
المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم
بوادى السباع واخوف منه وما فى ما وقى مصدرية وساريا ذلك
اى ركبا ساريا مفعول وقى والاستثناء مفرغ اى واديا اقل واخوف
فى كل وقت الا فى وقت وقاية الله ساريا فيقول مررت على وادى
منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال انى لا ادرى مثل وادى السباع

حين

حين احاطه الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم
بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف من وادى السباع فى
وقت الاوقات وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن
الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا
ادرى واديا اقل به ركب اتوه بوادى السباع ولو عبرت
بالعبارة الثانية لقلت ولا ادرى واديا اقل به ركب اتوه من وادى
السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ادرى واديا اقل
به ركب اتوه من وادى السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها
على وجه علم منه دليل انحصارها فى كل واحد منها ولم يكتف بذلك
القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى
مباحث الفعل سلكت تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال
الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى نفس ما دل
يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير
حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ثم رجع ضمير
المعنى ويمكن ارجاع الضمير فى نفسه الى المعنى وح يكون المراد
بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر فى
وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل
على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى

هو لئلا يلزم حصر طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه
ليس تلك النسبة وكذا وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
يعني ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي
بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه
ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة
في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم
على حد الفعل و بقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها
منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق و دخل فيه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع و
يصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلاثة بوجود الاحد
في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك
من تعدد الوضع ومن خواصه اي من خواص الفعل دخول قد
لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل وتحقيقه
وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل و دخول السين و سوف
لدلالة الاول على الاستقبال القريب و الثاني على الاستقبال البعيد و
دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه
كلام الامر او النهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الفعل
وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل و لحوق تاء التانيث عطف
على دخول قد وانما خص بلحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث

الفاعل

الفاعل ولا يلحق الاسماء لرفاعل والصفات استغنيت عنها بما
لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم
اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة
لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت
الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المفتوحة فيدخل فيه تاء
ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الاسماء لرفاعل والفاعل
انما يكون للفعل وفي وعن وحط في وعن عنه بنحو اص نوعي
الضمير تحرزا من لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر و
الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر
من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية
ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان
على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم
ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال
وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا
ينتقض منع الحد بمثل امس و بالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع
فلا ينتقض جمعه بالضرب و جمعه بان ضربت مبني على
الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون

الذي هو الاصل في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم
نحو زيد ضرب في موضع زيد يضرب وشرطا وجزاء تقول ان
ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه
اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون
معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اربع حركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو
فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع
ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه
متلبسا باحد حروف نايت في اوائله يعني الحروف التي جمعتها
كلمة نايت وهو المشابهة انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا
بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه
اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه
بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه
للاستقبال القريب وسوف الاستقبال البعيد كما مر كان الاسم
تخصص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع بمشابهة
الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة
المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع

واحد

واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف للا بعد للمتكلم
مفردا مذكرا كان او مونثا مثل اضرب والنون له اي المتكلم المفرد
اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب كانهما
ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا وللمونث الواحدة والمونثين غيبة اي حال كون
المونث والمونثين غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما
اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان
لم يتعرف بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهي
في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى للموافقة السابق
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف
اصلية كيدحرج اولا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما
ماضيه على اربعة احرف مثل يمد يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب
من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان
هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق
به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا
نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون
التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله
على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي

ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي وقد
يقبل الاعراب اعرابه رفع و نصب يشارك الاسم فيهما و جزم يختص
به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف
علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا
مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث
مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث مثل تضربين فهذه اربع صيغ
يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد
الغائب المونث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد
ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال
النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون
في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع
المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع
بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب
فان النصب فيه تابع الجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم تضرب ولم تضربا
ولن تضربا الى اخرها والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة
تقديرا اي في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة يقول يدعو
ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن
يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم

لما لم يجد

لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع
المعتل الاخر بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول
يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد
سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك
مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في
زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب وانما ارتفع
لوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم
واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع
في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب
ويقوم الزيدان بانه في نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو
كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب
ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو
على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا
وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم
بان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لان تقوم وحده والسين
صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد
يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل كما يجيء في باب
افعال المقاربة انشاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن

بان خ

قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا و قال الخليل اصله لا ان فخفف
كايش في اي شيء و قال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله
اذا ان فخففت و قيل اصله اذا الظرفية فنون عوضها عن المضاف اليه
و كي و بان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها و بعد لام كي
نحو سرت لادخلها و بعد لام الجحود و هي اللام الجارة الزائدة كما في
خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع
دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية و بعد
الفاء نحو زرني فاكرمك و بعد الواو نحو لا تاكل السمك و تشرب
اللبن و بعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء و الواو
عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد تمنع عطف الخبر على الانشاء
فتجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك
الانشاء فيكون المعنى زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام
مني اياك و لا تاكل السمك و تشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك
السمك مع شرب اللبن معه و ان التي ينتصب به المضارع مثل اريد
ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة و مثل ان تصوموا مثال النصب
بحذف النون و كلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي
ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف
الناصبة فانها للرجاء و الطمع فلا يناسب اليقين اي ان لو اوقعت
بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم و ان لا يقوم

ولم

و ان التي يقع بعد الظن ففيها وجهان لان الظن باعتبار دلالته على
غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق و باعتبار عدم التيقن
يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعد الظن الوجهان
و لن نحو لن ابرح و معناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا لا موبدا
و الا لان يكون في قوله تعالى و لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض
لان لن يقتضي التابيد و حتى يقتضي الانتهاء و اذن التي ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها فانه اذا اعتمد ما
بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما
اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما و كان عطف على لم يعتمد
اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها و اذا
كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا و جزاء و هما
لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن
اليك و كقولك لمن يحدثك اذا اظنك كاذبا او كليهما كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الاستقبال فقوله اذن
الآمر
مبتدا و قوله اذا لم تعتمد ظرف للاقتضاء المحذوف الملحوظ معها
كما اشرنا اليه و قوله مثل اذن تدخل الجنة خبر لمبتدأ فتمثيل اذن
بهذا المثال على طريقه بمثل دخولها الا انه لما كان الاقتضاء المصاحب

المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر وهو
اذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء
على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة و
الرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى ينتصب بها
المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية
ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور
وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا
او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى
لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون
ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى
الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا اى بطريق تحقيق بان يكون هو
زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول
كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية عن
الحال كانك كنت فى زمان الدخول هيئة هذه العبارة وتحكيها
فى زمان التكلم على ما كنت هيئة وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة
مرفوعا بقية على ما كان عليه وحكاية ففى زمان الحكاية ليس
يكون مرفوع اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم للاستقبال كانه اى

[illegible] زمان الحال عن زمان التكلم [illegible]

و بالنظر الى زمان التكلم وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى
ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما
قبله مرر

حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها
حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون
الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اى ما
بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها
سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى ح ان فقد الاتصال اللفظى
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه لان مثال الحال اريد الحال تحقيقا لانه
قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثم اى من اجل هذين الامرين
كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها
لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى
قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى
هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف
ابتداء انقطع ما قبلها عما بعدها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد
المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا يقتضى الخبر وامتنع الرفع نظرا
الى انتفاء الشرط الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه يجب ان يكون
ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها
وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك فى وقوع السبب وهو ممتنع وجاز فى وقت حصول كان
التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل
الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى تدخلها بالرفع لان السير

في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون
المسبب محقق الحصول فقوله انهم عطف بتقدير جار على جاز في
التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده بقوله
في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري
حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان
التامة فعلى هذا قوله انهم سار عطف على قوله كان سيري ولا فساد
فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي
بها المضارع وهو لام التاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما
كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر
ان بعدها فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان مقدرة
فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة
الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل
المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب بها
المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع
مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
لان العدول عن النص للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير
اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة

ليبعد

ليبعد بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي منه المستدعي جوابا
عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي لا تشتمني فاضربك اي
لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
ولا تواخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي
ليكون منكم ماء فشرب مني او نفي ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان
فتحديث منك ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه فيكون
معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي مالا
فانفقه اي ليت ثبوت مال فانفاقا مني فيدخل فيه على ما وقع على
الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص
او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون نزول منك فاصابة
خير منك ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصودة والفاء
تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر اخر
مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر
والواو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مشروطة بشرطين
احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع
دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك ما يماثل الواقع
قبل الفاء وهو احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء

بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اى ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك
مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واما التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط اى يكون المعنى
الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ليفضى داخل في
مفهومها ولا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى
حقى او الى ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف
اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى بتاويل
المصدر مجرورا باو التي بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى وفي
العاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة اولا كثم واذا كانت منها لم يعتبر اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة
تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم
تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء
ليس مشروطا بشرط المذكورة فيها فقوله وفي العاطفة ان كان
مرفوعا فهو معطوف على اول بعد وذات الناصبة بتقدير ان
اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بمعنى الى ان
وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى
وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى

لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يك
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم
به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم لبقيه ويرد
عليه ان كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل
كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني و
مع ما الحق بها من لام الزيادة نحو اردت لان يقوم ومع حروف
العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل
على اسم صريح نحو جئتك لاكرامك واعجبنى ضرب زيد وغضبه و
اردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما تنقلب الفعل الى اسم صريح
وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح
لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب ان يستعمل بمعنى كي و
هي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى ان معنى
الاول الاغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فانها فلا
لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية و
الجمعية والانتهاء لانها صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها
في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اى على ان لاستكراه اللامين
المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان الناصبة
تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم

تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل الشذوذ كقوله نحو الا
ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب لكن ليس بقياس
كما في تلك المواضع وكذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما
ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى
النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي و
يجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم
بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما واذ
حيث تجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وهما
تجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واي وانى
واما انجزام المضارع مع كيف ما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على
وجه الاطراد واما مع كيفما فلان معناه عموم الافعال فاذا قلت
كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت وانا ايضا
اقرأ عليها ومن المعنى واستواء قراءة قارئين في جميع الاحوال
والكيفيات واما مع فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى
ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع
وبان مقدرة عطف على قوله بلم ويجزم المضارع بان مقدرة
وسيجيء بيانه انشاء الله تعالى لم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي
المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا

ولما

ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي ويختص اي لما باستغراق
ازمنة الماضي عن وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم
فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء
النفع مع الندم الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي ويختص
ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا بعدم الدخول ادوات
الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول
ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية
بين العامل ومعمولها ويختص ايضا باستعمالها غالبا في الواقع اي
ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب
وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم
ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيه لام الدعاء
نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يكون بعد الواو
والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا
ولا النهي هي المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ
ولا النهي ضدها اي النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها
ترك الفعل وهو يدخل على جميع الانواع المضارع المبني للفاعل
والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من
قبل يدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل

الثاني اي بجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المفتاح
وكلم المجازاة ما يدخل على الشيئين ليدخل بجعل الاول سببا للثاني
ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها
سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل
كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح
بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك ان تشتمني فاكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا له لا ذهنا
ولا خارجا ولكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق
يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو السبب للاهانة عند الناس
سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط
لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على
الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او
الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في
المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان
ان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه وجهان اي الجزم لتعلقه
بالجازم وهو ادات الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي
وهو الفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيه واتيه واذا كان الجزاء
ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى

نحو ان

نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا بقد اي لم يقترن بقد
سواء كان قد ملفوظا كقوله ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او
معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد
صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه
الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الربط كقولك ان اكرمتني اكرمتك
وان اكرمتني لم اكرمك ثم قال بغير قد ليخرج الماضي المحقق الذي لا
يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد
اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا
مثبتا او منفيا بلا احترازا عما كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه
ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة فيه معنى فالوجهان
الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم يؤثر في تاثيرها معناه كما اثر في
الماضي فيوثق بالفاء اثرت في تغير المعنى حيث خلصته بمعنى
الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا
نحو قوله تعالى فان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله
منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء
لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما ان اكرمتني اليوم فاكرمتك
امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في
الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امرا ونهيا او دعاء

او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض
وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء
ويجئ اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء في موضع
الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر
بعد امر ففيها معنى الفاء تعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية
الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالشرطية
بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون
وان التي تنجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل
عندك ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندك ماء فاشربه والتمني نحو
ليت لي مالا انفقه لان معناه ان يكون مالا فانفقه والعرض نحو الا
تنزل فتصيب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما
تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع
مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء
لانها تدل على الطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون

ذلك المط سببا لها وهي المسببة له فاذا كان المضارع الواقع
بعدها تلك الفائدة وقصد سببية المطلوب بتلك الاشياء لها
قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء له
فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المط باسلم هو الاسلام و
هو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سببها او قصد ذا تلك
السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل
الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة
اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت
ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا
يمتنع ذلك عنده فامتنع عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان
لا تكفر تدخل النار وهو ظ الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تدخل تكفر النار فالعرف في
هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد
السببية واذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة
ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فمن
قرأ برفعها اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم
يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في
بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر

فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتها
وفي بعض الشروح انه قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا
النوع من الافعال اشتهر في معنى المصدر ايضا فاراد النص
على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل
شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل
احتراز عن المجهول مط فانه يطلب بها الفعل عن المفعول لا عن
الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب المتكلم بحذف حرف المضارعة
احترازا عن مثل صه لانه ثم فبذلك فليفرحوا فيمن قرأ على صيغة
الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اى الامر في الحقيقة
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي سكونه
اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب
انما هي بسببه لانه لما شابه ما فيه من الجزم معنى اعطي حكمه
تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم
يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب
الكوفيون على انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى
بعد حرف المضارعة اى بعد حذفه متحركا اسكن آخره وجعل
ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر
المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع

برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من
المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زيدت همزة وصل على ما
بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن
حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة
دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا
عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل في مثل
اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول
من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اى سوى
ساكن بعده ضمة سواء كانت بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في
مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر
منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي
الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب
مثال لما بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا
فمفتوحة اى فالهمزة المفتوحة لانها همزة زيدت لا رتفاع موجب حذفها
وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقتطعة لذلك
بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله
واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل
فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر
فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله

واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق
فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا
غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب و
دحرج واعلم واختير هذا النوع من التغير لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل
بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى لكنه
لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول
المقصود باخف ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر
واستخرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت
خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين
اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف
فانه لا يعل عينه لئلا يقتضي الى اجتماع الاعلالين في يروي ويطوي قيل
الاصوب ان يقول المعتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل
عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لانه مادة غموض اختلاف
في المبني للمفعول في الماضي كما ذكر وبتبعيته ذكر المعتل العين في المبني
للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح منه قيل وبيع
نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في مثل قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة

هذا

هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو
الواو قليلا او هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في
هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف
اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور
عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضم خالص بعدها ياء
ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان
الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف
فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين
من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين باب الانفعال
والافتعال نحو اختير وانقيد وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه
فاختير وانقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم
اذ ليسا كذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في
الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس
فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا
كانت واوا فيتفق استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله اي
هو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويدحرج وفتح
ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني

للمفعول تقلب العين فيه الفا يا كانت او واوا نحو بيع وبياع ويختار
وينقاد ويستخار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتعلق فهمه على
متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل عليه ويتوقف فهمه عليه
فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل
الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيتوقف هذا الفعل
صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقع في الاصطلاح انه
متعلق به فان متعلق النسبة نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل
ان فهم الفعل ان كان موقوفا على غير فهم الفاعل فهو المتعدي كضرب
فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله
بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان
فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه
اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم غير الفاعل كقعد
فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية و
هيئة الفاعل لكن فهمه مع تعقله من هذه المتعلقات جائز وغير
المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف
العين نحو فرحت زيدا او بالالف للمفاعلة نحو ماشيته او بسين
الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي
يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين

ثانيهما

ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم و
ارى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة
متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر هو
له المفعول الاول واما الافعال الاخر نحو انبأ ونبأ واخبر وخبر و
حدث فليس اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة
اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعول اول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه
كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا
والثاني والثالث مفعولها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما
عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك
واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضي لتساوي الطرفين وهي ظننت و
حسبت وخلت فهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة
للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم
تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة
من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما انشات هذه الجملة عنه حين
تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما العلم واذا قلت ظننت
زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة

هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي
جزئي الجملة الاسمية المسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها
هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره ومن خصائص
افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد
مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف
المبتدأ والخبر غير قليل لان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما
معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة مع هذا فقد ورد ذلك مع العربية على قلة
اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا
فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول اما حذف الثاني فكما في قول
الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء
اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني
بخلاف باب اعطيت فانه فيه يجوز الاقتصار على احدهما مطلقا
نحو فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير
ذكر المعطى وقد يحذفان من قولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد
من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك
لا تجد فيهما شيئا من منسيا فلا يقول علمت وظننت لعدم الفائدة

اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة
فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها
اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما
نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال
الجزئين الصالحين لان يكون مبتدأ وخبرا مفعولين لها كلاما
تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها
بالتوسط او بالتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا ظننت زيد
قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز هذه الافعال على تقدير الغائها في
هذا الطرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله
جواز الالغاء الاشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر
وفي بعض الشروح ان الاعمال الاولى على تقدير التوسط
وفي بعضها انهما متساويان والالغاء الاولى على تقدير التاخر وقد
يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب
زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين
معمولها ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف
احسب يقوم وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب
وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا في جوازه
المبنى عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت

يعني عنها وانما اختص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع انه مطلقة ليس
من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون
معنى لسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او
بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت
غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء
الداخل على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام
وترك مثال الخبر بالمقايسة ومثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال
اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه
الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة
وهذه الافعال يوجب تغيرها فجمع بينهما بوجوب التوفيق باعتبارين
احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي
ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لا
مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على
الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى تقديرا لان
معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتفاء الحرفين
ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزؤها على الجملة التعليقية نحو
علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين

احدهما

احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا
في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون
فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين
لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه لو كان احدهما منفصلا لم
يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني
منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا
يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي و
ذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا
واصل المؤثر ان تغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد
اتحادهما مع معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت
نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا
بخلاف ضربت نفسي فان نفسي باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها
غيره لغلبة المغايرة بين المضاف والمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه
متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة وجاز اتفاقهما
لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وانما اجري مجرى
افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحمل

عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى رأى المصدرية والحلمية
على رأى الغلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعليهما ومفعوليهما
ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني مرة وامامي وكقوله تعالى اراني اعصر خمرا وبعضها
اي لبعض افعال القلوب ماعدا حسبت وزعمت وخلت معنى
اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن
ان يتوهم انه بهذا المعنى ليس يتعدى الى مفعولين وانما قيدنا بذلك
لئلا يتوهم لا وجه للتخصيص بالبعض لان الكل واحد معنى اخر فان خلت
جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى
كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين.
فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى
اتهمته اي اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما
هو على الغيب بضنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت يقول علمت
زيدا اي عرفت بشخصه وهو العلم بنفس شئ من غير حكم عليه ورأيت
بمعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر
ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت يقول وجدت الضالة اي
اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريب
من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا
ولو جدت جدة ووجدت موجودة ووجدت وجدا اي

استغنيت

استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم او الظن
الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال
غير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة
ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة
في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة وكل من
طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتقرير فاعل عليها فكل من الصفة وتقرير عمدة فيما وضعت
له التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة لموضوع الافعال
الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع
له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على
صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها
فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له
والصفة خارجة عنه فخرج افعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل
اللام في ذلك لتقرير الفاعل للغرض لا صلة للوضع ولا شك ان
الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات
بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير
فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها وظهر بما ذكرنا ان هذا الحد

لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج افعال التامة اصلا وهي اى الافعال الناقصة
كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وعاد وغدا وراح
ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام
وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم
قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر فالظاهر انها
غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما
اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاءت في قولهم ما جاءت حاجتك
ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية و
جاءت تامة بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من القراءة ونحوها اى
لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه واستفهامية والضمير فيما جاءت يعود
اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في كانت امك فمعناه اية حاجة صارت
حاجتك وجاء ايضا قعدت ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى
قعدت اى صارت الشفرة كأنها حربة اى رمح قصير قال الاندلسي
لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء
هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر
لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال
يعني لزومه المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم
معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة

الاسمية

الاسمية اعني زيد غني افاده معناه هو الانتقال وعطي الخبر هو غني اثر
ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال
الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول في
توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة
لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا في الزمان الماضي دائما
من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا
ومنقطعا نحو كان غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت
خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد
القسمين على الاخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي
كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها
لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف
على قوله لثبوت اى كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها و
الجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله
يكون ناقصة اى كان تامة بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت
ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون و
تكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا
فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي ولما ذكر صاحب التفسير

مع كونها عينها فصتر استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال من
صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اما من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان ومن ذات
الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو
ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد في الاستعمال
فارتد بصيرا وقال الشاعر إن العداوة تستحيل مودة فقال ثبات
من نعم التحول ابوسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد
مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة
وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران وقد
يكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس
المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون
تامة بمعنى دخل في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا
فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره فاذا قلت بات زيد سائرا فمعناه
ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا
اي صار وقد يجي هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظلت بالمكان كذا
وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله
في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال

الثلثة

الثلثة السابقة واض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة
اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك اض وعاد زيد من سفره اي
رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال
الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال
وكان الوجه في هذه انها من الملحقات ولهذا لم يذكرها صاحب المفصل
وقال صاحب اللباب والحق بها اخرى وعاد وغدا وراح فاسقطها
من البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات ومازال من
زال يزال ومن زال يزول فانها تامة وما برح بمعنى من برح اي زال
ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتي ايضا بمعناه وما انفك اي ما
انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها
فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان
خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي
يمكن ان يقبله عادة نحو مازال زيد اميرا استمرار امارته من زمان
قابليته وصلاحيته للامارة وانما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ
في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها
نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم قطعا عقلا ويلزمها اي يلزم هذه الافعال الاربعة
اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول الادوات عليها لفظا وهو ظ

او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم
يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي الملتزم لاستمرار المقصود

المستلزم

منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان
جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لانه لفظة ما مصدرية
وهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر
كثير واذا قدر الزمان قبله فلابد هناك من حصول كلام يفيد
فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي لاجل انه لتوقيت امر
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة
لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة
مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد
فما دام لم يشفع ما دام باجلس لم يحصل من المجموع كلام لا يفيد
فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس
زيد قائما اي الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون
الجملة مطلقا ولذلك هي يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما
الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان
المستقبل مثل قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها

على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع وفيها عامله فعل
فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي الوجود والعدم
فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها
نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان
اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان تقيد بمثل
قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ولم يجب ان يكون واجبا كالمثال
المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها
عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم
اخبارها عليها اتفاقا وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا
لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على الافعال لقوتها وقسم لا
يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما
نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في
حيز النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم
معمول المصدر على نفس المصدر وخالف هذا الحكم خلافا ثابتا
لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك
الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي على الفعل الذي معناه النفي
افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي على
الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم

تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل
المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف
فيه كلمة ليس فعند المبرد والكوفيون وابن الكيسان والجرجاني على انه لا يجوز
مراعاة النفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه
والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول
الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة بهذا وترك
ما ترجح ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من
القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيهما من ابن كيسان افعال المقاربة
ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي لدلالته على قرب حصوله للفاعل
رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان
يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه لحصول الخبر له لا الجزم
به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول ان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد
ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او
وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع
في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في

الخبر

الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل
على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي
اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى
طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان
اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه
مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني
الحروف لا يتصرف فيها تقول على اصل استعماله عسى زيد ان يخرج وهو
ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية
لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى
وان يخرج في محل النصب الخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف
اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد
ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل
المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم
وتقدير المضاف تكلف في ذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج
اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على
المفعولية في صورة انشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في الخبر
فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى في هذا تامة وقال الكوفيون ان
يفعل في محل الرفع بدلا عما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا

و في ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح
الرضي الذي ارى ان هذا وجه قريب فنقول على الاستعمال الاخر عسى
ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال
الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما
استغنى في علمت علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما
فهي في هذا الاستعمال ناقصة ولذا اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
المرفوع بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان
يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج
في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع
بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج
خبره مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من
ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة
ليس الا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها   ان مع
لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج
لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون
الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك كان الاصل ان يكون
وراءه فحذف في عسى ان يخرج زيد كقولك كاد زيد يخرج والثاني
اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيء فيخبر

يخبر

دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فكاد علم اسم
محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول
الخبر من الحال باعتبار اصله مع تغييره من غير ان لدلالته على الاستقبال
المنافية للحال وقد يدخل اي على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه
يحذف عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كاد من طول البلى
ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى لكل واحد
منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد لا
اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول
الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات
مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي كقوله تعالى وما كادوا
يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما
في المضارع فلتخطئة الشعراء في قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال
رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم حتى تغير قوله لم يكد بقوله لم اجد
فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطاه ولما غيره لتخطئتهم تغيير
قوله لم يكد واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على
انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها في وقت
يدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئته

بعض الفصحاء مخطئ في ذي الرمة وخطأ الرمة في تسليمه تخطئته روي
عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة وعرض عليه ابن شبرمة فغيّره
قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه
واخطأ ذو الرمة حين غيّره انما هو كقوله تعالى لم يكد يريها وانما هو لم
يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي
نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول
ذو الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
حين اراد بالنفي الداخل على يكاد كالنفي على سائر الافعال وهذا مسلم
لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت
وجه القدح فيه وهي في تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع للدنو
الخبر مترقبة للفاعل فاخذ وشرع في الخبر طفق بمعنى اخذ
في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق
يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي
اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع
بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال
الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق

اى

اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال
عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد و
تارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل
التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب
وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية وافراد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر
الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف الجنسي المفهوم في ضمن التثنية
والجمع ليفهم فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال
فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا لكن ينتقض بنحو قاتله الله
من شاعر ولا شل عشره فانه فعل لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء
الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل
في غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا ما يستعمل في الدعاء ولذا اي
لفعل التعجب اي لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة
الفعل الذي يتضمنه تركيب ما افعله واخرهما صيغة الفعل الذي
يتضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكون في هذين التركيبين وهما
اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع ومجهوله و
ما ثبت بعض النسخ وهي اي الافعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن
زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل

التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كل منهما للمبالغة والتاكيد وكذا
لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام و
ما اشغله لكذا ب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب
من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما
اشد استخراجا واشدد باستخراجه اي يتوصل بيناهما عن فعل لا يمتنع
بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما
اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب
كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخر جائز
فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بالقيد
ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي
بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس
لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره عنه وكذا تاخيره يستلزم تقديم
غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد
لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود
لكنه ينفصل عنه بالقصد فكان اعتبار القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع
فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم
بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف

لما

لما سمع عن العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز
الاكثر ان الفصل بكلمة كان نحو ما كان احسن زيدا اذ معناه انه كان
له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم ينفصل عن زمان المتكلم بل كان
دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية و
معناها ها هنا نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون
فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي بعد ما الخبر من باب
شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر
محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم
وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشيخ الرضي وهو
قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه و
قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين
وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى
صار ذا فعل كالحمر اي صار ذا حمرة وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل
عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان التعجب منه ان مع
صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا
ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل ليس الا وبه اي ومجروره
مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون
همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا

بمعناه صير ذا حسن او اباء زائدة على ان يكون احسن متعديا
بنفسه وتكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اى ففى الفعل
ضمير هو فاعله اى احسن انت يا زيد وزيدا اى اجعله حسنا
بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل
احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن
كل ما يمكن ان يكون فيه شخص افعال المدح والذم يعنى الافعال
المشهورة عند العامة النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع
لانشاء فمنها نعم وبئس وهما فى الاصل نعل ان على وزن فعل بكسر
العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين
وهو الاصل الثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء الثالثة
اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة اسكان الفاء اتباعا للعين
والاكثر فى هذين الفعلين عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح او الذم
كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا
على لغة بنى تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل
معرفا باللام للعهد الذهنى وهو لواحد غير معين ابتداء ويصير
معينا بذكر المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال

ليكون اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيدا ويكون مضافا الى المعرف
بها اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا وبواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او
يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة
اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا او حسن الوجه
انت او مميزا بما بمعنى شئ منصوب المحل على التميز مثل فنعما هى
اى نعم ما وقال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل نعم
ويكون الصلة باجمعها فى نعما هى محذوفة لان هى مخصوص اى نعم
الذى فعله هى اى الصدقات وقال سيبويه والكسائى ما معرفة
تامة بمعنى الشئ بمعنى فنعما هى نعم الشئ هى فما هو الفاعل لكونه
بمعنى ذى اللام وهى مخصوص وبعد ذلك الفاعل المخصوص
بالمدح والذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح فهو اى المخصوص مبتدأ ما
قبله اى الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة
خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف للعهد مقامه او خبر مبتدأ
محذوف هو هو فى نعم الرجل زيد فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ ونعم
الرجل مقدم عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سوال
فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل هو زيد اى هو زيد
فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان

وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل اى مطابقته للفاعل ومطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان والرجال الزيدون وبئس المراة هند بئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يق نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما قوله تع بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب عن سؤال حيث وقع المخصوص يعنى الذين كذبوا جماعة افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تع فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس مثله فى افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اى من الافعال المدح والذم حب فى حبذا اى حبذا مركب من حب الشئ وحب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مونثا لجريها مجرى الامثال التى لا يتغير فيق حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده

حبذا كاعراب مخصوص نعم

اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى قبل مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تميز او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا الرجلين او الراكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او الراكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل فى التميز او الحال ما فى حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيد المخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمام فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها متعقلا بالنسبة اليه لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له فى ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثمه اى لاجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته فى الكلام ذكرنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو ضربت من البصرة الى الكوفة او فعل كما نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول والمتعدى بالباء صار معناه الايصال او معناه اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى

مايليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او
كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها
تضيف الفعل او معناه الى مايليه وحروف الجر لانها تجر معانى
الافعال الى مايليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر
من والى وحتى وفى وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس
لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما
وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف
مابقى منها ورب وواوها اى واو التى تقيد بعدها وفى عدها
من حروف الجر تسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف
ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا يكون الا حرفا
والخمسة التى تليها يكون حرفا واسما والثلثة الباقية تكون حرفا وفعلا
فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا اسم
الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية
ويريدون بها الغرض والمراد بالفعل لان غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما من المكان او من الزمان نحو سرت من البصرة الى
الكوفة ونحو صمت من يوم الجمعة وعلامة كون من لابتدائية صحة
ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجى اليه

والتبيين

والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى ويجئ من للتبيين ايضا
اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى
موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن استقام المعنى والتبعيض
اى وقد يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله
للابتداء فانه مرفوعة بالخبرية وزيادتها لا تكون الا فى غير الكلام
الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
وللاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين
بقولهم قد كان من مطر فاجاب عنه المصنف بقوله وقد كان من
مطر وشبهه مما توهم منه زيادة من فى الكلام الموجب متاول
بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر
او هو وارد على حكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه
قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى
مقابل لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو
اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منته
اليه باعتبار السوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية
بر للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى تختص حتى بالظا

اى بالاسم الظاهر فلا يقع حتاه كما يقع اليه لانها لو دخلت على المضمر
لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدهما خلافا
للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز
قياسا وفى للظرفية اى للظرفية من حلوله لشئ حقيقة نحو
الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء
للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجروره الباء هذه كما ترى
فى مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى
بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور
الفعل بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس
بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع
الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة
اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ اخر نحو بعت هذا
بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى
التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدوره
عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء واما التعدية بمعنى الايصال معنى الفعل الى

معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص
لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد
وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم
فلا يقع ازيد والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما
زيد بقائم فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصورة قياسا وفى غيره اى
غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو
بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد
كفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى
نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد
او بلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة شئ ذهنا
نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى
عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه و
زائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب
نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل فى الامور العظام فلا يقال
لله فقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولها
وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها
لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة
ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار
اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما

هو على المذهب الاصح وهو مذهب من وافقه وقيل لا يجب
ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي من التقليل اصلها
ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج
الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل
ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب
رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك
الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب
رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له
مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد فان كان التمييز مثنى او
مجموعا مذكرا او ان كان المميز مونثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا
او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما
رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء
وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فيدخل بعد لحوق ما
على الجملة نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم
وتجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اي واو رب في حكمها
تدخل على نكرة موصوفة نحو وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا
العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان الجار
فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر

له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر دونه له
معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف
الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم انما يكون عند حذف الفعل فهي اكثر من اصلها اعني الباء لغير
السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال
بالله اخبرني لانحطاط الواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو
مختصة بالاسم الظاهر سواء كان اسم الظاهر اسم الله تعالى او غيره فلا يقال
وك لافعلن مثلا بل يقال والله ورب الكعبة وذلك للاختصاص
ايضا لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين
وخص بالظاهر والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف
الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة
لانحطاط رتبتها عن مرتبة اصلها الذي هي الواو بتخصيصها ببعض
المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء
اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر فقط او على اسم الله
خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله
واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لا تفعلن
وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو

بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما
عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص
وبه وبه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب ويتلقى اي يجاب القسم الذي
لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية
نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن وان فيها اي في
الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او
فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف
النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني
وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض
اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او
تقدم اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم
وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود
ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى
لكنه بحسب اللفظ لكنه لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا
لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء و
تعديه عن شيء اخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله
الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده
نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين

وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه
دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو
من عن يمينه اي من جانب يمينه ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه
نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله
شيء وعلى بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو
يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة
ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال
اناكه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المضمر نحو
ما كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مضطرا الى ما جاء في بعض
اشعارهم ومنذ ومذ للزمان الماضي والحاضر فهما للابتداء في
الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد انه مبدأ
زمان الماضي المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الذي اريد بهما
لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا وما رأيت
فلانا منذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون
فيها فان معناه ح ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه
السنة امتد الى الان والظرفية عطف على الابتداء وهما للظرفية
المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر
حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر
حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو

ما رأيته منذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم
الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يتميز زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما
مبدأ زمان الفعل في المثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا
للابتداء كما يتوهم بحسب اللفظ لكن بتقدير المضاف اي ما رأيته منذ دخول شهرنا وحاشا
وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون
حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد
وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها
بها اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح
مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت
وترجيت كان المناسب ان يعبر عنها باحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها
ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم
تغير الاسلوب مع شيوع الاستعمال لكل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى
على انها لو حفظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ
جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخذهما لكونهما للانشاء بخلاف
الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه
اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي
بعكس بابها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في
تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما ولو صح الصدارة اشتبهت
بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم
اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي تلحق هذه الحروف
ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي
على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل في غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم

تقدير

وتدخل هذه الحروف اي حين لحوقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا بد
ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت
زيد قائم ثم ادخلت ما احدثت بقولك ان زيدا قائم من زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي
مع اسمها وخبرها اسماهما جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن
ثم اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة اي في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع
المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان
زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال
زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو
جاءني الذي ان اباه فاضل وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم
لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب
كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ
وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه
مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا لان ما بعد لولا الابتدائية
مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
التحضيضية لان انها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا
التحضيضية عليه نحو لولا انك معاد لك زعمت اي لولا زعمت انك معاد لك ولولا
انك مرتحل صدمتك اي لولا صدمتك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لان ما بعد
لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو ثبت قيامك
فان جاز في موضع التقدير ان تقدر بالمفرد وتقدر بالجملة جاز الامران الفتح والكسر

في أنّ الفتح على تقدير جعلها مع اسمها وخبرها مفردًا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل
من يكرمني فإني أكرمه ممّا وقع بعد فاء الجزاء فإن كان المراد من يكرمني فأنا أكرمه وجب
الكسر لأنها وقعت في موضع الجملة وإن كان المراد من يكرمني فجزاؤه أنّي أكرمه أو إكرامي
ثابت له وجب الفتح لأنها وقعت في موضع المفرد مبتدأ ومثل قول الشاعر إذا
أنّه عبد القفا واللهازم ممّا وقعت بعد إذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على أنها
مع اسمها وخبرها واقعة بعد إذا المفاجأة والفتح على أنها معهما مبتدأ محذوف الخبر
أي إذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت أرى زيدًا كما قيل سيّدًا
إذا أنّه عبد القفا واللهازم قوله أرى على صيغة المجهول بمعنى أظنّ وزيدًا مفعوله الثاني
وسيّدًا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم أنه لئيم
يخدم قفاه ولهازمه أي همّته أن يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان
في اللحيين تحت الأذنين جمعهما بإرادة ما فوق الواحد وبإرادتهما مع حواليهما
وشبهه بالجرّ عطف على إذا أنّه عبد القفا الخ أي مثل إذا أنّه عبد القفا ومثل شبهه
وما وجد ذلك في كثير من النسخ من جملة أشباهه قولهم أوّل ما أقول أنّي أحمد الله
فإن جعلت ما موصولة أو موصوفة كان حاصل المعنى أوّل مقولي تعيّن الكسر لأنّ
أوّل المقول أنّي أحمد الله لا المعنى المصدري فإنّ معنى المصدري أعني الحمد قول
خاصّ وليس من جنس المقول وإن جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى أوّل أقوالي
تعيّن الفتح لأنّ أوّل الأقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى أنّ المفتوحة مع جملتها
لا ما هو من جنس المقول ولذلك أي لأجل أنّ إنّ المكسورة لا تغيّر معنى الجملة كانت
اسمها المنصوب في محلّ الرفع لأنها في حكم العدم إذ فائدتها التأكيد فقط جاز العطف

على اسم إنّ المكسورة من جهة أنّه في محلّ الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظًا أو
حكمًا بالرفع بأن يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما إذا وقعت بعد العلم مثل إنّ زيدًا
قائم وعمرو فإنّ أنّ في هذا المثال وإن كانت مفتوحة لفظًا فهي مكسورة حكمًا حيث يكون
مع ما عملت فيه مبتدأ بل جملة فيصحّ أن يرفع المعطوف على اسمه حملًا على محلّه دون أنّ المفتوحة
فإنّه لم يجز العطف على محلّ اسمها بالرفع فإنّها ما غيّرت معنى الجملة لا يصحّ فرض عدمها
ويشترط في العطف على أنّ المكسورة بالرفع مضيّ الخبر أي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظًا
مثل إنّ زيدًا قائم وعمرو أو تقديرًا مثل إنّ زيدًا وعمرو قائم أي إنّ زيدًا قائم وعمرو قائم
لأنّه لو لم يمض قبله لا لفظًا ولا تقديرًا لزم اجتماع عاملين على إعراب واحد مثل إنّ زيدًا
وعمرو ذاهبان فإنّه لا شكّ أنّ ذاهبان خبر عن كلّ من المعطوف والمعطوف عليه فمن
حيث إنّه خبر عن اسم إنّ يكون العامل في رفعه إنّ ومن حيث إنّه خبر المعطوف على اسمه
يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع العاملين أعني إنّ والابتداء على رفعه
وهو باطل خلافًا للكوفيين فإنّهم لا يشترطون في صحّة هذا العطف مضيّ الخبر لأنّ إنّ
عندهم لا تعمل إلّا في الاسم فقط والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول إنّ عليه فلا
يلزم اجتماع عاملين على إعراب واحد ولا أثر لكونه أي لكون الاسم مبنيًّا في جواز
العطف على محلّ اسمه قبل مضيّ الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم إنّك وزيد ذاهبان كما أنّه
لا يجوز إنّ زيدًا وعمرو ذاهبان فإنّ المحذور المذكور مشترك بينهما خلافًا للمبرّد والكسائي
فإنّهما يجوّزان في مثل إنّك وزيد ذاهبان العطف على محلّ اسم إنّ بلا مضيّ الخبر فإنّه
لمّا لم يظهر عمل إنّ في اسمه بواسطة بنائه فكأنّها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور
ولكنّ في جواز العطف على محلّ اسمه كذلك أي مثل إنّ لأنّه لا يغيّر معنى الجملة كما كانت عليه

وعلمت أنّ زيدًا قائم وعمرو

قبل دخولها فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه لا ينافيه التاكيد فيجوز
اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن
عمرا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم
بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها واتم لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي
اتم لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو
لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام على المكسورة على الخبر اي
على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم
وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها
نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما اختص دخول اللام بهذه الصور لان بينها عدها يلزم توالي
حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون
اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما
بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا يوافق اللام مثل ان في معناه الذي
هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة
لثقل التشديد ولكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وح يجوز الغاؤها اي
ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض الوجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها
على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره مرجحا واللام على كلا
التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم
وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب لان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب

لفظ

لفظ لكونه اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم
قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة
على فعل من افعال المبتدا اي من افعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن
واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما
يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تع وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا
والخبر لان اصل الدخول على الفعل بانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز
دخولها على غيره واخواتها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف
على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر
من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله
تع وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب
الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جايز فقدروا ضمير الشان حتى يكون
اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في
المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانه قد يكون عاملا
وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر
يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل
اي المفتوحة على الجملة الصالحة لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية
او فعلية او داخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة

في خبره اي خبر ضمير الشان ولكنه نحكي بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو علمت
ان لك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة عن بعضهم واما في الضرورة فجاء
في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق
ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مفردة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير
المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم
ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي
كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة
للفرق بين المخففة وان المصدرية الناصبة ولتكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف
النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا لتكون كالعوض من النون
المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة وبين المصدرية فانه يجتمع مع كل منهما
فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي
المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية
والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهو حرف برأسه على الصحيح حملا على
اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان
المكسورة والاصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء
التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم
الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على استعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفظا
نحو الامر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها

قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح كما عرفت واذا لم تعملها لفظا فتعملها
في ضمير شان مقدر كما في ان المخففة ويجوز ان تلغى عن ضمير قصة بعدها الضمير لعدم ال
لبس كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا
وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف
وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد انه ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا
وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما
بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجيء يتوسط اي لكن بين
كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والقدر الذي هو المعنوي
لهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء وقد لا يكون نحو زيد
حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة ومشابهتها
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما
عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه
يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف لها شاهدا
ويجوز معها اي مع لكن مشددة ومخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الاعتراض اظهر وليت للتمني اي لانشائه وقد تدخل على الممكن نحو
ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما
بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على
صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني

بتقديره كانت وتمسكهما قول الشاعر بالبيت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه تمنى
ايام الصبى هو راجعا والكسائي يقول اى ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على
ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى
لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اى لانشاء ترجي ولا تدخل على المستحيل و
توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو
الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر
وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع
الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل
الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه
على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالجر فيجب ان يحكى في الاحوال
الثلاث بالجر ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل
هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم
بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل ا
لى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة
وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المصنف منها وعند الاكثرين ان ما بعدها
عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل
عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها او بدل
الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك
مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة

بالجمع

بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما ولكن المراد اجتماعهما
المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او ثم
عمرو او حتى عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا
ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب بينها بين المعطوف والمعطوف
عليه يعني انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب
بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم
في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة
فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها
جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها
اى العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى ينبغي الجزء بالقوة
والضعف عن الكل وصار كانه غيره فصح لان يجعل غاية والنهاية للفعل المتعلق بالكل
ودل انتهاء الفعل على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما
اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان
المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاء زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الترتيب فانها
المترتب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم
بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب
في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجال الحاج وان كان في بعض الاوقات على
عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقع قدوم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء لا

او لا اضعف لا يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ بل لا انتهائها بالملاقى الجزء الاخير يفيد ذلك
العموم كقولك نمنا البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك ا مستعملت
حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير لانه اصل حتى ان يكون
جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها
لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود
من اتحاد المتجاورين هكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه
جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل الجار
ايضا كما وقع فى بعض الحواشى واو واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين اى
للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم
ولا يتوهم انه اوفى مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة
لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى
لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر
بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الاخر يلى الهمزة اى همزة الاستفهام بعد
ثبوت احدهما اى المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اى من اجل
ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين
لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى
ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن
فصيح واذ يعاد ارايت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا

فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفة انه وجد فى بعض نسخ الكافية
المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف
ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب
لان ما كان حسنا فصيحا لا ينعت بالضعف وبالجملة فكلام المص هيهنا لا يخلو عن اضطراب و
المحقق ما نقل عن سيبويه والبته من ثم اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة
بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانها لا يفيدان التعيين
بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجائك زيد او عمرو او اجائك اما زيد واما عمرو فانه
يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جائك او لا وقد
يجاب عنه لنفى كليهما لاحتمال الخطاء فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالشاذ اليه ثم فى
الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار
كل واحد منهما حكما اخر وجعل الاشارة فى كل موضع الى الشرط الاخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر
على قوله ومن ثم لم يجز فى اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز
تعلق الحكم بشرطه على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل فى
الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها
لابل ام شاة اى القطعية التى اولها الابل وهى جملة خبرية فلما علمت انها للسبب ابل اعرضت
عن هذه الاخبار ثم شككت فى انها شاة ام شئ اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة
اى بل اهى شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو وحين تقصد الاضراب
عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى واما قبل المعطوف عليه لا تفترق اما اى
غير مستعملة الا معها يعنى اذا عطف شئ على اخر باما يلزم ان تسبق المعطوف اولا باما عليه

ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني
على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما
نحو جاء اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاء زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما
ليست من الحروف العاطفة لانه لم يقع قبل المعطوف عليه وانهم يدخلون عليها الواو
العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب
عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك
في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما
الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل واحد منهما فائدة
اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدها معينا اي لنسبة الحكم الى واحد
من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم هيهنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء
منسوب لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف نحو جاءني زيد بل
عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي
وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني
زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي عن المعطوف
عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى
انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه

ولكن

ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدون نفي ان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة
لا فتكون للايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو
اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد
النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما
جاءني زيد ولكن عمرو قد جاء نعم كلا نقد يجيء غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما
وها تصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت
حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخلها خاصة من
المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معناها
الا بها نحو هذا وهانا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها
تستعمل للنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة
للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيها المتوسط ايضا فان القريب
ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى قريب متصف بزيادة
القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب
وهو المتوسط بين كمال القرب وكمال البعد حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة و
سكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة من بيان معاني تلك الحروف
يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمون ما سبقها
كان او خبرا نفيا في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى
في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد ومعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع
بلى هيهنا نعم لكان كفرا لان معناه لست ربنا ولذا يجوز استعمال نعم هيهنا بجعلها

ينبغي ان

نقصد بها الاثبات المستفاد من انكار النفي وبذا اشتهر هذا في العرف حتى لو قال احد بانه
اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي
وبلى مختصة بايجاب النفي بعد نقض النفي المتقدم وجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا
عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض
النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد
جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي
اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم
انها حرف لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكر المصنف
ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي
ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري
واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك لرجل
او جير وان للخبر قد اتاك زيد ولم يأتك اي قد اتى او لم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء
ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك
الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء
من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب لكنها في هذين الموضعين خلاف ما
ذكره المص من كونها تصديقا للخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد
لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها
لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة

اللفظية

اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح وكون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة
وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت
عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى سبحانه ان وان مخففتين وما
ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد
النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان
قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير و
تزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع
الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على قول من روى ظبية بالجر وما تزاد مع اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو فاما ترين من البشر احدا
حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو
فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا
اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل
ما فيهما كلمة نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد
بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقبل زيادة
لا فعل القسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والتحقيق في زيادتها
على جلالة المقسم به بحيث يستغنى عن القسم منبهة لذلك في صورة نفي القسم وشذت

وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور
الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا
على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اي حرفان يفسر بهما كل مبهم من المفرد
نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة نحو قطع رزقه اي مات وان وهي انما تختص بما في
معنى القول اي بفعل مقدر فيه معنى القول تقرير المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا
يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا
مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم بقوله ان
يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكك
قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير
للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسير للضمير
في به دون امرتني بمعنى القول وليس تفسيرا لما في قوله تع ما امرتني لانه مفعول الصريح القول
وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تع ولقد اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله
ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول به الظاهر لاوحينا حروف المصدر وهي ما وان
المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فما لا وان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية
اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله
تع وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني
ان خرجت اي خروجك واختصاص ما وان المصدريتين بالفعلية انما هو عند سيبويه و
جوز غيره دخولهما على الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج
البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة

الاسمية

الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجيء بعدها الاسمية والفعلية
ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد
الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك وما في
معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت
الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض
هلا والا مشددة ولولا ولوما لقاصد الكلام لدلالتها على
احد انواع الكلام فتصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام من
ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا
نحو هلا ضربت وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل
والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض
في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على
انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث
المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع
والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت
على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف
في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع
التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب قطعا عن قريب كما

تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت
تتوقع وتقول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذاً ثلثة
معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق
التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وقد
هى فى المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل
اى ينضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد
يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجرداً عن معنى التحقيق نحو قد نرى
تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله
احسنت ولقد عمرى بتنا هاهنا ومنها حرفا الاستفهام
الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما فى حيزهما لدلالتهما
على احد انواع الكلام كما مر ويدخلان على الاسمية والفعلية
تقول فى الاسمية ازيد قائم وفى الفعلية اقام زيد وكذا هل
تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل
على الكل اسمية سواء كان الخبر فيها اسماً او فعلاً بخلاف هل
فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ
وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما هى جائت على الاصل
فى قوله تعم هل اتى على الانسان اى قد اتى ولما كان اصلها قد
وهى من لوازم الافعال فان رات فعلاً فى حيزها تذكرت عهوداً
بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره فى حيزها

تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفاً اى التصرف فيها باعتبار
استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف فى هل فتقول
ازيداً ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيداً ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيداً وهو اخوك
باستعمال ادخال الهمزة لانكار اثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار
دون هل تضرب زيداً وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف
فى الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه
وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين يعلم المستفهم عنه
فاستعمال الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام والقوى فيه
انسب واليق ويقع هل مع ام المتصلة لان المستفهم عنه فى
صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال
الاول واستئناف سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قلت
هل زيد عندك ام عمرو وفى تقدير بل اعندك عمرو وتقول
اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم
والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة
فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر
الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضى ولو عكسه
بمعنى الماضى وان دخل فى المستقبل وفى بعض النسخ فان للاستقبال

لان المستفهم منه فى مثل
هذا الموضع محذوف بالحقيقة
لان اصله اثم حتى يضرب زيداً ام

ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع
او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال
الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال
وقع مني ايضا اكرامك فيه ولو للمضي على انهما دخلت نحو لو
ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك
ضرب في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل في
المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم
واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فهذا لازم معناها لانها
موضوعة لتعليق حصول الامر في الماضي كان منتفيا فيه قطعا
فيلزم من اجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثل لو جئتني
لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجي مقدر
فيه فيلزم من انتفائهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجي
في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الاكثر المتعارف وقد
يستعمل على وجه لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل
به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
فان لو هنا يدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد
منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد من هذا الاستعمال يتوهم
المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ور
د ان ما ذكره معنى توجه اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم

المعلوم

المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية
انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يقصد هناك الاستدلال
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم يقصد ان يعلم المخاطب
انتفاء المجي من انتفاء الاكرام كيف وكل من الانتفائين معلوم له
بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجي
ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط
بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار
وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم
الاكرام الاكرام ويلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة
او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم
تملكون اي وان استجارك احد ولا تملكون انتم فاحد وانتم
مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد
فقط واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا
بارزا وليس تاكيدا للفاعل في الفعل المحذوف ولان حذف الفعل
والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي ومن اجل لزوم
الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر
لانه اي ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية
هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة
الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان

الاصل في خبر ان هو الافراد فيكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
كالعوض من الفعل المحذوف في نحو لو انطلقت ح لائق لو انك منطلق
وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها
دالة على معنى التحقيق والثبوت دالة على معنى ثبت المقدر وههنا
فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من
حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل
كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره
وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم
الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فيمتنع
فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان
التكلم بالكلام فيصح تركه في لكونه ظرف زمان واحترز به من توسط
القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي
اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او
معنى لكونه على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط
الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان
الجواب للقسم فقط لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما
وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب القسم لكون اليمين عليه
وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال

للماضي

للماضي لفظا او لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمنك وان توسط
اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم
غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر
القسم كقولك انا والله ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقدير
الجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى معنى الثاني هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله
لاتينك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف
المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار
القسم فهو باعتبارهما جميعا على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير
التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار
القسم فهو باعتبارهما جميعا نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى
الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول
على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين
يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول
فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على
ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال
المثال بالمتمثلة لم يقدر الكلام الا على تقدير تقديم اللف على نشرهما

من حيث مثالها وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدرة
كملفوظه في صدد الكلام فيلي ما في الشرط الذي بعده المضي وكان
الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان مجزوما بحذف النون اولى
به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة
جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في
الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
واما بالشرط فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما
للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها
اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب حتى كانت لتفصيل المجمل
وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور
ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما
المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات
والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول
للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض
بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما

لا يخرجون [illegible]

فالشرط ماض وانكم لمشركون جو

في حيزها

في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء
كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا
مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم
تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية
جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو
اي ما وقع بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف وعملها مطلقا
اي معموليته مطلقا غير مقيدة بحال التجويز التقديم وعدمه مثل
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف الفعل الشرط
الذي هو يكن من شيء واقيم مقام مهما ووسط يوم الجمعة
بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما مر واما على المذهب الثاني فتقدير
ه مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة
معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم
اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها
جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
من قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء

والا اى وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن القائل انضم
اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى
حيز ان لا يعمل فيما قبلها من قبيل القسم الثانى وهو ان يكون
المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل مميز بين ان لما
يكون بعد الفاء مانع اخر وبين ان يكون فيجعل لاما موقع دفع
حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا تقدير الكلام اذا
كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق فاقيم
اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء
كما ذكر فصار اما زيد فمنطلق اى فهو منطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثانى مهما يكن من شئ زيد فمنطلق
اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما فاحذف الفعل الشرط فصار اما
زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير
الرفع مهما ذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول
على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به الفعل المحذوف
فوجه غير ظ مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير
تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق

برفع اليوم بتقدير تذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازها
بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسط بين اما وفائها مفعولا
بظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها الردع
هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا
لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب
كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا يجاب الى ذلك وقد
جاء اى كلا حقا والمقصود فيه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى
كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم
مبنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولتناسب معناه
لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن النحاة
حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود
به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرج بذلك عن
الحرفية تاء التانيث اى الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم
تلحق الفعل الماضى ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء
ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل
البناء فيبتدى من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته
وبحركة تلك على اعراب ما وليه لانها كالحرف الاخر مما لحقته
فان كان اى المسند اليه لها ظاهرا غير مؤنث حقيقى مخير بين [illegible]

الحاق تاء التانيث و بين عدمه او فيهما اى الحاق تاء التانيث مخير
فيه على الحذف والايصال و هذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت
فيما تقدم من حيث انها من احكام المونث وههنا من حيث
انها من احكام تاء التانيث و اما الحاق علامة التثنية والجمعين
اى جمع المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه الثلث مثل
احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون
معنويا اى سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور
واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر من غير فائدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على
احوال الفاعل كتاء التانيث على ما فى شرح الرضى هذا ما قال النحاة ولا
منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها ولا فائدة
فى مثل هذه الابدال تامة فى بدل الكل من الكل الا ان يكون الجملة
خبرا مبتدأ متاخر والغرض كون الخبر جملة التنوين فى الاصل مصدر
نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشئ اعنى النون تنوينا
اشعارا بالحدوث وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث
ولهذا سماه سيبويه المصدر وحدتا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة
اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عادن الاولى وهى
شاملة فيدخل فيه نون لدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله يتبع حركة الاخر

اخر

اى اخر الكلمة فان هذه النونات واخواتها للكلمات لا تتابع حركات
اواخرها وانما قال يتبع حركة الاخر ولم يقل يتبع الاخر لان المتبادر
من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة
بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت اخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة
الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم
ليشمل التنوين اللاحق الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد
ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق فان المتبادر (المراد)
تبعيتها الحركة الاخر تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض
للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى
هو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه
الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف وح لا يتصور معناها
فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو
الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما
فى وقت ما واما صه بغير التنوين فى نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير
بل هو للتمكن وقال الشارح الرضى انا لا ارى مانعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فا قول التنوين فى رجل يفيد
التنوين ايضا فاذا جعل علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق
الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ
اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة

الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق
بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك
حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض
اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك
والمقابلة وهو ما يقابل نون في الجمع المذكر السالم كمسلمات فان
الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر
السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين
في اخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا
سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن
لزالت لعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس تنوين التنكير
لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع
فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه
والترنم وهو ما لحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد
ولانه حرف يشتمل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك
الترديد من اسباب حسن الغناء وانما عبر بالحق باخر الابيات
والمصاريع لان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا
بل واقعا كما تشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني انما
هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع

ولا يخل

ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها
متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وقد سميت
هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها
ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق
به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت
لقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها
الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية
المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح
سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس
هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق لتيسر امتداد
الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه
الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او
الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا
القسم من التنوين تنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد
وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا
يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان
التنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني فهو عند تقسيم
التركيب بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف

التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم
من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل
وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا
تساهل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن
حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة
استعمال الابن بين العلمين احدهما موصوفا به والاخر مضافا اليه له
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف
الف الابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم
ويعلم منه انه اذا كان به صفة لغير العلم وكان مضافا الى غير العلم
نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد بن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والالف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد بن عمرو على ان يكون
ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا
الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حينما كانت لئلا يلتبس
ببنت في مثل هذا هند ابنة عاصم قسمان
خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة
مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية
نحو اضربان والف الجمع اي الف الفاصل بين نون جمع المؤنث
نحو اضربنان فانها تكسر معها تشبيها فيهما بنون التثنية

تختص

تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر
نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض
نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم والله لافعلن بالتخفيف
والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون
بهذه المذكورات لدلالة على الطلب دون الماضي والحال لانه
لا يوكد الا ان يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي
فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب في
انما جاء قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت
القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد نحو بالله
لافعلن كرهوا ان يوكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو
القسم من غير ان يوكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلة
له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا
مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في
مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكدوا الحرف
قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقص المقصود من غيره
خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو المضموم
ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان الشرطي في التقاء

الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان
النون المشددة كلمة او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون
المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير
المخاطبة وهو الياء المكسورة ليدل على الياء المحذوف وقد لالتقاء
الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة و
ما قبلها في ما عدا ذلك من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة
وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا او المونث الغائبة
مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل
التثنية وجمع المونث وحكمها غير ما ذكر فقوله فتقول في
التثنية وجمع المونث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء
عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
واضربنان في جمع المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع
وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات تدخلها
اي التثنية وجمع المونث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين
على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير
حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين
وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية و
جمع المونث مع ضمير البارز اي واو الجمع المذكر وياء المخاطبة

[مكسورة]

كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل
مع التنوين المعاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء
او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الاخر عند الحاق النون فيها يعني كل من النونين
حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما
مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا و
اخشوا والواحدة المونث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير
مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع
ضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم
بحذف الواو كما حذفت في اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا
اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش
وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما
ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح
ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كما اخشي الرجل
فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز و
ارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني
بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا فعن ثم اي لاجل انه

مع غير الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى
كما يقال ترين هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح
كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون
الجمع المؤنث والحاق نون التاكيد وضم الواو كخشتهما في لم تر
والقوم هذا مثال ما فيه بارز بضم اي لاجل النون وهل ترين
في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا
مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين
لا على ترين ايضا من ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد
مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضمومة
ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزى بحذف الياء
المكسورة ما قبلها كما في اغزى القوم وهذه الامثلة وقعت
على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو
مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير
البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن
اي التقاء الساكنين المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين
اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون المخففة
اللام الساكنة التي بعدها وابقي فتحة ما قبلها لتدل عليها والا

لكان

لكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم يحركها كما تحرك
التنوين فرقا بينهما وان لم ينعكس حط المرتبة ما يدخل الفعل
عن مرتبة ما يدخل الاسم يكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف
ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا او كسر ما
قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة
كما اذا الحقت المخففة باغزوا او اغزى وقلت اغزن او اغزن
بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف
فقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله
لان النون لازم في الاصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم
مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها
يقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان
التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف
نحو احسبت خيرا واصابة خير وختم لي بخير اللهم اجعل
خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من شرور انفسنا ضيرا واجعل
نونات نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة
منقلبة بالف دار عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من
كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وعن معرة
استقام الجهالات شافية وعلى اله واصحابه وعلى من
تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كد
الاتهاض لنقل هذا الشرح من
السواد الى البياض
العبد الفقير عبد الرحمن العاصمي غفر الله سيئاته
وتجاوز عنه بفضله عن الاعراض
وعفا عنه الاعراض
والاعراض
ويعيدهم

